الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة إبن خلدون – تيارت –

كلية : العلوم الإقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير

قسم : علوم الإقتصادية

ميدان علوم إقتصادية ، تجارية وعلوم التسير

شعبة : علوم إقتصادية

تخصص : إقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة :

روابحي محمد أيمن

طاوشيشات عبد القادر

تحت عنوان :

دور القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي

نوقشت علنا أمام المكونة من :

أ - بن حليمة هوارية	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة أبن خلدون تيارت . (رئيسا)
أ- بن طراد اسماء	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة أبن خلدون تيارت . (مشرفا ومقررا)
أ- برية سيف الدين	أستاذ محاضر (ب)	جامعة أبن خلدون تيارت . (مناقشا)

السنة الجامعية 2023–2024

إهداء

أهدي ثمرة عملي المتواضع

إلى والدي الكريمين..

إلى كل زملائي في الدفعة..

كما أهدي هذا العمل إلى كافة أساتذتي....

وإلى موظفي كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

وفي الأخير أسأل الله تعالى أن يجعل عملي هذا نافعا يستفيد منه جميع الطلبة المقبلين على التخرج

- روابحي محمد أيمن
- طاوشيشات عبد القادر

شكر وعرفان

اشكر الله عز وجل واحمده حمدا كثيرا الذي هدانا بعونه وأتممنا هذا العمل،

فلك الحمد ياربي كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك.

كما أشكر الأستاذة الفاضلة " **بن طراد أسماء** " التي مدت لي يد العون

بكل سخاء، دون أن تبخل علينا بما كان في وسعها تقديمه، فكانت نعم المرشدة

و الموجهة.

لا يفوتني أن اشكر كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير عما يبذلونه من جهد متواصل من أجل العلم والمعرفة.

كما اشكر طلبة دفعة 2023-2024 تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

- روابحي محمد أيمن
- طاوشيشات عبد القادر

الفهرس

إهداء
شكر وعرفان
قائمة الجداول
قائمة الأشكال
مقدمة.....أ
الفصل الأول: مفاهيم عامة حول الزراعة والأمن الغذائي.....6
المبحث الأول: تعريف الزراعة وأنواعها.....6
المطلب الأول: تعريف الزراعة وأنواع الزراعة.....6
المطلب الثاني: خصائص الزراعة وأهميتها.....9
المبحث الثاني: ماهية الأمن الغذائي.....12
المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي وأنواع الأمن الغذائي.....12
المطلب الثاني: مرتكزات وأسس الأمن الغذائي ومستويات الأمن الغذائي.....14
المبحث الثالث: واقع الزراعة في تحقيق الأمن الغذائي على المستوى العالمي.....17
المطلب الأول: واقع الإنتاج الزراعي على المستوى العالمي.....17
المطلب الثاني: مؤشرات عرض السلع الغذائية العالمية والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي.....20
الفصل الثاني: مساهمة القاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي.....23
المبحث الأول: نظرة عامة عن خصائص المناطق بالوطن العربي 24
المطلب الأول: خصائص الوطن العربي.....24
المبحث الثاني: واقع القطاع الزراعي في الوطن العربي.....27
المطلب الأول: الإمكانيات الموردية في الوطن العربي.....27
المطلب الثاني: تطور إنتاج السلع الغذائية التي يتميز بها الوطن العربي.....42
المبحث الثالث: مساهمة الزراعة بالدول العربية في تحقيق أمنها الغذائي.....53
المطلب الأول : مؤشر الغذاء بالوطن العربي.....53
المطلب الثاني: مساهمة السلع الزراعية العربية في تحقيق الأمن الغذائي للدول العربية.....60
خاتمة.....65
المراجع.....68
ملخص

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	أنواع الأمن الغذائي	22
2-1	إسقاطات السكان في العالم وبعض الأقاليم 2010 – 2022	26
3-2	مساحة المراعي في الدول العربية (2020)	37
4-2	الدول العربية الأعلى من حيث مساحة الغابات (2020)	38
5-2	الأراضي الزراعية واستخداماتها في الدول العربية (2010 و2015 و2019 _2022)	38
6-2	الأراضي الزراعية في الدول العربية (2015-2022)	39
7-2	تطور الناتج الزراعي في الدول العربية بالأسعار الجارية 2010، (2017-2021)	40
8-2	الناتج الزراعي ونصيب الفرد منه في الدول العربية (2010 و2018_2021)	41
9-2	عدد السكان (في منتصف العام) في الدول العربية (2000 و2010 و2012 و 2018 _2022)	45
10-2	السكان الريفيون والسكان الزراعيون في الدول العربية(2010و2015و2019_2022)	46
11-2	القوى العاملة في القطاع الزراعي حسب مجموعات الدول (2021) (مليون نسمة)	47
12-2	العمالة في الدول العربية	48
13-2	نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي والكفاءة الاقتصادية الزراعية في الدول العربية (2010 و2015 و2019_2022)	49
14-2	مساحات المحاصيل الغذائية الرئيسية في الوطن العربي (ألف هكتار) 2016_2022.	52
15-2	إنتاج السلع الغذائية النباتية الرئيسية في المنطقة العربية خلال الفترة 2016 – 2022 (ألف طن)	53
16-2	إنتاج محاصيل الحبوب والبذور الزيتية الرئيسة في المنطقة العربية(ألف طن)	54
17-2	تطور الإنتاج الحيواني في المنطقة العربية خلال الفترة 2016-2022 (ألف طن)	61
18-2	درجات مؤشر توفر الغذاء في الدول العربية خلال الفترة 2019-2022 (0 - 100)	62
19-2	معدل النمو السنوي لمتوسط دخل الفرد في الوطن العربي والعالم (٪)	63
20-2	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	64
21-2	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي خلال الفترة 2018 - 2022	65
22-2	المتاح من الاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة 2018 - 2022	67
23-2	متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية في الوطن العربي للفترة 2018 - 2022	68
24-2	نقص التغذية ومؤشر الجوع في بعض الدول العربية 2011 - 2022	69

25-2	مساهمة السلع الغذائية في قيمة الفجوة الغذائية بين عامي 2021 و2022 (مليار دولار)	**70**
26-2	نسبة الاكتفاء الذاتي للأهم السلع الغذائية خلال الفترة 2018 و2022	**71**
27-2	مؤشر الامن الغذائي في المنطقة العربية والعام 2022	**72**

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	القيمة المضافة لقطاع الزراعة لبعض الأقاليم من إجمالي القيمة المضافة العالمية لقطاع الزراعة	**27**
2-2	خريطة العالم العربي	**34**
3-2	الكفاءة الزراعية لاستخدام المياه (دولار أمريكي م3)	**43**
4-2	معدل استخدام الأسمدة الكيماوية	**50**
5-2	إنتاج محاصيل الحبوب الرئيسة في المنطقة العربية (ألف طن)	**54**
6-2	إنتاج القمح في الدول العربية المنتجة الرئيسة خلال الفترة 2018- 2022 (ألف طن)	**55**
7-2	إنتاج الأرز في الدول العربية المنتجة الرئيسة خلال الفترة 2018- 2022 (ألف طن)	**56**
8-2	إنتاج الشعير في الدول العربية المنتجة الرئيسة خلال الفترة 2018- 2022 (ألف طن)	**56**
9-2	إنتاج الذرة الشامية في الدول العربية المنتجة الرئيسة خلال الفترة 2018- 2022 (ألف طن)	**57**
10-2	مؤشر جودة وسلامة الغذاء في الدول العربية والعالم 2022	**66**

مقدمة

مقدمة

يعتبر الأمن الغذائي من أولويات الأمن الوطني والاستقرار الاقتصادي والسياسي، وبصفه خاصة في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية العالمية غير المستقرة وفي ظل النظام العالمي الذي لامكان به إلا للكيانات والتكتلات الاقتصادية العملاقة، حتى أصبح مجال الاختيار أمام الدول العربية شبه معدوم، يعني إما أن تكون أمة واحدة وكيانا واحدا وإما أن لا تكون، وفي ظل المتغيرات والمستجدات الإقليمية والعالمية، فقد صنعت قضية الأمن الغذائي على معظم اللقاءات العربية ذات الصلة بالتنمية الزراعية وأكدت من طرف الجميع على أهمية إزالة مختلف المعوقات البيئية والفنية والاقتصادية والتنظيمية التي تحول دون سيرورة التنمية الزراعية في وصولها إلى الهدف المنشود وهو تحقيق الأمن الغذائي، وذلك ما يلى إمكانية تعبئة الطاقات والموارد العربية لزيادة الإنتاج الغذائي والتحقق من سلامة الغذاء في ظل التنافسية الدولية، والارتقاء بمعدلات التجارة الزراعية البينية.

كما يعتبر القطاع الزراعي قطاعا استراتيجيا وحيويا،لا في المنطقة العربية فقط بل في العالم ككل، إذ أن أهم معركة اليوم هي معركة الأمن الغذائي وتامين قوت لشعوب بعد أن أثبتت العديد من التجارب أن الاستقرار الاجتماعي والسياسي مرتبط دائما بتوفير الغذاء والنمو الاقتصادي، وعليه فإن الزراعة هي أحد القطاعات الحيوية في النسيج الاقتصادي إذا ما توافرت الظروف والبيئة المناسبة لانطلاقها من خلال توجيه وتعبئة الموارد المالية نحو الاستثمارات الداعمة لهذا المجال وبالرغم من الجهود المبذولة لتحقيق الأمن الغذائي، إلا أنه ليس لها أثر واضح حيث بقيت الفجوة الغذائية في تزايد مستمر، كما أن المشاريع والبرامج الاستثمارية الموجه للقطاع الزراعي مازالت متواضعة بالمقارنة لما يوفره من مناصب شغل لفئة واسعة من السكان خاصة في المناطق الريفية بالإضافة إلى المساهمة في الدخل الكلي وتوفير العملة الصعبة، وتعاني المنطقة العربية من مشكلة غذائية، حيث تتمثل أساسا في تزايد الاعتماد على العالم الخارجي في سد الجزء الأكبر من الاحتياجات الغذائية الأساسية وارتفاع نسبة السكان الذين يعانون من الجوع ونقص الغذاء وسوء التغذية.

ونظرا للدور الكبير الذي تؤديه الزراعة في اقتصادياتها من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وأهميتها الكبيرة في تامين العيش لمعظم سكان الوطن العربي، ومنه يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي ؟

ومن أجل الإجابة على الإشكالية التالية، يمكن طرح الأسئلة الفرعية والفرضيات الخاصة بالدراسة كما يلي:

الأسئلة الفرعية:

- ما هو واقع القطاع الزراعي والأمن الغذائي في الدول العربية ؟
- ما هي المشاكل التي يواجهها القطاع الزراعي من خلال مساهمته في تغطية الأمن الغذائي بالدول العربية ؟

الفرضيات:

- قد تزخر الدول العربية بثروات طبيعية وبشرية وحيوانية متنوعة تمكنها من تحقيق الأمن الغذائي، إذا تم توظيفها بشكل سليم.
- قد تواجه الزراعة بالوطن العربي تحديات، تؤدي لتوسيع فجوة الأمن الغذائي كنقص المياه في المنطقة العربية باعتبار مناخها السائد جافة وشبه جافة.

أهداف الدراسة:

تحديد مفهوم الزراعة كمنهج يستمد ثقل وزنه من خلال تأثيره على مختلف القطاعات، التعرف على دورها في تحقيق الأمن الغذائي بالوطن العربي، باعتبارها أحد أهم القطاعات المحورية لدعم النمو وخلق الثروة وتنويع الاقتصاد.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تقديم عرض الإنتاج الزراعي بالمنطقة العربية باعتبارها أهم وسيلة تساعد على توفير الأمن الغذائي، مع التطرق إلى أهم المؤثرات على التنويع الزراعي بالمنطقة.

أسباب اختيار الموضوع:

- الرغبة في الإسهام في حل مشكلة ملحة.
- الاستجابة للتغييرات البيئية.
- الاهتمام بالبحث العلمي.
- توافر البيانات والمصادر.
- متطلبات التعليم والدراسة.

منهج الدراسة:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهجين الوصفي والتحليلي، حيث انتهجنا المنهج الوصفي في إعطاء شرح لمختلف المفاهيم حول الأمن الغذائي والزراعة في الوطن العربي، والتحليلي في تحليل الإحصائيات التي يتم جمعها حول الموضوع.

الدراسات السابقة:

من الرسائل والأطروحات والكتب ومجلات وتقارير التي تناولت موضوع دور القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي تمكنا من الاطلاع على مجموعة منها ومن بينها:

- الباحث قندوز (2022)، الدور المأمول للتمويل الإسلامي للقطاع الزراعي وبالتالي مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي. تهدف هذي الدراسة إلى التحديات التي تواجه القطاع الزراعي في الدول العربية والمتمثلة في توفير التمويل اللازم للقطاع في ظل محدودية حيز الميزانية وأولويات الإنفاق الأخرى كالصحة والتعليم تظهر تجارب الدول العربية أن مصادر تمويل القطاع الزراعي تأخذ أربعة أشكال رئيسة متمثلة في التمويل الرسمي الحكومي والتمويل المصرفي، والتمويل غير الرسمي، والتمويل الخارجي على الرغم من تضافر كل مصادر التمويل واستخدم المنهج القياسي في دراسته تم التوصل إلى نتيجة التي تبين أن الحاجة للبحث عن موارد أخرى ما يزال ملحاً، ويوفر التمويل الإسلامي أحد الخيارات المتاحة بفضل مجموعة من العقود كالسلم والمزارعة والمساقات والإجارة وغيرها.

- المؤلفين : محفوظ مراد سعيج منيرة تاريخ النشر (2022) ، أهمية الاستثمار الزراعي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي العربي، خلال الفترة 2011_2017 تهدف هذي الدراسة إلى أهمية الاستثمار الزراعي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي العربي ، وذلك من خلال تسليط الضوء على الاستثمارات الزراعية المنفذة من قبل دول الإطار الجغرافي ، للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي وباستخدام المنهج الوصفي ، تم التوصل إلى النتيجة التي تبين أن العالم العربي يجب أن يسلط الضوء على الأراضي الصحراوية الهائلة التي لديه واستغلالها بشكل فعال في التخلص من جائحة الفجوة الغذائية.

- ناصر عبيد ناصر : مجلة جامعة دمشق المجلد 14 ، العدد 2 1998, واقع الأمن الغذائي العربي وآفاق تطوره الدراسة عبارة عن مقال، حيث تناول المقال كل من مفهوم الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في الوطن العربي، استخدم المنهج الوصفي في دراسته وتوصلت الدراسة إلى أن التوازن بين عدد السكان المتاح من المنتجات الغذائية يشكل مؤشرا هاما لتشخيص أزمة الغذاء العربية.

من خلال هذا المقال تحاول التطرق إلى هذا الموضوع من خلال تسليط الضوء على واقع التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي في العالم العربي وأهم الاستراتيجيات المتبعة من أجل تحقيق ذلك.

استعرض تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي الغذائي خلال الفترة 2015 – 2020 للبروفيسور/ إبراهيم آدم أحمد الدخيري الإمكانات والمؤشرات الموردية والاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على الأمن الغذائي العربي، وبين التطورات في محاور الأمن الغذائي الرئيسية متمثلة في محاور إتاحة الغذاء، وإمكانات الحصول عليه والاستفادة منه، ومحور استدامة واستقرار أوضاع الأمن الغذائي. وقد تناول التقرير في هذا الإطار التطورات الإنتاجية

والاستهلاكية للسلع الغذائية الرئيسية والتطورات في مؤشرات محاور الأمن الغذائي على المستويات القطرية، وعلى مستوى الوطن العربي مقارنة بالمستوى العالمي.

صعوبات الدراسة:

- ضيق الوقت واتساع النظرة العلمية للموضوع مما أدى بنا إلى الاختصار الشديد.
- نقص الحصول على الإحصائيات الحديثة والدقيقة من مصادرها الرسمية.
- عدم تجاوب الإدارة المحلية المتخصصة في تزويدنا بالمعلومات الدقيقة.

هيكل الدراسة :

من أجل الإلمام بجميع جوانب الموضوع تم تجميع المادة العلمية الضرورية وتقسيمها إلى فصلين حيث سنتطرق في الفصل الأول مفاهيم عامة حول الزراعة والأمن الغذائي الذي يتكون من المبحث الأول تعريف الزراعة وأنواعها، والمبحث الثاني ماهية الأمن الغذائي، والمبحث الثالث واقع الزراعة في تحقيق الأمن الغذائي على المستوى العالمي، وسنتطرق في الفصل الثاني مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي الذي يتكون من المبحث الأول خصائص المناطق بالوطن العربي والمبحث الثاني واقع القطاع الزراعي في الوطن العربي، والمبحث الثالث مساهمة الزراعة بالدول العربية في تحقيق أمنها الغذائي.

الفصل الأول:

مفاهيم عامة حول الزراعة والأمن الغذائي

الزراعة والأمن الغذائي يمثلان عنصرين محوريين في دعم استقرار وتنمية المجتمعات حول العالم فالزراعة لا تعني فقط إنتاج الغذاء والألياف، بل هي أيضا أساس للتنمية الريفية ومصدر رئيسي للدخل والأمن الغذائي من ناحية أخرى يعني توفير الغذاء بشكل مستمر وبكميات كافية وبجودة تضمن حياة صحية لكل فرد تتأثر هذه المفاهيم بعوامل متعددة مثل التغيرات المناخية، التقدم التكنولوجي، والسياسات الزراعية، مما يجعل فهمها وتطوير استراتيجيات لهما ضرورة ملحة لضمان مستقبل مستدام.

المبحث الأول: تعريف الزراعة وأنواعها.

تعددت مفاهيم الزراعة وذلك بتعدد مجالاتها وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية واستثارت بالاهتمام الباحثين من مجالات الفكر في مختلف التخصصات ومن هذا المنطق يمكن تسليط الأضواء على بعض المفاهيم التي تناولت الزراعة من قبل المفكرين والباحثين ومن طرف بعض المنظمات الدولية المهتمة بالقطاع الزراعي.

المطلب الأول: تعريف الزراعة وأنواع الزراعة.

تعدد تعاريف التي تناولت الزراعة باعتبارها عملية إنتاج لمختلف أنواع الغذاء، والتي تساهم في بناء سيرورة التنمية الغذائية.

أولا: تعريف الزراعة.

1- لغة: زراعة تأتي من "زرع" الحب زرعاً أي بذره، وحرث الأرض للزراعة أي هيئها لبذر الحب والمصطلح اللاتيني لكلمة الزراعة (Agricultura) مشتقة من كلمة AGRI أي الحقل أو التربة وكلمة CULTURA أي العناية والرعاية[1].

2- اصطلاحا: وهي تهيئة التربة حيث نجعل منها بيئة مناسبة لزراعتها بمختلف المحاصيل.

3- تعريف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (F.A.O) : وهو يركز على المفهوم الحديث والضيق للزراعة، إذ يتعلق خاصة بالمواد الطبيعية والبحوث والتدريب والإرشاد والإمدادات بمستلزمات الإنتاج الزراعي وإنتاج المحاصيل.

4- التعريف الواسع:

[1] محمد عبد العزيز عجيمة، **الموارد الاقتصادية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1983، ص 87.

- فهو بالإضافة إلى التعريف الضيق نضيف صنع المستلزمات الزراعية وخدمات التسويق والتحويل للمنتجات الزراعية[1].
- الأعمال المنتجة التي يقوم بها المزارعون، أي الذين يقيمون على الأرض للنهوض بعملية الإنتاج، ولتحسين عمليات نمو النبات والحيوان ذلك بقصد توفير المنتجات النباتية والحيوانية المطلوبة للإنسان[2].
- جميع العمليات التي تهدف إلى تهيئة الظروف المناسبة لنمو النباتات وتربية الحيوانات التي يحتاجها الإنسان[3].

ثانيا: أنواع الزراعة

1-زراعة الكفاف: *Subsistence Agriculture*: تعتبر زراعة الكفاف من الأنظمة الزراعية واسعة الانتشار في أمريكا اللاتينية، وآسيا، وأفريقيا، وهي نظام زراعي ينتج فيها المزارع كمية قليلة من الغذاء لإطعام أسرته، وبيع الفائض إن وجد لعائلات أخرى للحصول على ربح بسيط، وتتميز زراعة الكفاف بما يلي:

- تعتمد على زراعة أصناف عديدة من المحاصيل الزراعية في منطقة واحدة.
- تحتاج إلى الكثير من العمالة لأن أعباء العمل تقع فقط على البشر والحيوانات.
- لا تستخدم الأسمدة بل تعتمد على روث الحيوانات لتخصيب التربة.
- لا تستخدم مبيدات حشرية بل تعتمد على المفترسات الطبيعية للآفات الزراعية.

2-زراعة القطع والحرق *Slash-And-Burn Agriculture:* تعد زراعة القطع والحرق من أنواع زراعة الكفاف، وهي من الممارسات القديمة المنتشرة في جميع أنحاء العالم، وتُعرف بأسماء عدة من بينها الزراعة المتنقلة، ويعتمد هذا النوع من الزراعة على قطع أشجار بقعة محددة من الغابة لزراعتها عدة مواسم، ثم تترك لتستعيد عافيتها وتنمو الأشجار فيها من جديد.

3-الزراعة المكثفة *Intensive Agriculture:* تعتبر الزراعة المكثفة نظاماً زراعياً يعتمد على استخدام كبير من العمالة ورأس المال بالنسبة للأراضي التي تزرع وذلك لإنتاج محاصيل زراعية كبيرة، ويعد رأس المال الضخم ضرورياً في هذا النوع من الزراعة لشراء وصيانة معدات الري وآلات الزراعة، والحرث والحصاد عالي الكفاءة، بالإضافة لكميات كبيرة من الأسمدة، ومبيدات الحشرات، ومبيدات الفطريات، ومبيدات الأعشاب، التي تشتهر الزراعة المكثفة باستخدامها.

---

[1] عياش خديجة، **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر**، رسالة ماجستير تخصص التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر 3، 2011 ، ص 18.

[2] محمود شافعي، **مدخل الى الاقتصاد السكاني**، مكتبة الأقصى، عمان، 1986، 74.

[3] علي أحمد هارون، **جغرافيا الزراعة**، دار الفكر العربي، مصر، 2000، ص: 19.

4-الزراعة الموسعة *Extensive Agriculture*: تعرف الزراعة الموسعة بأنها نظام زراعي يعتمد على استخدام القليل من العمالة ورأس المال بالنسبة للأراضي التي تزرع، حيث يكون الاعتماد بشكل رئيسي على عدّة عوامل طبيعية، مثل: الخصوبة الطبيعية للتربة، التضاريس، المناخ والمياه.

5-الزراعة العضوية *Organic Agriculture* : تعرف الزراعة العضوية بأنها نظام زراعي يهدف إلى المحافظة على التركيب العضوي للتربة والتقليل من انجرافها، والحد من مخاطر تعرض الإنسان والحيوان والبيئة للمواد السامة، وذلك من خلال تقييد استخدام المواد الصناعية بما في ذلك الأسمدة الصناعية، ومبيدات الآفات، والأدوية البيطرية، والمواد الحافظة، والمواد المضافة، والإشعاع والبذور المعدلة وراثياً.

6-الزراعة المائية *Hydroponics*: يمكن تعريف الزراعة المائية أو الزراعة بدون تربة بأنها تقنية زراعة النباتات في وسط آخر غير التربة، باستخدام خليط من العناصر الغذائية النباتية الأساسية الذائبة في الماء، ويمكن أن يكون الوسط المستخدم في الزراعة مادة غير عضوية مثل الرمل، أو الحصى، أو البيرلايت، أو الصوف الصخري، أو يمكن أن يكون مادة عضوية مثل الإسفغنون، أو لحاء الصنوبر، أو جوز الهند. كما يوجد عدة تقنيات للزراعة المائية من أبرزها:

- تقنية الفتيل : تعد تقنية الفتيل (بالإنجليزية: *The Wick System*) من أبسط تقنيات الزراعة المائية، حيث إنّها تعتمد على وضع النبات ووسط النمو في دلو موضوع في دلو آخر يحتوي على محلول مغذي، وتمرير فتيل أو قطعة من القماش ثبت أحد طرفيها بالقرب من جذور النبات إلى خارج الدلو الأول لتصل إلى الدلو الثاني فتمتص المادة المغذية وتمررها إلى جذر النبات.
- تقنية الزراعة الهوائية: تعتبر تقنية الزراعة الهوائية (بالإنجليزية: *The Aeroponic System*) إحدى تقنيات الزراعة المائية الأكثر تعقيداً؛ حيث تعلق النباتات وجذوره في الهواء بدون وسط نمو، ثم ترش البخاخات محلول المغذيات في الهواء لترطيب جذور النباتات ثم تُصرّف الرطوبة غير المستخدمة في المحلول ليعاد تدويرها[1].

7- الزراعة الذكية *Smart agriculture*: هي نهج يعتمد على التكنولوجيا المتقدمة، يساعد على توجيه الإجراءات اللازمة في زراعة الأغذية بطرق مستدامة ونظيفة، لإعادة توجيه النظم الزراعية في إطار ترشيد استخدام الموارد الطبيعية ولاسيما المياه، مما يساهم في دعم التنمية الزراعية بصورة فعالة ويضمن الوصول إلى حالة الأمن الغذائي في ظل وجود مناخ متغير. وتتميز المزارع الذكية باعتمادها على نظم إدارة المعلومات وتحليلها، لتقديم إنتاج زراعي أكثر كفاءة واستدامة، من خلال اتخاذ أفضل قرارات الإنتاج الممكنة وبأقل التكاليف، بالإضافة إلى أتمتة العمليات الزراعية كمكافحة الآفات، ومراقبة التربة، والري، ومراقبة المحاصيل[2].

---

[1] كفاية العبادي، **أنواع الزراعة** ، الموقع الالكتروني أطلع عليه في 25 فيفري 2024 www.mawdoo3.com

[2] **الزراعة الحديثة ومقوماتها وطرق الزراعة الحديثه وتقنياته** الموقع الالكتروني اطلع عليه في 04 ماي 2024

المطلب الثاني: خصائص الزراعة وأهميتها.

تتميز الزراعة بعدة خصائص ومن الضرورة فهم هذه الخصائص لأنها تساعد على فهم طبيعة المشاكل الزراعية وإيجاد الحلول المناسبة لها ، كما لزراعة أهمية كبيرة وكل هذا سنتطرق إليه في المطلب.

أولا: خصائص الزراعة: يمكن التمييز فيها عدة عناصر كما يلي:

1- الخصائص الاجتماعية: ونجد فيها مايلي:

1-1 نقص التعاون وتوحيد الكلمة: غالبا ما تكون الزراعة في يد عدد كبير من الوحدات الأسرية، مما يعقد إجراءات التحديث بسبب عدم الاتفاق عليه الذي يتطلب منهم موارد مادية كبيرة[1].

2-1- ارتباط العمل المزرعي بالمعيشة: ترتبط ممارسة الزراعة ارتباطا وثيقا بحياة سكان الريف، إذ أن الكثير من العادات والتقاليد تنبع من دورة السنة الزراعية ولهذا فان أي ابتكار يدخل تعديلا على أنشطة الزراعة يؤثر على نسيج المجتمع بدرجة أكبر من تأثير نفس هذا الابتكار أو ما يعادله لو كان في قطاع أخر، أين تكون فرص العمل وتدابير العمل المنزلي منفصلين، وكذلك فرص العمل ووقت الفراغ[2].

3-1- الميل نحو تناقص نسبة العاملين في الزراعة: وذلك بسبب هجرة العمل الزراعي لكونه غير مربح من جهة وكذلك نظرا لاستعمال الطرق التكنولوجية في الزراعة مما يخلق فائضا في العمالة[3].

2- الخصائص الاقتصادية: ونجد فيها ما يلي:

2-1-زيادة معدلات الخطورة في الإنتاج الزراعي: على الرغم من تقنيات الإنتاج المتقدمة والراقية، فان هناك في الزراعة إيقاع طبيعي للأحداث لا مفر منه، حيث تؤثر العوامل الطبيعية من تغيرات جوية وظروف مناخية بشكل كبير على نوعية الإنتاج وكميته حيث يصعب على المزارع التنبؤ بمقدار أو مصير إنتاجه بسببها، فالناتج الزراعي يتأثر تأثيرا كبيرا بالأحوال المناخية وبالظواهر البيولوجية التي لا سبيل إلى التحكم فيها، مما يخلق درجة كبيرة من احتمالات التفاوت في النتيجة، ليصبح عنصر المخاطرة كبيرا.

2-2-ارتفاع نسبة رأسمال الثابت: إذ أن الجزء الأكبر من رأس المال لا يتغير مع تغير الإنتاج، وتقدر نسبة الأموال الثابتة في الزراعة بحوالي ثلثي مجموع الأموال المستعملة، وتتمثل في الأصول كالمنشات والآلات وذلك عكس ما هو عليه في المجال الصناعي[4].

---

www.almardia.qa،

[1] فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، أطروحة دكتوراه، فرع اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008، ص 21.

[2] فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، المرجع نفسه، ص 22 ,

[3] رحمن حسن الموسوي، **الاقتصاد الزراعي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 39.

[4] رحمن حسن الموسوي، **الاقتصاد الزراعي**، مرجع سبق ذكره، ص 28.

2-3-موسميه الإنتاج الزراعي: يهيمن على النشاط الزراعي طابع الموسمية، حيث يعرف إنتاج السلع الزراعية مراحل زراعية متعددة وغير زراعية كالتخزين والتبريد والتسويق بمعنى ذلك أنها تمتاز بطول الفترة بداية من تشغيل عوامل الإنتاج إلى غاية الحصول على المنتوج، ويمكن أن تعزى موسمية الإنتاج الزراعي إلى سببين رئيسين أولهما أن الزراعة ترتبط بالعامل البيولوجي لما تتأثر بكثير من الكائنات الحية، وثانيهما ارتباطها بالعوامل الطبيعية والظروف الجوية[1].

2-4- فترة الانتظار طويلة في الزراعة: أن إنتاج المحاصيل الزراعية وتربية المواشي يتطلب عملية بيولوجية معقدة تحتاج إلى الفهم والتطوير إذ يمكن أن يتم تنظيم الإنتاج الزراعي بطرق عديدة ومتنوعة فمثلا يحتاج الإنتاج في المزارع الكبرى إلى تكنولوجيات تختلف عنها في المساحات الصغيرة[2].

2-5- اعتماد التنمية الزراعية على مجموعة متكاملة من الأنشطة: فالاستثمار في الزراعة يهدف إلى استصلاح الأراضي وتوفير المدخلات من بذور وأسمدة ومبيدات وشراء المعدات وكذلك مرافق التخزين والتصنيع والتسويق، وغيرها من أشكال للبنى التحتية بما فيها الحرص على تنفيذ التدابير الرامية إلى تعزيز المؤسسات ذات الصلة بالزراعة وتدريب وتأهيل مواردها البشرية[3].

2-6- التقدم العلمي بطيء الأثر في الزراعة: هشاشة التقدم العلمي وبطء تطوره في الزراعة، حيث أن التجارب في المجال الزراعي تحتاج إلى وقت أطول مما تتطلبه الصناعة مثلا، وذلك لان دورة الإنتاج الزراعي تكون أطول مما هي عليه.

2-7-التكاليف المتزايدة : غالبا ما تخضع الزراعة لقانون التكاليف المتزايدة وذلك نظرا المحدودية الأراضي الخصبة مما يضطر المزارعين من اجل زيادة كمية الإنتاج من اللجوء إلى استغلال أراضي اقل خصوبة أو تشغيل عمالة اقل خبرة لتلبية متطلبات الزيادة في الطلب جراء النمو الديمغرافي وبالتالي ترتفع التكلفة كنتيجة للمحافظة على الإنتاج الزراعي.

2-8- صعوبة تحديد التكاليف لمتغيرة: يتميز العمل الزراعي بصعوبة تحديد التكاليف إذ يتعذر على الفلاح معرفة مدى النقص أو الزيادة التي يجب إجراؤها على التكاليف المتغيرة في حالة ما إذا أراد أن يزيد أو ينقص من محصول بعض المنتوجات التي تغير سعرها[4].

2-9- تناقص الغلة: وهي العلاقة بين ما ينفقه المنتج الزراعي على عوامل الإنتاج للإنتاج سلعة معينة وبين معدل الناتج من تلك السلعة، وينص قانونه على انه " إذا أضيفت مقادير متساوية من عامل إنتاجي متغير من

---

[1] رحمن حسن الموسوي، **الاقتصاد الزراعي**، المرجع نفسه، ص 34.

[2] عبد الوهاب مطر الداهري اسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، مطبعة العالي، ط1، بغداد، العراق، 1969 ، ص .45

[3] فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، مرجع سبق ذكره، ص22

[4] فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، المرجع السابق، ص 23.

عوامل الإنتاج إلى عامل إنتاجي أو عوامل إنتاجية ثابتة الكمية، فان الزيادات الحاصلة في الإنتاج من جراء هذه الإضافات ستصل إلى حد معين وستبدأ بعدها بالتناقص".

10-2- المنافسة الحرة: إن كثرة عدد المزارعين ومساهماتهم الضئيلة في الإنتاج لا يؤثر احدهم عند تغير وجهة إنتاجه من محصول زراعي معين إلى محصول آخر، وينطبق أيضا على الطلب لعوامل الإنتاج كاليد العاملة والأسمدة والمحسنات الزراعية مثلا من قبل المنتج إذ أن أي تغيير في طلبية المنتج على كمية أو نوعية عامل إنتاجي معين لا تؤدي إلى السيطرة على أثمان السلع الزراعية، ولا حتى على أسعار عوامل الإنتاج وبالتالي نقول إن الزراعة شديدة التنافس[1].

ثانيا: أهمية الزراعة.

للزراعة أهمية كبيرة حيث تعتبر المصدر الأساسي للمواد الغذائية للإنسان والحيوان وتشكل الجزء الأكبر في صناعة الملابس فضلا عن تزويد الصناعة بحاجتها من المواد الأولية وتشغيل الأيدي العاملة والمساهمة في النتاج المحلي كونها تمثل مصدر دخل محلي للسكان ويعتبر تصدير المنتجات الزراعية كمادة خام أو مصنعة مصدر دخل للدولة[2]. ومن أهم فوائد الزراعة نجد ما يلي[3]:

- تعتبر الزراعة مصدرا أساسيا للغذاء .
- توفير فرص عمل للعاطلين عن العمل.
- تندمج منتجاتها بالصناعة ك القطن وقصب السكر وغيرها.
- تعتبر مصدراً ماليا للعديد من المشروعات.
- تعتبر زينة للبيئة المحيطة بالإنسان.
- الحد من نسبة التلوث في الهواء.
- تخفيف درجات الحرارة المرتفعة والرّطوبة في الجو.
- تحفيف عملية التبخر.
- الحد من انجراف التربة .تخفيف حدة الرياح.
- رفع مدخلات النشاط الصناعي.
- تساهم في تحقيق الأمن الغذائي القومي.

---

[1] رحمن حسن الموسوي، **الاقتصاد الزراعي**، المرجع السابق، ص 40.

[2] نتائج الدراسة التطبيقية لمحاصيل الزراعة المطرية بالجزء الجنوبي الغربي من المملكة محافظة الطائف ومناطق الباحة وجازان وعسير، وزارة البيئة والمياه والزراعة، المملكة العربية السعودية، ص3.

[3] ليث حامد عبد الله الطالب، مقدمة عن الإنتاج الزراعي وأهميته، تطور الزراعة وأهميتها، كلية التربية الأساسية، قسم العلوم العام، جامعة الموصل، العراق، 2021، ص 03.

المبحث الثاني: ماهية الأمن الغذائي.

يعتبر الأمن الغذائي في أي مجتمع من أهم أولويات السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي ترتبط ارتباطا مباشرا بالأمن القومي واستقلالية القرار السياسي والاقتصادي، وجوهر القدرة على إنتاج الغذاء بشكل يعادل أو يزيد عن احتياجات الطلب الداخلي.

المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي وأنواع الأمن الغذائي

إن مفهوم الأمن الغذائي مفهوم واسع بحيث عرفته عدة منظمات دولية وعليه سنتطرق في هذا المطلب إلى مفاهيم الأمن الغذائي مع ذكر مختلف أنواعه.

أولا: مفهوم الأمن الغذائي: يمكن تقديم مجموعة من التعاريف كما يلي:

1- تعريفه من الناحية اللغوية: يتضمن الأمن الغذائي مصطلحين مترابطين ببعضهما البعض، حيث أن الأول يؤثر على الثاني والعكس صحيح. **ومفهوم الأمن:** ويعني الطمأنينة وعدم الخوف، والثقة وعدم الخيانة. **ومفهوم الغذاء:** وهو ما يكون به نماء الجسم وقوامه من الطعام والشراب، ويجمع كل العناصر الضرورية لبنية الجسم الإنسان[1].

2- تعريفه من الناحية الفقهية: تم تعريفه بأنه قدرة المجتمع على توفير حاجيات التغذية الأساسية لأفراد الشعب وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام[2].

3- تعريف المنظمة العالمية للغذاء والزراعة (الفاو): بأنه" التأمين الغذاء لكافة المواطنين مختلف الأوقات بالكمية والنوعية اللازمة مع ضرورة الحصول عليه وفق نظم ونماذج صادية واجتماعية، كما ينبغي أن يكون هذا الغذاء الذي يتم توفيره صحيا وسليم وخالي المواد المسرطنة، يمكن من تطوير قدرات الإنسان العقلية البدنية والنفسية[3]".

4- تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية (*AOAD*): عرفت المنظمة منذ نشأتها عدة تحولات في مهامها، فبعدما كانت منحصرة في مجرد التحذير من مخاطر الفجوة الغذائية أصبحت اليوم تقوم بإعداد البرامج المتكاملة لتحقيق الأمن الغذائي، ولقد جاء في تعريفها للأمن الغذائي بأنه " توفير للغذاء بكميات والنوعيات اللازمة للنشاط والصحة بصورة مستمرة، ولكل فرد من المجموعات السكانية اعتمادا على الإنتاج المحلي أولا وعلى أساس الميزة

---

[1] مجموعة مؤلفين، المعجم الوسيط، الطبعة الرابعة، مكتبة الشروق الدولية، مصر، 2004، ص 646.

[2] فوزية غربي " الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2010،ص52.

[3] حسين عبد المطلب الأسرج، الأمن الغذائي العربي ودور القطاع الخارجي الخاص في تحقيقه، النشرة المصرفية العربية، اتحاد المصارف العربية، لبنان، ص 13 - 14.

النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر وإتاحتها لكافة أفراد السكان والأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المالية[1]".

5- تعريف البنك الدولي (*BIRD*) سنة 1986:" الأمن الغذائي هو قدرة كل الناس في كل الأوقات على الحصول على الطعام الكافي والذي يضمن لهم حياة صحية نشيطة[2]".

كما ارتبطت بعض المفاهيم بالأمن الغذائي نجد منها:

1- الاكتفاء الذاتي: يعرف الاكتفاء الذاتي بأنه قدرة البلد على توفير احتياجاته من السلع الغذائية عن طريق الإنتاج المحلي، وعلى الموارد والإمكانيات المتاحة الذاتية في إنتاج كل الاحتياجات الغذائية، إلا أن هذا المفهوم أثار مجموعة من التحفظات أهمها أن الأهمية التي يمكن تحقيقها من الاكتفاء الذاتي الغذائي، وإمكانية تحقيق هذا الهدف عمليا، والقيمة الاقتصادية لهذا المفهوم، وعلى العموم فإنه في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، وما رافقها من تحرير التجارة، فإن الخبراء الاقتصاديين يعتبرون مفهوم الاكتفاء الذاتي الكامل يؤدي إلى إيقاف جميع العلاقات الخاصة بالسلع الغذائية مع البلدان.

2- الفجوة الغذائية: وهي مقدار الفارق الحاصل بين ما ينتج ذاتيا وما نحتاجه للاستهلاك من الغذاء، كما يعبر عنها أيضا بالعجز الحاصل في الإنتاج المحلي عن تغطية حاجات الاستهلاك من السلع الغذائية، والذي يتم تأمينه بالاستيراد من الخارج[3]، وتعرف الفجوة الغذائية كذلك بأنها التعبير الكمي لأزمة الغذاء المترتبة عن عدم كفاية الطاقات الإنتاجية المحلية وتوفير الكمية اللازمة للحاجات الغذائية، وهذا ما يدفع للاستيراد، ويجب الإشارة إلى الفرق بين الفجوة الغذائية والتغذية، حيث تعبر الأخيرة على القصور المكونة للغذاء أي الوظائف البيولوجية للفرد، وهذا هو الجانب النوعي للمشكلة عكس الفجوة الغذائية التي ترتكز على الجانب الكمي.

ثانيا: أنواع الأمن الغذائي: يمكن تصنيفها إلى نوعين حسب الجدول رقم (1) كما يلي:

الجدول رقم (-11): أنواع الأمن الغذائي.

البيان	الأمن الغذائي المزمن	الأمن الغذائي المؤقت
هو:	طويل الأجل أو ثابت	قصير الأجل أو مؤقت
يحدث عندما:	عدم قدرة الأشخاص على تلبية احتياجاتهم الغذائية على مدى فترة طويلة من الزمن.	يكون هناك إنخفاض مفاجئ في القدرة على إنتاج الغذاء، أو في الحصول على ما يكفي للحفاظ على حالة التغذية جيدة

[1] دون اسم الباحث، إدارة الأرض الغذائية والمشروعات الزراعية والتنمية في الوطن العربي، مجلة جامعة الدول العربية، العدد الأول والثاني، 2009، ص16

[2] موقع الاكتروني اطلع عليه يوم 8 ماي 2022 على الساعة 14:35. http://oujda-portoil-j-jpg .

[3] رزيق المخادمي عبد القادر ، الأزمة الغذائية العالمية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص 216.

ينتج عندما:	حدوث فترة طويلة من الفقر، الافتقار إلى السلع، عدم كفاية فرص الوصول للموارد الإنتاجية والمالية.	الصدمات والتقلبات القصيرة الأجل في توافر إمكانيات الحصول على الغذاء، والتي تشمل التغيرات السنوية في إنتاج المواد الغذائية المحلية داخل الأسر.
يمكن التغلب عليه من خلال:	التدابير النموذجية للتنمية على المدى الطويل والتي تستخدم أيضا لمعالجة مشاكل الفقر (مثل التعليم والحصول على الموارد الإنتاجية مثل الإئتمان). الشعوب التي تعاني من إنعدام الأمن الغذائي تحتاج إلى الوصول المباشر للغذاء من أجل زيادة طاقاتهم الإنتاجية.	إن عدم القدرة على التنبؤ تجعل من الصعب التخطيط والبرمجة وتتطلب مهارات وأنواع مختلفة من التدخلات، بما في ذلك برامج الإنذار المبكر وبرامج شبكات الأمان.

المصدر: حمدي باشا نادية، محاجبية نصيرة، مقاربة مفاهيمية نظرية للأمن الغذائي "دراسة واقع الغذاء العربي، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية، جامعة ورقلة، يومي 28-29 مارس 2014، ص 7.

المطلب الثاني: مرتكزات وأسس الأمن الغذائي ومستويات الأمن الغذائي.

ينطلق الأمن الغذائي من فكرة بسيطة ولكنها شاملة تضمن حصول كل شخص على غذاء كاف آمن ومغذي في كل وقت للعيش بصحة ونشاط.

أولا:مرتكزات وأسس الأمن الغذائي: يمكن تصنيفها فيما يلي:

1- وفرة السلع الغذائية: تجسد المرحلة الأولى في توفير السلع الغذائية، أي أن الاهتمام كان ينصب على الكم لأن الطلب يفوق العرض الغذائي دون النظر إلى جودته لأنه بقدر ما يجب النظر إلى كمية الغذاء مقارنة بالحجم السكاني الذي يتطلب توافر الغذاء بقدر ما يجب توافر السلع الغذائية، وعندما تتحقق هذه المرحلة تبدأ المرحلة الموالية والتي توسع رؤيتها إلى النوعية الغذائية[1].

2- وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم: في هذه المرحلة يتوجه الاهتمام من طرف الدولة للنظر إلى: الجودة والنوعية الغذائية أو الموازنة بين الكم والكيف في السلع الغذائية، وهنا يبدأ التفكير في حاجيات الجسم الغذائية، الضرورية لقيام الفرد بكل نشاطاته بشكل معتدل، وبعد هذه المرحلة تأتي مرحلة الاستهلاك[2].

---

[1] بلقاسم سلاطنية، مليكة عرعور، **معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده** ، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، العدد الخامس، بسكرة ، 2009، ص 9.

[2] زهيرة بوعلام **الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي في الجزائر دراسة تحليلية 1990 2025** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تيموشنت، 2019-2020،ص15.

3- أسعار السلع في متناول المواطنين: في هذه المرحلة بدأ التركيز على الأبعاد الصحية للسلع الغذائية أو ما يعرف بأمان الغذاء ويقصد بهذه المرحلة أن تكون أسعار المواد الغذائية في متناول الجميع أي التقليل من الفوارق التي يعبر عنها بالدخل الفردي، هذا يعني إما رفع أجور العمال من الطبقتين الوسطى والدنيا أو تخفيض أسعار السلع ويرجع هذا إلى جملة من القرارات أو الإجراءات السياسية التي تدخل في إطار الشطر الخاص بالدولة في عملية الأمن الغذائي[1].

4- سلامة الغذاء: إن الاهتمام في المراحل الأولى للإنتاج كان منصبا على توفير السلع الغذائية (الكم)، ثم بدأت بعد ذلك مرحلة الاهتمام بالجودة أو الموازنة بين الكم والكيف، ليبدأ التركيز على الأبعاد الصحية والبيئية للسلع الغذائية، وهو ما يعرف بأمان الغذاء المتعلق بالمراحل كلها من الإنتاج الزراعي وحتى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلكين[2].

5- استعمال الغذاء: ضرورة استخدام الأغذية بأفضل طريقة ممكنة، لكي يتمتع كل فرد بالصحة والتغذية الجيدة[3].

6- احترام التنوع والعادات الاجتماعية: أي التقبل وجود أنظمة مقبولة لتوزيع الغذاء وتأمينه واحترام الإنسان والعادات الاجتماعية في تناوله، بحيث تكون المواد الغذائية مقبولة من فئات المجتمع كافة وحسب حاجته[4].

ثانيا: مستويات الأمن الغذائي:

من خلال مختلف المفاهيم التي ذكرناها للأمن الغذائي، يمكن استنتاج مجموعة مختلفة من المستويات حيث تتراوح بين الحد الأدنى الذي يمثله مستوى الكفاف، وبين الحد الأقصى الذي يمثله المستوى المرغوب فيه أو المتوقع حيث تهدف إستراتيجية الأمن الغذائي للانتقال من المستوى الأدنى إلى المستوى الأعلى ولعل أهم هذه المستويات هي[5]:

1- المستوى الأول: مستوى الكفاف: وهي قدرة الدولة على توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية لإبقاء الفرد على قيد الحياة، أي توفير الحد الأدنى من السعرات الحرارية لكل فرد وفقا لما توصي به المعايير الدولية ويمكن الدلالة على هذا المستوى بمفهوم حد الفقر " وهو الحد الأدنى لتلبية النفقات الضرورية.

2- المستوى الثاني: المستويات الوسطى: يتمركز هذا المستوى بين الكفاف والمتوقع، إذ يتسم بظاهرة سوء التغذية التي تنخفض تدريجيا كلما وصلنا إلى المستوى المرتقب، ويقصد بها نقص مكونات الغذاء من المركبات الأساسية اللازمة لتكوين الجسم، وبالتالي يتعرض الفرد لسوء التغذية وليس لنقص الغذاء. ويتم التخلص من هذه الظاهرة

---

[1] بلقاسم سلاطنية، مليكة عرعور، **معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده**، المرجع السابق، ص: 10.

[2] خالد بن عبد الرحمن الجريسي، **سلوك المستهلك**، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 1427، ص 42.

[3] خالد بن عبد الرحمن الجريسي، **سلوك المستهلك**، مكتبة الملك فهد الوطنية، المرجع نفسه، ص 41 .

[4] فاطمة بكدي، رابح حمدي باشا، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان ،2017، ص 41 .

[5] السيد محمد السريتي، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة رؤية إسلامية ودراسة تطبيقية على بعض الدول العربية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الأردن، 2000، ص 21.

عن طريق توفير المستوى الملائم من الاحتياجات الغذائية البيولوجية لكل أفراد المجتمع، وتعتبر ظاهرة سوء التغذية من أخطر المشاكل التي تعاني منها الدول حيث تشير الإحصائيات الصادرة عن منظمة الزراعة والأغذية (***FAO***) أن حوالي 780 مليون شخص في العالم مصابون بسوء التغذية سنويا، وتتفاقم هذه الآفة في الدول النامية، وتظهر أعراضها في نقص الوزن بالنسبة للطول، نحافة الجسم الشديدة، نقص الطول بالنسبة للعمر[1].

3- المستوى الثالث: المستوى المحتمل: ويتمثل هذا المستوى في قدرة الدولة على رفع مستوى الغذاء لأفراد المجتمع إلى المستوى الذي يمكنهم من القيام بأعمالهم الإنتاجية على أكمل وجه، أي توفير الحد الأدنى المرغوب فيه من السعرات الحرارية طبقا لما توصي به المعايير الدولية، والذي يضمن للفرد العادي أن يكون قادرا على القيام بأعماله بأعلى مستوى ممكن من الكفاءة، ومن هنا فإن المستوى المحتمل من الغذاء يركز على معادلتي الأمن الغذائي التاليتين:

- عرض الغذاء سواء من خلال الإنتاج والتخزين والتجارة.
- الطلب على الغذاء وكيفية الحصول عليه من خلال الإنتاج المنزلي له أو من شرائه من السوق، أو من تحويلات الغذاء بصورة مختلفة.

المبحث الثالث: واقع الزراعة في تحقيق الأمن الغذائي على المستوى العالمي.

لقد شغلت مسألة الأمن الغذائي كل شعوب العالم لما أصبح يحتل أولوية كبرى ضمن استراتيجيات الدول وغاية يسعى لتحقيقها جل شعوب العالم خاصة في ظل التحولات الاقتصادية والسياسية خاصة في السنوات الأخيرة.

المطلب الأول: واقع الإنتاج الزراعي على المستوى العالمي.

في هذا العصر من العولمة والتطور السريع، يُعتبر الإنتاج الزراعي ركنا أساسيًا في الاقتصاد العالمي، وهو عنصر حيوي للأمن الغذائي والتنمية المستدامة. على المستوى العالمي.

أولا: قطاع الزراعي على المستوى العالمي.

الطلب المحلي القطاع الزراعة على مستوى العالم: تعد الزراعة ذات أهمية بالغة للنمو الاقتصادي، إذ تشكل 4% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، وفي بعض أقل البلدان نموا، يمكن أن تشكل أكثر من 25% من إجمالي الناتج المحلي[2]. حسب لتقرير الأمم المتحدة يتوقع أن يبلغ عدد سكان العالم حوالي 8مليار شخص بحلول عام 2030 نتيجة للزيادة السكانية بنحو 69 مليون شخص سنويا ذلك بافتراض أن مستويات الخصوبة

---

[1] الرقام جميلة، **الأمن الغذائي في الدول العربية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص تخطيط، جامعة الجزائر، 2005/2006، ص: 36.

[2] البنك الدولي، **الزراعة والغذاء**، الموقع الالكتروني اطلع عليه في 10 ماي 2024.

www.albankaldawli.org/ar/topic/agriculture/overview.

في دول العالم ستستمر كما هي عليه في عام 2022. ويتوقع أن يبلغ 9.7 مليارات شخصا بحلول عام 2050 كما أن نمو قطاع الزراعة أكثر فعالية بمرتين إلى أربع مرات من سائر القطاعات الأخرى في زيادة مستويات الدخل بين أشد الفئات فقا وتشكل هذا بدوره سيكون له تأثير على الإمدادات الغذائية التي تتطلب زيادتها خلال السنوات القادمة وكذلك زيادة فعاليتها في إطار القيود التي يمثلها توافر الموارد الطبيعية والتقنيات الحديثة الحالية[1].

[1] جمال قاسم وأخرين. واقع والتحديات القطاع الزراعي في الدول العربية، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 117، صندوق النقد العربي، 2013 ، ص 3.

الجدول رقم (1-2) : إسقاطات السكان في العالم وبعض الأقاليم 2022 – 2050

السنوات	العالم	إفريقيا	آسيا	أوروبا	أمريكا اللاتنية	أمريكا الشمالية
2022	7.975	1.427	4.723	744	660	377
2025	8.192	1.530	4.816	741	675	383
2030	8.546	1.711	4.959	737	698	393
2035	8.879	1.899	5.079	730	717	403
2040	9.188	2.093	5.176	723	732	411
2045	9.468	2.290	5.249	714	743	417
2050	9.709	2.485	5.293	703	749	421

المصدر: جمال قاسم حسن، محمد إسماعيل، وآخرون، واقع وتحديات القطاع الزراعي في لدول العربية، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، العدد 117، 2023، ص03.

من خلال مؤتمر القمة الأفريقية للأغذية 2023 في داكار، أكد قادة الزراعة العالميون في روما أن القضاء على الجوع في إفريقيا بحلول عام 2030 صبح أمرا ممكنا. والذي سيركز على توسيع نطاق الوصول إلى التقنيات والتمويل للمشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة الحجم وصغار المزارعين وزيادة الإنتاجية. وتطوير الجذور والتخزين، والنقل والبنى التحتية[1].

يمثل النمو السكاني في الدول الفقيرة تحديا في تنفيذ خطة التنمية المستدامة خلال الأعوام القادمة خاصة فيما يتعلق بالقضاء على الفقر والجوع. وتوسيع وتحديث الأنظمة الصحية والتعليم، وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من جانب آخر، تختلف أهمية قطاع الزراعة في الاقتصادات الوطنية اختلافا كبيرا بين الدول، حيث مثل هذا القطاع حوالي 43.5 %من إجمالي الناتج العالمي لقطاع الزراعة في دول شرق آسيا والمحيط الهادئ في عام 2021. في حين تنخفض هذه النسبة في الدول العربية ودول الإتحاد الأوروبي إلى نحو 3.4 %و 5.4 %من في عام 2021 كما هو موضح في الشكل رقم (1-1).

[1] جمال قاسم وأخرين. **واقع والتحديات القطاع الزراعي في الدول العربية**، المرجع السابق، ص 48.

الشكل رقم (1-1):القيمة المضافة لقطاع الزراعة لبعض الأقاليم من إجمالي القيمة المضافة العالمية لقطاع الزراعة.

المصدر: جمال قاسم وأخرين . واقع والتحديات القطاع الزراعي في الدول العربية، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 117، صندوق النقد العربي، 2013 ، ص 04.

في هذا الإطار أشار تقرير لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. إلى أن استهلاك السلع الزراعية يختلف من دولة لأخرى وذلك باختلاف الوضع الإنمائي في كل دولة، حيث يتوقع أن ترتفع حصة المنتجات الغذائية خاصة في الدول منخفضة الدخل إلى نحو 75 في المائة بنهاية عام 2031 من المنتجات الزراعية على المستوى العالمي. بالمقابل يتوقع أن ترتفع حصة الأغذية من المنتجات الحيوانية في العالم مقارنة بالمنتجات الزراعية، بسبب أن المنتجات الحيوانية تتضمن شعرات حرارية أعلى من المنتجات الزراعية، كما أن الإنتاج الحيواني يتأثر بدرجة مرونة أعلى من الإنتاج النباتي خاصة مع التغيرات المناخية. وعليه يتوقع أن يبلغ الاستهلاك المباشر للأغذية حوالي 36 في المائة من إجمالي الاستهلاك العالمي في عام 2031.

ثانيا: الفجوة بين إنتاج قطاع الزراعة والطالب على السلع الغذائية والزراعية: تباينت فجوة السلع الغذائية الأساسية والمواد الزراعية الأولية في أقاليم العالم خلال عام 2023. حيث شهد بعضها عجز في الإنتاج مع ذلك يبشر بتحسين علة المحاصيل والحد من فاقد الغذاء وهدره والمزيد من المزارعين الذين يحصلون على أجور عادلة مقابل ما ينتجونه. وقد تكون هذه الاختبار عظيمة الصغار المزارعين البالغ العدد 570 مليون مزارع في جميع أنحاء العالم يشكل إنتاجهم حو ثلث إنتاج الغذاء العالمي. ويشكل هؤلاء المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة أيضا نسبة كبيرة من فقراء العالم الذين يعيشون على أقل 2.15 دولار للفرد في اليوم. ومع ذلك. ومع دخولنا عصرا من انتشار البيانات، يجب أن تحرص على عدم اعتبار التكنولوجيا علاجا سحر يا لما ينهلك القطاع الزراعي لذلك تم إعداد مبادرة50*2030 لسد فجوة البيانات الزراعية لتلبية الحاجة ويهدف هذا البرنامج إلى زيادة قدرات 50 بلدا من البلدان المنخفضة الدخل والشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل على إنتاج وتحليل وتفسير وتطبيق البيانات على القدرات في القطاع الزراعي التي تساعد التنمية والأمن الغذائي. وهو أمر بالغ الأهمية لرصد عدم المساواة وبرامج الاستهداف بفعالية وكل ذلك من أجل سد فجوة البيانات الزراعية.

المطلب الثاني: مؤشرات عرض السلع الغذائية العالمية والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي.

في ظل تزايد الطلب العالمي على الغذاء وسعي المجتمعات لتحقيق الأمن الغذائي، يكتسب موضوع عرض السلع الغذائية ومؤشراته أهمية بالغة هذا ماسنتطرق إليه في هذا المطلب.

أولا: تطور مؤشرات عرض السلع الغذائية العالمية.

يستخدم مؤشر المنظمة لأسعار الأغذية لقياس التغير الشهري في الأسعار الدولية لسلة من السلع الغذائية الأساسية. وهو يتألف من متوسط مؤشرات أسعار خمس مجموعات من السلع الغذائية الأساسية[1].

1- مؤشر منظمة الأغذية والزراعية لأسعار الأغذية: شهد مزيدًا من الانخفاض في شهر يناير بسبب انخفاض أسعار القمح والذرة بشكل أساسي ، حيث بلغ 11.80 نقطة في يناير 2024 أي بانخفاض قدرة 12 نقطة (10 في المائة) عن مستواه المراجع في ديسمبر كانون الأول حيث عوض الانخفاض في مؤشرات أسعار الحبوب والحوم الزيادة في مؤشر أسعار السكر . في حين لم يسجل مؤشر الألبان والزيوت النباتية سوى تعديلات طفيفة . وظل المؤشر أقل بمقدار 13.7 نقاط (10.4 في المائة) من قيمته المقابلة قبل عام.

2- مؤشر منظمة الأغذية والزراعية لأسعار الحبوب: بلغ 120.1 نقطة في يناير انخفاض قدره2.7 نقاط (2.2 %) عن قيمته في ديسمبر 27.4 (18.5%) من قيمته في يناير 2023، وانخفضت الأسعار العالمية الصادرات القمح خلال شهر يناير مدفوعة باستمرار المنافسة القوية بين الجهات المصدرة ووصول الإمدادات التي تم حصادها مؤخرا إلى بلدان النصف الجنوبي من الكرة الأرضية. وانخفضت أسعار تصدير الذرة بشكل من شهر إلى آخر مما يدل على تحسن ظروف زراعة المحاصيل وبدء الحصاد في الأرجنتين فضلها عن توافر قدر أكبر من الإمدادات في الولايات للمتحدة الأمريكية بعد مراجعة إلى الأعلى لتقديرات إنتاجها ، وبالتوازي مع أسعار القمح والذرى.

3- مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الزيوت النباتية: بلغ 112.5 نقاط في يناير بارتفاع طفيف قدر قدرة 0,2 نقطة(0.1%) في شهر ديسمبر ولكنه لازال أقل بمقدار 17.9 نقاط (12.8 %) ما كان عليه في يناير 2023 ويعبر ثبات مؤشر الأسعار من شهر إلى آخر عن التأثيرات المجمعة لارتفاع الأسعار العالمية لزيوت بذور النخيل ودوار الشمس التي عوضت الانخفاض الأسعار زيت الصويا وبذور اللفت وارتفعت الأسعار الدولية لزيت النخيل بشكل معتدل خلال شهر يناير كانون الثاني مدفوعة في المقام الأول بانخفاض الإنتاج الموسمي في البلدان الرئيسية للإنتاج.

4- مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الألبان: بلغ 118.9 نقاط في يناير كانون الثاني من دون تغيير تقريبا عن قيمة المراجعة في ديسمبر كانون الأول وأقل بمقدار25.8 نقاط ما (17.8 %) عن قيمته في لشهر المقابل من العام الماضي في يناير ارتفعت الأسعار الدولية للزبد والحليب المجفف الكامل الدسم وهو ما عوض

[1] جمال قاسم وأخرين. واقع والتحديات القطاع الزراعي في الدول العربية، المرجع السابق ، ص 51.

تقريبا انخفاض أسعار الحليب المجفف الخالي من الدسم والأجبان وارتفعت الأسعار العالمية للزبد بسبب زيادة الطلب من المشترين الأسيويين[1].

5- مؤشر منظمة الأغذية والزراعة الأسعار اللحوم: بلغ 109.8 نقاط في يناير كانون الثاني أي بانخفاض قدره 1.5نقاط (1.4 %) عن شهر ديسمبر / كانون الأول مسجلا بذلك انخفاض للشهر السابع على التوالي وبقي عند مستوى 1.3 نقاط (1.2 %) دون قيمته المقابلة في العام الماضي وشهدت الأسعار الدولية للحوم الدواجن مزيدا من الانخفاض خلال شهر يناير الكانون الثاني مدعومة باستمرار انخفاض الطلب العالمي وتوافر كميات كبيرة قابلة للتصدير في البلدان المصدرة الرئيسية وبالمثل انخفضت أسعار لحوم الخنزير بشكل طفيف بسبب انخفاض الكميات المستوردة التي اشترتها الصين بموازاة ارتفاع الإنتاج الوطني من لحوم الخنزير والإمدادات الوفيرة من بعض البلدان المنتجة وشهدت الأسعار العالمية للحوم الأبقار أيضا انخفاضا طفيفا وهو ما يحل في المقام الأول عن ارتفاع الكميات المخصصة للتصدير من روسيا وأمريكا الجنوبية.

6- مؤشر منظمة الأغذية والزراعة أسعار السكرة: بلغ 135.3 نقاط في يناير كانون الثاني أي بزيادة قدرها 1.1 نقطة (08 %) عن ديسمبر 18.5 (159 في المائة) عن قيمته قبل عام وكانت الزيادة مدفوعة لشكل رئيسي بالمخاوف بشأن التأثير المحتمل لأمطار التي تقل عن المتوسط في البرازيل على محاصيل قصب السكر المقدر حصادها اعتبارا من أبريل[2].

ثانيا: الأمن الغذائي في المستوى العالم: لدينا بعض الإحصائيات الهامة التي تُعطي نظرة شاملة حول الأمن الغذائي على المستوى العالمي:

- **الجوع العالمي:** يواجه حوالي 820 مليون شخص في العالم نقصاً في الغذاء، الأمر الذي يعني أن واحداً من كل تسعة أشخاص لا يحصل على ما يكفي من الغذاء لتلبية الاحتياجات اليومية الأساسية.
- **سوء التغذية:** يعاني ما يقارب 2.2 مليار شخص حول العالم من سوء التغذية أو ما يُعرف بنقص العناصر الغذائية الدقيقة، مما يؤدي إلى مشاكل صحية جدية وخسائر في الإنتاجية الاقتصادية.
- **السمنة:** في الوقت نفسه تواجه دول العالم زيادة في معدلات السمنة بين البالغين والأطفال، مع حوالي 13% من البالغين (أكثر من 670 مليون نسمة)وحوالي 38 مليون طفل دون سن الخامسة يعانون من السمنة.

[1] جمال قاسم وأخرين. واقع والتحديات القطاع الزراعي في الدول العربية، المرجع السابق، ص 63.

[2] جمال قاسم وأخرين. واقع والتحديات القطاع الزراعي في الدول العربية، المرجع نفسه، ص 61.

- **هدر الغذاء:** يتم إهدار تقريباً ثلث الغذاء الذي يتم إنتاجه للاستهلاك البشري كل عام، والذي يقدر بحوالي 1.3 مليار طن، وفقا لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO) [1].
- **الإنتاج والإنتاجية:** في السنوات الأخيرة، شهدت الأراضي الزراعية زيادة في الإنتاجية بفضل تحسينات في التقنيات الزراعية واستخدام الأسمدة والبذور المحسنة.
- **تغير المناخ والزراعة:** يعتبر تغير المناخ تهديدا متناميا للأمن الغذائي، حيث تؤدي الظواهر الجوية المتطرفة مثل الفيضانات والجفاف إلى إتلاف محاصيل وإعاقة الإنتاج الزراعي بشكل دوري.
- **القابلية للوصول الاقتصادي :** تُظهر الدراسات أن حوالي 50% من الفقراء في العالم يعانون من نقص في الغذاء بسبب القابلية للوصول الاقتصادي المحدود؛ فالغذاء قد يكون متوفرا لكن أسعاره تعجز الكثيرين عن الحصول عليه.
- **تحديات الاستدامة :** حوالي 25% من الأراضي الزراعية تعاني من تدهور الأرض وتتأثر بفقدان الخصوبة بسبب ممارسات الزراعة غير المستدامة والتغير المناخي.
- **الاعتماد على الواردات:** تعتمد بعض الدول بشكل كبير على الواردات الغذائية، مما يجعلها عرضة لتقلبات الأسواق العالمية والأزمات مثل الحروب التجارية، وتقلبات العملة، والقيود الجمركية.
- **توزيع الغذاء:** يعاني من عدم المساواة في توزيع الغذاء عالميا، ما يعني أن بعض المناطق تعاني من وفرة في الغذاء بينما تعاني أخرى من نقص حاد.
- **أهداف التنمية المستدامة الأممية (SDG):** تتضمن الهدف الثاني، الذي يركز على القضاء على الجوع، تحقيق الأمن الغذائي، تحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة بحلول عام 2030.
- **برنامج الأغذية العالمي (WFP):** يعتبر البرنامج الرائد في مكافحة الجوع على المستوى العالمي، يقدم الدعم الغذائي في مناطق الأزمات ويعمل على بناء قدرات الدول على صعيد الأمن الغذائي.
- **الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD):** يدعم المشاريع الرامية لتحسين الزراعة الريفية وزيادة الدخل للمزارعين الصغار في البلدان النامية.

خلاصة:

إن فهم هذه الإحصائيات والتعرف على المبادرات العالمية المختلفة يمكنه أن يساعد المنظمات وصنّاع القرار على صياغة الاستراتيجيات اللازمة المواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية التي تؤثر على الأمن الغذائي.

[1] جمال قاسم وأخرين. واقع والتحديات القطاع الزراعي في الدول العربية، المرجع السابق، ص 47.

الفصل الثاني:

مساهمة القطاع الزراعي
في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي

يُعد القطاع الزراعي عاملاً حاسماً في تحقيق الأمن الغذائي، وهو يواجه تحديات ضخمة تتراوح بين قساوة الظروف المناخية ومحدودية الموارد المائية إلا أن الزراعة العربية تمتلك أيضاً إمكانيات هائلة تتمثل في تنوع بيئاتها ومواردها الطبيعية، التركيز على تحسين الإنتاجية وتبني تقنيات زراعية مستدامة، وتطوير سياسات داعمة يمكن أن يعزز دور القطاع الزراعي في الأمن الغذائي ويدعم مسيرة التنمية الشاملة في المنطقة.

المبحث الأول: نظرة عامة عن خصائص المناطق بالوطن العربي

الوطن العربي، بتنوعه الجغرافي والطبيعي الغني، يقدم لوحة متعددة الألوان من الخصائص الفريدة يمتد من الصحاري الشاسعة إلى السهول الخصبة، ومن الجبال الشاهقة إلى السواحل الساحرة، مما ينتج عنه تنوع كبير في المناخات والبيئات الطبيعية هذا التنوع يعكس تأثيره بشكل مباشر على أنماط الحياة، الاقتصاد، وكذلك على التحديات والفرص المتعلقة بالأمن الغذائي.

المطلب الأول: خصائص الوطن العربي.

بالنظر إلى الوطن العربي، نجد أنفسنا أمام فسيفساء غنية بالتنوع الثقافي، الجغرافي، والسياسي، وتاريخ مشبع بالأحداث الهامة التي أثرت في مسار تطور المنطقة وديناميكيتها.

- **التعريف بالوطن العربي:**

يسمى الوطن العربي بالعالم العربي، وهو مصطلح سياسي جغرافي يطلق على البقعة الجغرافية التي تشترك بالتاريخ واللغة، والثقافة، ويمتد الوطن العربي من المحيط الأطلسي من جهة الغرب إلى الخليج العربي، وبحر العرب من جهة الشرق، وتبلغ مساحة الوطن العربي 14 مليون كيلومتر مربع، ويقسم إدارياً إلى اثنين وعشرين دولة، عشرة دول تقع في قارة أفريقيا، واثنتي عشرة دولة تقع في آسيا.

1- موقع الوطن العربي: تمتد أراضي الوطن العربي جغرافياً في الجنوب الغربي من قارة آسيا، وفي الجزء الشمالي من قارة أفريقيا، أما موقعه فلكياً يقع بين دائرتي عرض 2 درجة جنوب خط الاستواء إلى 37.5 درجة شمال خط الاستواء، وبين خطي طول 60 درجة شرق خط غرينتش إلى 17 درجة غرب خط غرينتش، باستثناء جزر القمر الواقع عند درجة عرض12.

2- مناخ الوطن العربي: يختلف مناخ الوطن العربي من دولة إلى أخرى، وذلك كان سبباً في تنوّع المحاصيل الزراعية في أرضه، ففي الوطن العربي أربع أقاليم مناخية وهي: المناخ الصحراوي، مناخ البحر الأبيض المتوسط، المناخ المداري والمناخ الاستوائي.

3- بيئات الوطن العربي: تقسم بيئات الوطن العربي إلى ثلاثة بيئات:

- **البيئة المتوسطية:** وهي البيئة التي تتسم في فصل الشتاء بالأمطار الوافرة، وفي فصل الصيف بطقس حار وجاف، كما تتسم بكثرة الغابات الكبيرة، والمتوسطة.

- **البيئة المدارية:** وهي البيئة التي تتسم بارتفاع درجة الحرارة فيها على طول العام، وفي فصل الصيف بسقوط الأمطار بمدة ثمانية أشهر، وفصل الشتاء ذو المناخ الجاف، وتتسم بتنوع الغطاء النباتي فيها، والغابات الكثيفة بالأشجار دائمة الخضرة، وتعدّ البيئة المدارية من أغنى المناطق في الوطن العربي بالمياه السطحية، والأنهار الجارية.
- **البيئة الصحراوية:** وهي البيئة التي تتسم بندرة سقوط الأمطار، ودرجة الحرارة العالية جداً، والرطوبة المنخفضة، وتنقسم البيئة الصحراوية إلى ثلاثة أقسام، وهي المناطق شبه الصحراوية الواقعة في أطراف البيئة الصحراوية، والمناطق الصحراوية الواقعة حول مناطق القحط، ومناطق القحط الواقعة وسط البيئة الصحراوية[1].

5- دول الوطن العربي: يملك الوطن العربي اثنتان وعشرين دولة عربية، وتقسم الدول ضمن أقاليم متعددة:

- **منطقة المغرب العربي:** تتكون من الدول الخمسة (ليبيا وتونس والجزائر والمغرب الأقصى وموريتانيا.
- **منطقة وادي النيل:** تشمل الدولتين (مصر والسودان).
- **منطقة القرن الإفريقي:** تضم الدولتين (الصومال وجيبوتي وجزر القمر).
- **منطقة شبه الجزيرة العربية:** نجدها تتكون من دول مجلس التعاون الخليجي الستة واليمن).
- **منطقة الهلال الخصيب:** تشمل الدول الخمس (الأردن وسوريا ولبنان وفلسطين والعراق).

من خلال الموقع الجغرافي يظهر أثر التلاصق الجغرافي في تيسير التفاعلات التعاونية في أمور مثل التبادل التجاري وانتقال الأفراد للعمل أو للسياحة أو طلب العلم وكذلك بعض مظاهر التعاون الأمني . كما تشكل الدول العربية وحدة واحدة بأجزاء متكاملة لها خصائصها الجغرافية التي تميزها عن باقي البلدان الأخرى بحيث[2]:

- تمثل حلقة اتصال تجاري برا أو بحرا،بتوسطها القارات الثلاثة وبين عالمين صناعيين؛
- تنوع بنيتها الجيولوجية التي انعكست في تنوع الموارد الطبيعية؛
- غنية بالثروات الطبيعية وخاصة البترول والغاز الطبيعي؛
- تملك ساحل ذو ثروة مائية وسمكية ،كما تتوفر على خيرات بحرية أخرى كثيرة كاللؤلؤ والمرجان.

الشكل رقم (2-2): خريطة العالم العربي

[1] سميحة ناصر خليف، تقرير عن الوطن العربي،أطلع عليه في 2024/04/04 www.mawdoo3.com

[2] بوخاري عبد الحميد، دريدي صفية، الأمن الغذائي كمدخل للتكامل الزراعي العرب، مجلة *Global Journal of Economic and Business*، المجلد 02، العدد 02، لبنان، 2017، ص: 54.

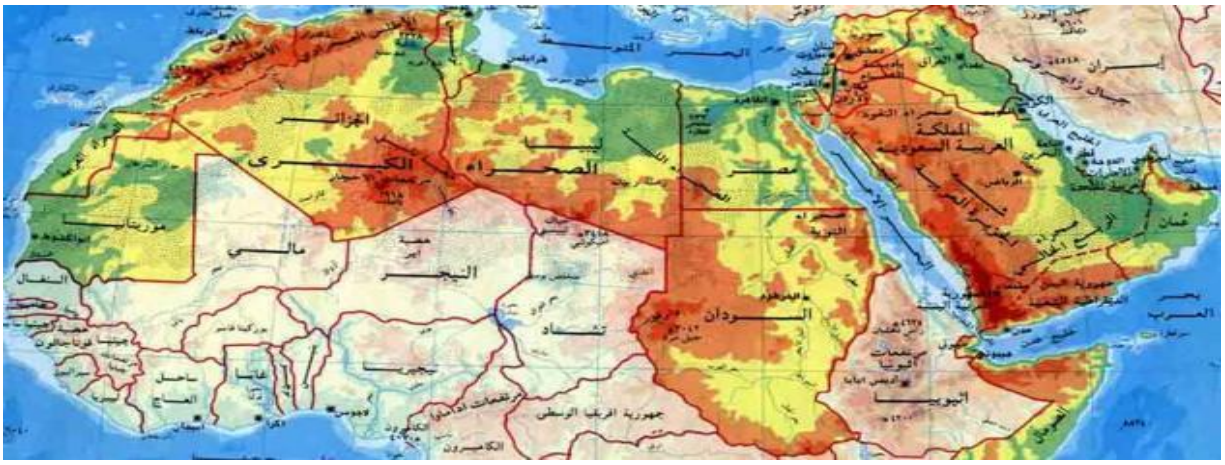

المصدر: الموقع الالكتروني لخصائص الوطن العربي اطلع عليه في 2024/04/24 https://mawdoo3.com

المطلب الثاني: خصائص مناطق الوطن العربي.

عند الحديث عن خصائص الوطن العربي، نلقي الضوء على طيف واسع يشتمل على الخصوصيات الجغرافية، الديموغرافية، الثقافية. وغيرها من الجوانب التي تميز هذه المنطقة وتعطيها طابعا فريدا.

1- موقع الوطن العربي:

- يمتد على مساحة شاسعة جداً بين قارة آسيا وقارة أفريقيا، حيث يمتد فلكياً بين خطي طول 60 درجة شرق خط غرينتش إلى 17 درجة غرب خط غرينتش، وبين دائرتي عرض 2 درجة جنوب خط الاستواء إلى 37.5 درجةً شمال خط الاستواء، باستثناء جزر القمر التي تقع عند درجة عرض 12 درجة جنوب خط الاستواء، ويمتد جغرافياً من الرأس الأبيض في جمهورية موريتانيا في الجهة الغربية إلى رأس الحدّ في سلطنة عمان في الجهة الشرقية، ومن منطقة حصا روست في أقصى الجهة الشمالية من جمهورية العراق إلى الجهة الجنوبية من دولة الصومال التي تقع معظم أراضيه في نصف الأرض الشمالي باستثناء الجزء الجنوبي من دولة الصومال.
- يمر به خطّ مدار السرطان، وخط جرينتش.
- يطل على العديد من المسطحات المائية كالبحر الأبيض المتوسط، والبحر الأحمر، كما أنه يتحكم في عدة مضائق كمضيق جبل طارق، ومضيق باب المندب، وقناة السويس، ومضيق هرمز، ويمرّ فيه العديد من الأنهار كنهر النيل، ونهر دجلة والفرات.
- يمتاز بتنوع التضاريس، حيث يحتوي على السهول الساحلية والأنهار، والهضاب، والصحاري، والسلاسل الجبلية، والمضائق، والقنوات المائية.

2- اتساع مساحة:

- يحدث تنوعا حيوانيّا ونباتيا يسمح بالتكامل الاقتصادي، والتبادل التجاري.
- تتنوّع فيه الثروات المعدنية التي من أهمها البترول، والغاز الطبيعي.
- يوجد فيه فائض في مصادر المياه الجوفية، والطاقة.

3- خصائص أخرى:

- تحكمه في طرق التجارة العالمية على مر العصور التاريخية. نزول الديانات السماوية الثلاثة فيه الإسلام، والمسيحية، واليهودية.
- ظهرت فيه أوائل الحضارات البشرية كحضارة الفراعنة في وادي النيل في مصر، والحضارة الفنيقية في بلاد الشام، والحضارة البابلية في العراق.
- يعد حلقة وصل بين الشرق والغرب، كما أنه يتوسط بين قارات القديم أفريقيا، وآسيا، وأوروبا.
- يمتاز مناخه بالتنوع؛ حيث يوجد فيه المناخ شبه الصحراوي، والمناخ المتوسطي، والمناخ الاستوائي، والمناخ المداري[1].

المبحث الثاني: واقع القطاع الزراعي في الوطن العربي.

القطاع الزراعي هو أحد العناصر الأساسية في اقتصاديات الدول العربية، وذلك نظراً لأهميته الكبيرة في تأمين الغذاء وتوفير فرص العمل لجزء كبير من القوى العاملة.

المطلب الأول: الإمكانيات الموردية في الوطن العربي.

يتميز الوطن العربي بثراء هائل في الموارد الطبيعية و المياه والأراضي الزراعية الخصبة هذه الموارد الغنية تمثل أساسا مهما للاقتصادات العربية، ولها دور كبير في تحقيق النمو والتنمية.

1_الموارد الزراعية في الوطن العربي:

1_1 الاراضي الزراعية: بلغ متوسط المساحة الزراعية الكلية في الدول العربية خلال الفترة 2015–2022 حوالي 75.40 مليون هكتار وتمثل حوالي 38.3 في المائة من المساحة القابلة للزراعة البالغة حوالي 197 مليون هكتار من أهم أسباب تدني المساحة المستغلة من الأراضي الصالحة للزراعة هي شح المياه وضعف مستويات البحوث الزراعية والتقانة الحديثة والاستثمار الزراعي في أغلب الدول العربية بلغت المساحة الزراعية الكلية في الدول العربية في عام 2022 حوالي 79.04 مليون هكتار، وذلك بزيادة بلغت حوالي 1.3 في المائة بالمقارنة مع عام 2021. وهذا النمو السنوي يعبر عن النمط السائد لنمو المساحة الزراعية الكلية في الدول العربية منذ عام 2015 حتى عام 2022 ففي هذه الفترة الزمنية نمت المساحة الزراعية الكلية من حوالي 74.17 مليون هكتار إلى حوالي 79.04 مليون هكتار بزيادة سنوية قدرها حوالي 0.9 في المائة، وكذلك فإن مساحة الأراضي الزراعية المستغلة فعلياً في عام 2022 قد بلغت حوالي 65.32 مليون هكتار، في حين تركت المساحة المتبقية والبالغة حوالي 13.73 مليون هكتار دون استغلال لتجديد خصوبتها الجدول رقم (2-5) والجدول رقم (2-6)

وتعتبر الزراعة المطرية هي الأكثر شيوعاً في الدول العربية، ففي عام 2022 بلغت مساحة الأراضي الزراعية المطرية المستديمة والموسمية حوالي 48.82 مليون هكتار تمثل حوالي 74.7 في المائة من المساحة

[1] سميحة ناصر خليف، خصائص الوطن العربي، الموقع الالكروني اطلع عليه في 2024/04/24، www.mawdoo3.com

المزروعة حقلياً وتنمو سنوياً بمعدل 1.7 في المائة خلال عامي 2021 و2022 و1.2 في المائة خلال الفترة 2015_2020 الجدول رقم (2-6).

ويتركز توزيع مساحة الأراضي الزراعية المطرية في عدد من الدول العربية، حيث يبلغ إجمالي تلك المساحات في الجزائر والسودان وسورية وتونس والمغرب حوالي 85 في المائة من مجموعها في الدول العربية في حين بلغت مساحة الاراضى الزراعية المروية في عام 2022 حوالي 16.49 مليون هكتار تمثل حوالي 25.3 في المائة من المساحة المزروعة فعلياً بمعدل نمو سنوي مقداره 2.3 في المائة خلال الفترة 2015–2022. وطبقاً لبيانات البنك الدولي فإن نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة في الدول العربية من هذه الأراضي حوالي 0.13 هكتار بينما كان المتوسط العالمي حوالي 0.18 هكتار في عام2020.[1]

وبالرغم من تدني نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة في البلاد العربية مقارنة بالمتوسط العالمي، إلا أنه تظل هناك العديد من الوسائل والأدوات التي تمكن من الارتقاء بالإنتاج الزراعي وتحسين مستويات الأمن الغذائي. ويأتي في مقدمة هذه الوسائل والأدوات الاهتمام بالبحث العلمي والتطوير الزراعي لاستنباط ونشر سلالات البذور التي تتحمل الظروف القاسية من الجفاف ودرجات الحرارة المرتفعة وملوحة التربة الزائدة، وكذلك تحسين نظم الائتمان الزراعي وتيسير الحصول على نظم الري الحديثة ذات الكفاءة العالية لترشيد استهلاك مياه الري ودعم مشروعات حصاد الأمطار، وكذلك الاهتمام بتحسين البنية التحتية وخاصة تلك المتعلقة بسلاسل الإمداد المحلية لتقليل هدر الغذاء والتي تقدر بحوالي ثلث الإنتاج.

1_1_2 المراعي الطبيعية: زادت مساحة المراعي الطبيعية في الدول العربية في عام 2022 لتصل إلى حوالي 404.59 مليون هكتار بزيادة قدرها 1.4 في المائة عن عام 2021. وكذلك فإن مساحة المراعي الطبيعية في الدول العربية بشكل عام تنمو منذ عام 2015، فقد بلغت مساحة المراعي الطبيعية 371.50 مليون هكتار في عام 2015، وبذلك يكون متوسط النمو السنوي للمراعي الطبيعية في الدول العربية منذ عام 2015 هو 1.2%.

وتتركز مساحة المراعي الطبيعية في الدول العربية في عدد محدود من الدول العربية. إذ يبلغ إجمالي مساحة المراعي في كل من السعودية والسودان والصومال وموريتانيا والجزائر حوالي 80 في المائة من إجمالي مساحة المراعي في الدول العربية في عام 2020، الجدول رقم (2-3)

ويعتبر شح الأمطار في مناطق المراعي الطبيعية العربية السبب الرئيسي لانخفاض الكثافة العلفية ومعدلات الإنتاج النباتية، والذي انعكس بدوره في انخفاض إنتاجية اللحوم الحمراء في مناطق المراعي الطبيعية العربية، إذ تبلغ متوسط إنتاجية الهكتار حوالي 4.8 كلغ من اللحوم الحمراء مقابل حوالي 25 كلغ في الدول المتقدمة و15 كلغ في الدول النامية.

[1] علي إبراهيم المالكي وآخرون، تقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023، الإمارات المتحدة، 2023، ص 58.

وبالرغم من شح مياه الأمطار وتأثير ذلك على ضعف الإنتاجية، تظل هناك بعض الأساليب التي من الممكن أن تؤدي إلى تحسين وتطوير المراعي الطبيعية ومنها تبني مبادئ الاستدامة في إدارة المراعي الطبيعية، والتي تتضمن الاستزراع الموسع لنباتات البيئة المحلية، وتكثيف خدمات التوعية، ومكافحة الرعي الجائر[1].

الجدول رقم (3-2) : مساحة المراعي في الدول العربية (2020)

الدولة	المساحة بالمليون هكتار	نسبة مساحة المراعي من إجمالي المساحة
السعودية	170.13	79
السودان	48.25	26
الصومال	43.13	67
موريتانيا	39.30	38
الجزائر	32.84	14
بقية الدول العربية	82.69	----
الإجمالي	416.34	---

المصدر: علي ابراهيم المالكي وآخرون، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد 41، 2021 ص59.

1_1_3 الغابات: واصلت مساحة الغابات في الدول العربية تراجعها في عام 2022 حيث بلغت 38.4 مليون هكتار بانخفاض مقداره 1.3 في المائة عن عام 2021 وتراجع المساحة هو السمة الغالبة على مساحة الغابات في الدول العربية منذ عام 2015، فقد بلغت مساحة الغابات في الدول العربية في عام 2015 حوالي 42.4 مليون هكتار، وبذلك يكون معدل التراجع السنوي منذ عام 2015 وحتى عام 2022 حوالي 1.4 في المائة. وتشهد مساحة الغابات هذا التراجع بالرغم من الأهمية البيئية والاقتصادية للغابات نتيجة عدد من الممارسات مثل التوسع الزراعي والعمراني، والاستغلال الجائر من خلال قطع الأشجار لمختلف الاستخدامات والتحطيب، وندرة برامج تنمية واستزراع الغابات. وقد تبنى عدد قليل من الدول العربية برامج مبتكرة لمحاولة التوسع في مساحة الغابات عن طريق زراعة غابات باستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة.[2] وتتركز مساحة الغابات في كل من السودان، والصومال والمغرب والجزائر بأكثر من 80 في المائة من إجمالي مساحة الغابات في الدول العربية في عام 2020، الجدول رقم (2-4).

الجدول رقم (4-2): الدول العربية الأعلى من حيث مساحة الغابات (2020)

[1] علي إبراهيم المالكي وآخرون، تقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023، المرجع السابق، ص 58.

[2] علي إبراهيم المالكي وآخرون، تقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023، المرجع السابق، ص 58.

الدولة	المساحة بالمليون هكتار	نسبة مساحة الغابات من إجمالي المساحة ٪
السودان	18.00	9.6
الصومال	5.98	9.48
المغرب	5.74	8.0
الجزائر	1.95	0.8
بقية الدول العربية	7.81	-----
إجمالي الدول العربية	39.48	-----

المصدر: علي إبراهيم المالكي وآخرون،المنظمة العربية للتنمية الزراعية "الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المصدر السابق، ص 60.

الجدول رقم (5-2): الأراضي الزراعية واستخداماتها في الدول العربية (2010 و2015 و2019 _2022)

	2010	2015	2019	2020	2021	2022	نسبة التغير %2022-2010	نسبة التغير %2022-2021
أولا : المساحة الزراعية الكلية	68,486	74,172	76,557	79,414	78,001	79,042	1.2	1.3
1- الأراضي الزراعية المستديمة	8,996	9,630	13,705	13,615	14,218	14,773	4.2	3.9
أ- الزراعة المطرية	5,937	5,781	9,751	10,148	9,994	10,458	4.8	4.6
ب- الزراعة المروية	3,059	3,849	3,954	3,467	4,224	4,315	2.9	2.2
2- الأراضي الزراعية الموسمية	59,490	64,542	62,852	65,799	63,783	64,269	0.6	0.8
أ- الزراعة المطرية	35,474	39,061	38,487	40,525	38,008	38,366	0.7	0.9
ب- الزراعة المروية	10,444	10,180	11,849	13,403	12,011	12,178	1.3	1.4
(الأراضي المتروكة (بور))	13,572	15,301	12,516	11,871	13,764	13,725	0.1	-0.3
ثانيا : مساحة الغابات	94,887	42,449	38,765	39,478	38,883	38,378	-7.2	-1.3
ثالثا : مساحة المراعي	494,259	371,501	412,446	416,338	399,054	404,587	-1.6	1.4

المصدر:علي إبراهيم المالكي وآخرون، تقرير الاقتصادي العربي الموحد، المرجع السابق، ص 288.

جدول رقم (6-2): الأراضي الزراعية في الدول العربية (2015-2022)

البيان	متوسط 2015-2022(مليون هكتار)	المساحة (بالمليون هكتار)			النمو السنوي (2015-2022)
		2015	2020	2022	
المساحة الزراعية الكلية	75.40	74.14	79.42	79.04	0.9
الأراضي الزراعية المستديمة	12.79	9.63	13.62	14.78	6.3
- الزراعة المطرية	8.77	5.78	10.15	10.46	8.9
- الزراعة المروية	4.02	3.85	3.47	4.32	1.7
الأراضي الزراعية الموسمية	62.62	64.54	65.80	64.27	0.1-
- الزراعة المطرية	37.08	39.06	40.53	38.37	0.3-
- الزراعة المروية	11.46	10.18	13.40	12.18	26
- الأراضي المتروكة	14.07	15.30	11.87	13.73	1.5-

المصدر:علي إبراهيم المالكي وآخرون، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ص62.

2-1 الناتج الزراعي: بلغ الناتج الزراعي للدول العربية مجتمعة بالأسعار الجارية في عام 2021 حوالي 154.6 مليار دولار أمريكي، أي بزيادة تقدر بحوالي 1.2 في المائة عن قيمته في عام 2020. في حين سجل الناتج زيادة سنوية بنسبة 1.5 في المائة خلال الفترة 2010_2021 يعود سبب هذا النمو المحدود في الناتج الزراعي إلى تراجع أداء النشاط الزراعي في كل من سورية والسودان ولبنان واليمن الذي يمثل ناتجها الزراعي حوالي 13.9 في المائة من الناتج الزراعي العربي لعام 2021(1). وبالمقابل سجل الناتج الزراعي في كل من المغرب ومصر زيادة بنسبة 25.3 في المائة و14.1 في المائة على التوالي في حين حقق الناتج الزراعي في الدول العربية الأخرى ذات الموارد الزراعية الهامة زيادة متوسطة تراوحت بين 3.0 في المائة في الجزائر و7.8 في المائة في السعودية، وبلغت مساهمة الناتج الزراعي العربي في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 5.4 في المائة في عام 2021 الجدول رقم (2-7) والجدول رقم (2-8).

وسجل الناتج الزراعي خلال عام 2021 بالمقارنة مع العام السابق تطورات متباينة في عدد من الدول العربية ذات الموارد الزراعية المتوسطة وفي مقدمتها موريتانيا واليمن وتونس والأردن ولبنان وعمان، وقد تراوحت تلك النسبة بين 7.7 في المائة في عمان و22.0 في المائة في موريتانيا.

تتفاوت الأهمية النسبية لمساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بشكل واضح فيما بين الدول العربية، إذ تكون مرتفعة في بعض الدول العربية ذات الموارد الزراعية الوفيرة مثل سورية والقمر والسودان واليمن والجزائر والمغرب ومصر، حيث تراوحت تلك النسبة بين 39.3 في المائة في سورية و11.8 في المائة في مصر.

ومن جانب آخر سجل متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في عام 2021 تراجعاً طفيفاً بنسبة 0.5 في المائة ليبلغ حوالي 364.1 دولار أمريكي مقارنة مع نسبة نمو بلغت 7.7 في المائة ومتوسط قدره 366.0 دولار أمريكي في عام 2020 ، ويتفاوت هذا المتوسط بين الدول العربية إذ يبلغ 537.8 دولار أمريكي في السعودية ويتراوح بين 357.5 دولار أمريكي و476.7 دولار أمريكي في الجزائر ومصر والمغرب وموريتانيا وعمان والقمر وسورية وتونس والإمارات، كما يتراوح بين 102.3 دولار أمريكي و254.4 دولار أمريكي في العراق والسودان وفلسطين والأردن وقطر والكويت ولبنان وليبيا واليمن، في حين يقل ذلك المتوسط عن 100 دولار أمريكي في كل من البحرين وجيبوتي[1] الجدول رقم (2-8).

الجدول رقم (2-7): تطور الناتج الزراعي في الدول العربية بالأسعار الجارية 2010، (2017-2021)

	2010	2017	2018	2019	2020	2021	2010 – 2021	2020 – 2021
الناتج المحلي الإجمالي	2098.146	2539.653	2764.212	2789.052	2528.886	2881.103	2.9	13.9
الناتج الزراعي	130.767	139.552	127.881	139.461	152.769	154.580	1.5	1.2
نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي	6.2	5.5	4.6	5.0	6.0	5.4		

المصدر: الناتج الزراعي ونصيب الفرد منه في الدول العربية.

[1] علي إبراهيم المالكي وآخرون، تقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023، المرجع السابق، ص 78، ص 79

الجدول رقم (2-8) :الناتج الزراعي ونصيب الفرد منه في الدول العربية (2010 و2018_2021)

	الناتج الزراعي "مليون دولار"					نسبة التغير%	نسبة التغير%	نصيب الفرد من الناتج الزراعي "دولار"					نسبة التغير%	نسبة التغير%	مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي %				
	2010	2018	2019	2020	2021	2021 -2010	2021- 2020	2010	2018	2019	2020	2021	2021 -2010	2021- 2020	2010	2018	2019	2020	2021
مجموع الدول العربية	130,767	127,881	139,461	152,769	154,580	1.5	1.2	376.6	317.8	339.9	366.0	364.1	-0.3	-0.5	6.2	4.6	5.0	6.0	5.4
الأردن	971	2080	2189	2276	2377	8.5	4.4	145.0	201.8	207.4	210.6	214.9	3.6	2.1	3.6	4.8	4.9	5.2	5.2
الإمارات	2212	3035	3117	3297	3354	3.9	1.8	267.5	324.0	328.0	355.2	357.5	2.7	0.6	0.8	0.7	0.7	0.9	0.8
البحرين	77	109	109	109	110	3.3	1.0	62.3	72.4	73.2	73.8	72.3	1.4	-2.1	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3
تونس	3317	4221	4030	4333	4291	2.4	1.0-	313.9	365.2	345.7	368.8	362.6	1.3	-1.7	7.5	9.9	9.6	10.2	9.1
الجزائر	13644	20769	21178	20501	21110	4.0	3.0	379.2	487.8	487.7	467.5	476.7	2.1	2.0	8.5	11.9	12.3	14.1	13.3
جيبوتي	38	44	45	47	50	2.4	6.1	45.6	45.8	46.4	47.2	49.5	0.8	4.9	3.4	1.5	1.4	1.4	1.4
السعودية	13946	17465	17654	17879	19267	3.0	7.8	506.0	522.7	515.9	510.6	537.8	0.6	5.3	2.6	2.1	2.2	2.5	2.3
السودان	27070	7571	8611	14561	10423	8.3-	28.4-	641.5	180.3	199.2	327.3	227.6	-9.0	-30.5	33.9	18.5	20.2	19.3	19.8
سورية	11842	8562	10846	10250	7114	4.5-	30.6-	563.4	505.3	635.4	585.7	396.5	-3.1	-32.3	19.4	39.0	39.8	39.4	39.3
العراق	7151	6406	8808	11014	10477	3.5	4.9-	220.1	168.0	225.1	274.3	254.4	1.3	-7.3	6.1	3.0	4.1	6.3	5.0
عمان	811	1692	1796	1897	2043	8.8	7.7	292.3	367.7	388.9	412.1	456.1	4.1	10.7	1.4	2.1	2.4	2.6	2.4
فلسطين	872	1198	1209	1110	1281	3.6	15.4	216.7	246.8	242.8	217.6	245.0	1.1	12.6	9.0	7.4	7.1	7.1	7.1
قطر	148	400	459	489	536	12.4	9.5	86.0	145.0	163.8	172.6	186.7	7.3	8.1	0.1	0.2	0.3	0.3	0.3
القمر	275	385	350	351	380	3.0	8.2	398.3	462.6	411.7	403.6	427.2	0.6	5.8	30.4	32.6	29.2	29.3	29.2
الكويت	521	618	524	487	623	1.6	28.0	177.6	146.3	118.4	109.0	143.6	-1.9	31.8	0.5	0.4	0.4	0.5	0.4
لبنان	1485	1774	1686	2206	879	4.7-	60.2-	299.8	258.7	245.9	323.3	129.3	-7.4	-60.0	3.9	3.2	3.2	8.9	6.1
ليبيا	571	2796	2828	1616	749	2.5	53.7-	92.1	418.7	417.3	235.2	107.5	1.4	-54.3	0.8	3.7	4.1	3.2	1.7
مصر	29135	28182	33497	41786	47664	4.6	14.1	370.3	290.1	338.7	415.3	467.0	2.1	12.5	13.3	11.2	11.0	11.5	11.8
المغرب	12026	14428	14560	13395	16782	3.1	25.3	377.1	409.6	409.1	372.6	462.2	1.9	24.0	12.9	12.2	12.1	11.7	12.6
موريتانيا	942	1714	1710	1599	1951	6.8	22.0	281.9	430.3	419.4	383.2	456.9	4.5	19.2	16.7	23.3	21.7	20.2	20.1
اليمن	3715	4430	4257	3567	3120	1.6-	12.5-	160.5	155.4	146.0	119.6	102.3	-4.0	-14.5	12.0	18.9	18.9	18.9	18.3

المصدر: الملحق (3/2) ، والملحق (4/2) ، ص 336 والملحق (7/2) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022، ص 361

2- الموارد المائية: يبلغ إجمالي الموارد المائية المتاحة في الوطن العربي بنحو 257,5 مليار متر مكعب، يتراجع متوسط نصيب الفرد العربي منها بسبب عدم نمو هذه الموارد، وتزايد عدد السكان، ليبلغ في عام 2014 بنحو 663,3 متر مكعب سنويا، الأمر الذي يضع المنطقة العربية تحت الفقر المائي الذي يقدر 100م^3/سنة.

2_1 شح المياه: تعتبر المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم شحاً في المياه. فالدول العربية التي تحتل حوالي 9 في المائة من مساحة اليابسة ويسكنها حوالي 5.6 في المائة من سكان العالم لا تحصل إلا على حوالي 0.6 في المائة من مياه العالم المتجددة سنوياً. ولهذا فإن ثمان دول عربية، هي الأردن والبحرين والكويت وليبيا وقطر والسعودية والإمارات واليمن، تعد من من بين أفقر عشر دول في العالم من حيث حصة الفرد من المياه المتجددة التي تقل فيها حصة الفرد عن 500 متر مكعب في السنة (م^3/سنة).

ويبلغ متوسط حجم المياه المتجددة التي تحصل عليها الدول العربية سنوياً حوالي 260 مليار م، منها حوالي 129 مليار م تتدفق من خارج المنطقة عبر الأنهار والخزانات الجوفية المشتركة، وحوالي 91 مليار م3 من الأنهار الداخلية المنشأ، وحوالي 40 مليار م3 من المياه الجوفية المتجددة. وعليه، فإن معدل حصة الفرد في الدول العربية لا يتجاوز 580م^3/سنة.

وتتفاقم مشكلة شح المياه في الدول العربية عاماً بعد عام، بسبب النمو السكاني من جهة والنمو الحضري من جهة أخرى وما يصاحبه من تغير في أنماط العيش والغذاء، بالإضافة إلى تأثيرات التغير المناخي على درجات الحرارة وعلى انتظام الأمطار. وبمعدل نمو سكاني يبلغ حوالي 2 في المائة في السنة، فإنه يقدر أن تهبط حصة الفرد من المياه إلى حوالي 390م^3/سنة بحلول عام 2050.

وتزيد نسبة المياه المستخدمة إلى المياه المتجددة سنوياً عن النسبة الآمنة المحددة بحوالي 50% وذلك في 15 دولة من الدول العربية، منها 4 دول تستخدم ما يتراوح بين 50 و100% وهي الجزائر والعراق والسودان وتونس، و4 دول تتراوح فيها هذه النسبة بين 100 و200% وهي مصر وسورية والأردن وعمان، فيما تتجاوز هذه النسبة 200% في 7 دول هي السعودية والكويت والإمارات وقطر والبحرين واليمن وليبيا. أما الدول السبع التي ما تزال نسبة استخدامها من المياه المتجددة سنوياً في حدود نسبة الاستخدام الأمن فهي لبنان وفلسطين وجيبوتي والصومال والمغرب وموريتانيا وجزر القمر.[1]

2_2 الاستخدام الزراعي للمياه:

2_2_1 حصة القطاع الزراعي من المياه المتجددة: تستخدم الدول العربية ما متوسطه حوالي 84% من مياهها المتجددة للأغراض الزراعية. وتزيد هذه النسبة عن المعدل العالمي البالغ حوالي 70%. علماً بأن هذه النسبة تتفاوت من حوالي 15% في جيبوتي وحوالي 95% في الصومال، وأن هناك 14 دولة عربية تزيد فيها حصة القطاع الزراعي من المياه عن المعدل العالمي. ورغم هذه الحصة الكبيرة لقطاع الزراعة من المياه إلا أن متوسط مساهمته في إجمالي الناتج المحلي للدول العربية لا تزيد عن حوالي 7% وترتفع إلى حوالي 23% بالنسبة لمجموعة الدول العربية الأقل نمواً.

2_2_2 الكفاءة العامة لاستخدام المياه: تقاس كفاءة استخدام المياه بالعائد المتحقق من كل متر مكعب. حيث تقل هذه الكفاءة عن 10 دولار أمريكي م3 في 8 دول عربية هي مصر والعراق وموريتانيا والمغرب والصومال والسودان وسوريا واليمن، وتتراوح من 10 40 دولار أمريكي م في 9 دول هي الجزائر وجزر القمر والأردن ولبنان وليبيا والسعودية وتونس وفلسطين وعمان، وتتراوح من 40 دولار أمريكي م في 3 دول هي البحرين والكويت والامارات، ولا تزيد عن ال 80 دولار أمريكي م إلا في دولة واحدة هي قطر. علماً بأن المعدل العالمي لكفاءة استخدام المياه يبلغ حوالي 15 دولار أمريكي م ويتراوح من 2 دولار أمريكي /م3 في الدول التي يعتمد اقتصادها على الزراعة إلى أكثر من 1000 دولار أمريكي /م3 في الدول الصناعية التي يقوم اقتصادها على قطاع الخدمات.[2]

2_2_3 الكفاءة الزراعية لاستخدام المياه: يبلغ متوسط كفاءة استخدام المياه في القطاع الزراعي في الدول العربية حوالي 0.43 دولار أمريكي/ م3 وهو أقل من نصف المتوسط العالمي البالغ 1.09 دولار أمريكي م. ولا تزيد الكفاءة الزراعية عن هذا المتوسط إلا في دولة عربية واحدة هي لبنان حيث تبلغ حوالي 1.2 دولار أمريكي/ م3 الشكل رقم (2-3) ويعزى تدني الكفاءة الزراعية من جهة إلى الهدر المائي المباشر تدني كفاءة الري)، ومن جهة أخرى لتدني القيمة السوقية للمحاصيل التي تستخدم المياه للري.

[1] منظمة الأغذية والزراعة 2019 نحو جيل جديد من السياسات والاستثمارات في المياه الزراعية، https://www.fao.org/3/ca4445en/ca4445en.pdf

[2] عي ابراهيم المالكي وآخرون، تقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023، المرجع السابق، ص 61، ص 62

الشكل رقم (3-2): الكفاءة الزراعية لاستخدام المياه (دولار أمريكي م3)

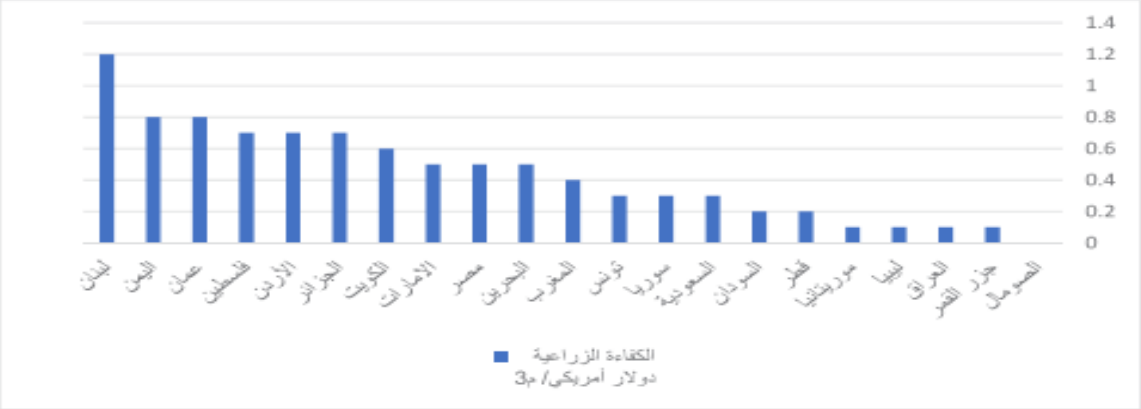

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة نحو جيل جديد من السياسات والاستثمارات في المياه الزراعية، تقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023، ص 62 الموقع الالكتروني، اطلع عليه في 2024/04/24
https://www.aoad.org/ftp/IrrigInternet.doc

2_2_4 كفاءة الري: يعتبر تدني كفاءة الري في الدول العربية أحد أبرز أشكال إهدار المياه. وهو ناجم عن الاعتماد على طرق الري التقليدية (الري بالغمر) وتدني الاستثمار في أنظمة الري الحديثة وبنيته التحتية. ويقدر أن كفاءة الري السطحي الكلية في الدول العربية أقل من 40 في المائة، مما يعني فواقد مائية سنوية تقدر بحوالي 91 مليار م3.

2-2-5 تحديات الغذاء والمياه: تتزايد سنوياً كميات الغذاء التي تحتاج اليها الدول العربية المواكبة النمو السكاني وتطور أنماط المعيشة والاستهلاك. غير أن المحددات التي تعيق التنمية الزراعية في الدول العربية تحول دون تحقيق تقدم ملموس في زيادة الإنتاج وصولاً إلى الاكتفاء الذاتي ومن أهم هذه المحددات الظروف الطبيعة الهشة للمنطقة العربية من حيث شح المياه وتدهور الأراضي وتغير المناخ، بالإضافة إلى ضعف الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في بعض الدول العربية ذات الموارد الزراعية الكبيرة، وضعف لبنى التحتية والخدمات الزراعية، وضعف روح المبادرة لدى القطاع الخاص للاستثمار في القطاع، وعدم الوضوح في نظم حيازة الأراضي في بعض الدول العربية، وتشتت الحيازات، وضعف الأسواق الداخلية للمنتجات الزراعية وضعف التعاون الاقتصادي بين الدول العربية، ومحدودية الاتصال مع المؤسسات الخارجية المتخصصة، وضعف معايير وتدابير السلامة الغذائية، وتناقص إعداد العمالة الزراعية الماهرة وتزايد الهجرة من الريف إلى المدينة وضعف الدخل من ممارسة النشاط الزراعي بالمقارنة مع مستوياته من الأنشطة الأخرى. أضف إلى ذلك محدودية أنشطة معالجة المنتجات الزراعية وغياب نهج سلاسل القيمة، وقصور التشريعات والسياسات الزراعية الداعمة،وضعف نظم المعلومات الزراعية. ويضاف إلى ذلك محدودية استخدام التكنولوجيا المتقدمة.

إن مواجهة تحدي الغذاء والمياه تستوجب مراجعة شاملة للسياسات المتبعة في القطاع لإصلاحه وتطويره من أجل تمكينه من الإسهام بشكل فعال في تلبية النمو المتزايد في الطلب على الغذاء، والحفاظ على المياه من الإهدار. وعلى صعيد قطاع الري، ينبغي أن تشمل هذه الإصلاحات إصلاح وتطوير إدارة الموارد المائية في الدول العربية

أي تطوير الآليات التشريعية والكفاءات المؤسسية والبشرية من أجل الموازنة بين المعروض من المياه والطلب عليها، وتوجيه الكميات المخصصة لأغراض الري لتحقيق أكبر مردود في الإنتاج وأعلى كفاءة في الاستخدام. ويتطلب ذلك توجيه مزيد من الاستثمارات لتحديث أنظمة الري وتوفير القروض الميسرة للمزارعين لاستبدال طرق الري التقليدية بمنظومات ري حديثة وتطوير منظومة الإرشاد الزراعي باتجاه التوسع في الزراعة المطرية، والعمل بشكل وثيق مع المزارعين من خلال تزويدهم بسلالات محسنة من البذور وتكثيف الخدمات الإرشادية في هذا المجال. ومن الضروري أيضاً، استصلاح مزيد من الأراضي لاستغلالها للأغراض الزراعية، التوسع في استخدام التقانة الحديثة، وتنفيذ برامج التنمية الريفية المتكاملة لتوفير الخدمات الأساسية التي تلامس احتياجات القوى العاملة الزراعية، وإقامة المزيد من المشاريع الزراعية وفق نظم إنتاجية متقدمة.[1]

3- الموارد البشرية: تعتبر الموارد البشرية العنصر الحاكم والفعال في العملية التنموية، وهي في ذات الوقت غايتها وهدفها النهائي، ومن ثم فإن أهمية المورد البشري لا تكمن في الكم العددي وتتجاوزه إلى أبعاد مختلفة تتمثل خصائصها وسماها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومدى قدرتها على الإنتاج[2].

3-1 السكان في الوطن العربي: يقدر إجمالي عدد السكان في الدول العربية في العام 2022 بحوالي 447 مليون نسمة مقارنة بحوالي 440 مليون نسمة في نهاية عام 2021. ويبلغ متوسط معدل النمو السنوي بين عامي 2012 و2022 حوالي 2.01 في المائة. ويعتبر هذا المعدل مرتفعاً، إذ يفوق مثيله في جميع أقاليم العالم الرئيسة. وسجلت البحرين أعلى معدل نمو سكاني في العام 2022، حيث بلغ حوالي 3.13 في المائة. وقد تمكنت بعض الدول العربية، مثل الجزائر وجيبوتي والسعودية وقطر والقمر والكويت وليبيا ومصر، من تحقيق معدلات للنمو السكاني تقل عن 2.0 في المائة سنوياً بحكم سياساتها الخاصة بتنظيم الأسرة. كما استمر الانخفاض السريع لهذا المؤشر في بعض الدول، حيث وصل في تونس والإمارات والمغرب وعُمان إلى حوالي 0.34 و0.81 و0.98 و0.99 في المائة على التوالي في العام ذاته. وهو ما يطرح إشكالية جديدة بالنسبة لبعض الدول تونس والمغرب لم تكن عهدتها من قبل ولا تملك القدرة المالية على مقابلتها، وهي ارتفاع أعداد المسنين فيها بصفة ملحوظة وسريعة، وما يترتب على ذلك من رفع تكاليف الرعاية الصحية والمعاشات. ويعود سبب ارتفاع معدلات النمو السكاني في الدول العربية مجتمعة بشكل أساسي، إلى المستوى

المرتفع المعدلات الخصوبة في بعض هذه الدول، على الرغم من تراجعها طيلة السنوات الماضية، بالإضافة إلى التأثير الإيجابي لتحسن الخدمات الصحية والمستويات المعيشية. كما أن الارتفاع في معدلات صافي الهجرة يؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني خاصة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الجدول الموالي.

---

[1] ابرهايم آدم الدخيري، إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة (2020-2030). صادر عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية https://www.aoad.org/AOADNewStatgy2022.pdf

[2] بن زايد ريم، **واقع التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي في الوطن العربي**، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 01، 2020، ص 50.

الجدول رقم (9-2): عدد السكان (في منتصف العام) في الدول العربية (2000 و2010 و2012 و 2018 _2022)

	2000	2010	2012	2018	2019	2020	2021	* 2022	معدل النمو (%) 2022 - 2021	نسبة التغير (%) 2022-2012
مجموع الدول العربية	281,019	359,575	366,749	417,257	425,620	433,379	439,558	447,307	1.76	2.01
الأردن	4,857	6,698	7,427	10,309	10,554	10,806	11,057	11,302	2.22	4.29
الإمارات	3,275	8,271	8,900	9,367	9,504	9,287	9,365	9,441	0.81	0.59
البحرين	638	1,229	1,209	1,503	1,484	1,472	1,504	1,556	3.43	2.55
تونس	9,552	10,566	10,784	11,532	11,638	11,688	11,764	11,804	0.34	0.91
الجزائر	30,416	35,978	37,495	42,578	43,424	44,244	45,023	45,799	1.72	2.02
جيبوتي	718	853	879	962	976	989	1,001	1,013	1.20	1.43
السعودية	20,847	27,563	29,196	33,414	34,218	35,013	34,111	34,552	1.29	1.70
السودان [1]	31,081	42,200	35,056	41,999	43,232	44,440	45,657	46,807	2.52	2.93
سورية	16,411	21,019	20,421	16,945	17,070	17,501	17,943	18,375	2.41	-1.05
الصومال	8,721	12,027	12,440	15,411	15,981	16,537	17,066	17,598	3.12	3.53
العراق	24,086	32,490	34,208	38,124	39,128	40,150	41,191	42,249	2.57	2.13
عمان	2,402	2,773	3,623	4,602	4,618	4,471	4,527	4,572	0.99	2.35
فلسطين	3,053	4,023	4,226	4,854	4,977	5,101	5,227	5,355	2.45	2.40
قطر	614	1,699	1,833	2,760	2,799	2,846	2,748	2,790	1.53	4.29
القمر	537	656	685	776	791	806	822	837	1.82	2.02
الكويت	2,217	2,933	3,268	4,227	4,420	4,336	4,217	4,296	1.87	2.77
لبنان	3,843	4,953	5,538	5,951	5,782	5,663	5,593	5,490	-1.84	-0.09
ليبيا	5,155	6,492	5,870	6,478	6,569	6,654	6,735	6,812	1.14	1.50
مصر	63,974	78,685	82,550	97,147	98,902	100,604	102,061	103,520	1.43	2.29
المغرب	28,466	31,894	32,978	35,220	35,586	35,952	36,313	36,670	0.98	1.07
موريتانيا	2,695	3,419	3,636	4,271	4,384	4,499	4,615	4,736	2.62	2.68
اليمن	17,461	23,154	24,527	28,827	29,583	30,320	31,018	31,733	2.31	2.61

المصدر: علي ابراهيم المالكي وآخرون، تقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023، مصادر وطنية ودولية متنوعة

2_3 سكان الريف: بلغ عدد سكان الريف في الدول العربية في عام 2022 حوالي 178.3 مليون نسمة بزيادة بلغت حوالي 1.1 في المائة عن العام 2021، وبلغت نسبة السكان الزراعيين من إجمالي السكان الريفيين حوالي 51 في المائة والتي تقدر بحوالي 90.8 مليون نسمة وبلغت نسبة نموها عن العام السابق حوالي 0.9 في المائة. ومن الملاحظ أن نسبة نمو كلاً من السكان الريفيين والسكان الزراعيين كانت أقل من نسبة نمو السكان الإجمالية في الدول العربية والتي بلغت حوالي 1.8 في المائة، إذ بلغ عدد السكان في الدول العربية في عام 2022 حوالي 447.3 مليون نسمة، ويعود السبب الأساسي لتدني نسبة نمو السكان الريفيين والزراعيين إلى استمرار الهجرة من الريف إلى المدن نظراً لضعف البيئة الاقتصادية في الريف وتدني مستوى الخدمات بما فيها الخدمات الصحية والاجتماعية والمنشآت التعليمية بالمقارنة مع جاذبية المدن من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وأيضاً الفارق الكبير بين دخل الفرد في قطاع الزراعة مقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، كذلك فإن تعدد وتنوع القطاعات الاقتصادية في المدن يجعل هناك متسعاً لاستيعاب الأيدي العاملة في الزراعة وأيضاً إعطاءها ميزة الاختيار بين القطاعات بالمقارنة مع تناقص الطلب على الأيدي العاملة في الزراعة بسبب توسع استخدام التقانة الزراعية في الإنتاج.

وتعد برامج التنمية الريفية المندمجة أحد أهم الوسائل التي من شأنها الحد من ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدن. وتهدف برامج التنمية الريفية المندمجة إلى تثبيت السكان واستقرار المجتمع الريفي نتيجة تحسين ظروف المعيشة لهم توفير السكن، فتح الطرق والمسالك، العلاج الدراسة، الأمن...) وهو الشيء الذي يسمح بعودة الأفراد إلى خدمة الأرض، فيؤدي ذلك إلى ازدهار الزراعة الأسرية (تربية الحيوانات زراعة الفواكه، حرف محلية...)، وينعكس ذلك ايجابيا على حياة الأفراد من خلال تحسن دخولهم[1] انظر الجدول الموالي.

الجدول رقم(10-2): السكان الريفيون والسكان الزراعيون في الدول العربية(2010و2015و2019_2022)

	السكان الريفيون (ألف نسمة)							السكان الزراعيون ألف نسمة)						
	2010	2015	2019	2020	2021	2022	%التغير 2022-2010	%التغير 2022-2021	2010	2015	2019	2020	2021	2022	%التغير 2022-2010	%التغير 2022-2021
مجموع الدول العربية	159,747	161,321	170,919	174,623	176,323	178,323	0.9	1.1	82,015	84,238	87,292	89,360	90,061	90,837	0.9	0.9
الأ ر د ن	1,131	1,255	1,025	1,049	1,073	1,081	-0.4	0.7	390	393	321	329	336	340	-1.1	1.2
الإمارات	1,346	1,385	1,291	1,271	1,262	1,251	-0.6	-0.9	234	226	211	207	206	205	-1.1	-0.5
البحرين	143	152	174	178	181	183	2.1	0.9	8	8	9	9	10	10	1.7	0.9
تونس	3,622	3,720	3,596	3,622	3,594	3,590	-0.1	-0.1	2,154	2,159	2,087	2,102	2,086	2,083	-0.3	-0.1
الجزائر	12,036	11,895	11,543	11,382	11,317	11,253	-0.6	-0.6	7,404	7,214	7,001	6,903	6,864	6,823	-0.7	-0.6
جيبوتي	192	203	215	219	220	221	1.2	0.5	58	96	102	104	104	105	5.1	0.9
السعودية	4,884	5,035	5,461	5,454	5,460	5,472	0.9	0.2	1,400	1,293	1,402	1,400	1,402	1,403	0.0	0.1
السودان	32,024	26,120	24,841	25,750	25,900	26,040	-1.7	0.5	22,443	23,873	22,704	23,534	23,672	23,740	0.5	0.3
سورية	9,544	9,420	8,358	8,426	8,593	8,664	-0.8	0.8	4,080	4,015	3,562	3,591	3,662	3,720	-0.8	1.6
الصومال	6,046	6,724	8,408	8,674	8,836	8,990	3.3	1.7	...	...	...	...	...	...	...	...
العراق	9,588	10,910	11,496	12,097	12,411	12,518	2.2	0.9	1,742	1,801	1,898	1,997	2,049	2,082	1.5	1.6
عُمان	696	899	724	707	683	670	-0.3	-1.9	304	323	260	254	245	239	-2.0	-2.6
فلسطين	1,038	1,126	1,222	1,239	1,256	1,269	1.7	1.1	...	...	...	...	...	...	...	...
قطر	24	18	23	20	21	20	-1.5	-5.4	13	10	14	12	12	12	-0.8	-5.4
القمر	492	550	603	614	625	634	2.1	1.4	479	536	588	599	610	621	2.2	1.8
الكويت	52	58	-	-	-	-	-	-	28	31	-	-	-	-	-	-
لبنان	556	570	770	667	649	633	1.1	-2.5	77	74	100	87	84	82	0.5	-2.7
ليبيا	1,351	1,355	1,329	1,333	1,355	1,278	-0.5	-5.7	193	175	172	172	175	174	-0.9	-0.6
مصر	44,488	48,138	57,286	57,485	58,265	59,753	2.5	2.6	22,664	23,299	27,727	27,823	28,201	28,821	2.0	2.2
المغرب	13,390	13,506	13,497	13,519	13,474	13,430	0.0	-0.3	8,260	8,074	8,068	8,081	8,054	8,052	-0.2	0.0
موريتانيا	1,564	1,630	2,059	2,137	2,152	2,169	2.8	0.8	741	854	1,079	1,120	1,127	1,135	3.6	0.7
اليمن	15,540	16,652	17,000	18,780	18,995	19,204	1.8	1.1	9,343	9,785	9,989	11,035	11,161	11,190	1.5	0.3

المصدر: علي ابراهيم المالكي وآخرون، تقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023، المرجع السابق، ص 60.

3_ 2القوى العاملة في الزراعة: بلغ حجم القوى العاملة في الزراعة في عام 2021 حوالي 25.3 مليون نسمة أي بنسبة 17.7 في المائة من إجمالي القوى العاملة في القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهي النسبة الأقل بالمقارنة مع مجموعة الدول **النامية** الأخرى كما هو موضح في الجدول رقم (2-11) وتتفاوت نسبة العاملين في القطاع الزراعي في الدول العربية إلى عدد العاملين في بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، فهناك مجموعة من الدول العربية تبلغ فيها هذه النسبة أكثر من الربع وهي السودان والمغرب والقمر وموريتانيا واليمن والصومال بنسب بلغت حوالي 40.6و 34.6و 35 و29.5 و28.1 و26.3 في عام 2021 على التوالي. وهناك مجموعة أخرى بلغت فيها نسبة القوى العاملة في الزراعة أقل من 5.0 في المائة من إجمالي القوى العاملة في القطاعات الاقتصادية، وهي عُمان ولبنان والأردن والسعودية والكويت والإمارات، وقطر، وجيبوتي، والبحرين [2] كما هو موضح في الجدول الموالي.

[1] على ابراهيم المالكي وآخرون، تقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023، المرجع السابق، ص 60.

[2] علي إبراهيم المالكي وآخرون، تقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023، المرجع السابق، ص 60.

الجدول رقم (11-2): القوى العاملة في القطاع الزراعي حسب مجموعات الدول (2021) (مليون نسمة)

الدول العربية	عدد السكان	السكان الزراعيون	السكان الريفيون	القوى العاملة في الزراعة	السكان الزراعيون من إجمالي السكان	السكان الريفيون من إجمالي السكان
الدول العربية	447.3	90.8	178.3	25.3	20.3	39.9
الدول النامية	1009.9	596.0	712.0	263.7	59.0	67.5
الدول الأقل نموا	550.8	315.0	377.2	132.8	57.2	70.2
الاتحاد الأوروبي	445.1	20.5	110.3	15.0	4.6	25.4
اسيا	4694.6	2168.9	2252.7	1072.6	46.1	50.0
العالم	7909.3	2910.6	3417.0	1383.6	36.8	44.7

المصدر: على ابراهيم المالكي وآخرون، تقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023، المرجع السابق، ص 60.

الجدول رقم (12-2) : العمالة في الدول العربية

	القوة العاملة كنسبة منوية من مجموع السكان (15+)		القوة العاملة (معدل النمو السنوي) (%)	حصة النساء من القوة العاملة (البالغة 15 سنة وأكثر) من مجموع القوة العاملة (%)		النسبة المنوية للعمالة					
						الزراعة		الصناعة		الخدمات	
	2010	2021	2021-2010	2010	2021	2010	2021	2010	2021	2010	2021
مجموع الدول العربية	47.8	45.6	1.9	20.9	20.2	22.3	17.7	24.9	24.5	52.9	57.8
الأ ر د ن	39.5	39.6	0.7	17.8	17.5	3.6	3.2	23.6	17.6	72.8	79.1
الإمـــارات	77.7	81.3	0.5-	13.2	17.7	3.8	1.7	26.8	27.2	69.4	71.1
البحريـــن	71.8	71.0	0.5-	21.3	21.4	1.1	1.0	35.7	34.9	63.2	64.1
تونـــس	46.9	45.2	2.4	27.0	29.1	17.9	13.9	33.4	34.2	48.6	51.9
الجزائـــر	41.7	40.1	3.4	16.5	19.5	12.0	10.3	30.4	31.0	57.6	58.6
جيبوتـــي	33.1	31.1	3.0	26.8	29.2	1.8	1.2	5.2	6.1	93.0	92.7
الســـعودية	53.2	59.1	2.0-	14.5	18.7	6.3	2.7	23.5	20.0	70.2	77.3
الســـودان	49.2	48.5	3.6	29.0	30.2	45.9	40.6	14.9	14.6	39.2	44.8
ســـورية	42.7	43.8	5.9	15.1	18.9	14.8	12.5	33.6	22.2	51.6	65.4
الصومـــال	34.6	33.9	3.9	30.0	31.4	35.8	26.3	16.5	17.7	47.7	56.0
العـــراق	41.3	39.7	0.2	15.0	13.9	24.2	19.8	20.2	21.3	55.6	58.9
عُمـــان	60.4	65.4	1.7-	16.6	16.0	5.2	4.1	36.9	48.3	58.0	47.6
فلسطيـــن	40.0	43.4	8.9	17.8	20.5	11.8	6.7	24.7	31.9	63.5	61.5
قطـــر	86.6	87.5	2.8-	11.9	15.9	1.5	1.2	56.4	54.0	42.2	44.8
القُمـــر	43.2	43.8	2.3	38.3	37.6	45.3	35.0	17.0	20.2	37.7	44.8
الكويـــت	68.2	70.4	2.2-	28.6	24.6	2.4	2.0	24.3	25.3	73.2	72.7
لبنـــان	44.8	45.9	2.0	26.0	31.8	3.9	3.8	23.6	20.8	72.5	75.4
ليبيـــا	47.8	47.0	4.3	34.9	35.8	17.4	16.3	21.9	19.3	60.7	64.4
مصـــر	49.4	41.3	1.4	23.3	17.6	28.3	19.8	25.4	29.1	46.3	51.1
المغـــرب	49.6	45.3	5.7	25.9	22.9	40.0	31.2	22.2	22.8	37.8	46.0
موريتانيا	44.0	40.6	3.1	32.2	33.6	36.0	29.5	17.1	18.9	46.9	51.6
اليمـــن	39.4	38.0	3.3	12.6	7.8	24.1	28.1	19.0	11.7	56.9	60.2

المصدر : علي ابراهيم المالكي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023، المرجع السابق، ص 284،

الملحق (3/3)، مصادر وطنية – تقرير مؤشرات التنمية الدولية 2023 ، البنك الدولي – منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، قاعدة معلومات الفاو.اليونيسيف، وضع الأطفال في العالم –2021 – منظمة العمل الدولية – قاعدة معلومات المنظمة 2023 – منظمة الاسكوا، قاعدة البيانات 2022،

3_3 نصيب العامل الزراعي من الناتج الزراعي:

بلغ نصيب العامل الزراعي من الناتج الزراعي بالأسعار الثابتة في الدول العربية في عام 2022 حوالي 6746 دولار أمريكي أي بانخفاض حوالي 2.5 في المائة بالمقارنة بالعام السابق. تشهد الدول العربية فيما بينها تفاوتا كبيراً في نصيب العامل الزراعي من الناتج الزراعي حيث بلغ أعلى نصيب حوالي 49,325 دولار في السعودية، وأدناه حوالي 851 دولار في ليبيا. وتتراوح حصة العامل الزراعي في عام 2022 في الدول العربية ذات الموارد الزراعية، مثل المغرب، مصر، تونس السودان سورية الجزائر العراق بين 2,565 دولار و17,053 دولار ويعد نصيب العامل الزراعي من الناتج الزراعي في الدول العربية أقل بكثير من مستويات نصيب العامل الزراعي في الدول النامية ويرجع سبب هذا التدني في قيمة مساهمة العامل الزراعي في الدول العربية إلى ضعف عوامل الإنتاجية الزراعية ومنها الظروف المناخية الغير مواتية مثل تذبذب سقوط الأمطار وعدم انتظامها وموجات

الجفاف، وكذلك ضعف لبنى الأساسية وخدمات الإرشاد والتسويق، وضعف الاستشارات الزراعية[1]،انظر الجدول رقم (2-13).

الجدول رقم (2-13): نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي والكفاءة الاقتصادية الزراعية في الدول العربية (2010 و2015 و2019_2022)

	نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي(1) (بالدولار)							الكفاءة الإقتصادية الزراعية[2]%					
	2010	2015	2019	2020	2021	2022	%النمو 2022-2021	2010	2015	2019	2020	2021	2022
مجموع الدول العربية	**4,818**	**6,080**	**5,742**	**6,794**	**6,916**	**6,746**	-2.5	**0.28**	**0.30**	**0.28**	**0.37**	**0.37**	**0.35**
الأ ر د ن	8,164	13,700	20,518	19,362	20,382	21,252	4.3	0.99	1.25	1.29	1.39	1.44	1.49
الإمـارات	13,169	15,471	21,895	27,565	37,687	37,147	-1.4	0.20	0.30	0.34	0.48	0.63	0.59
البحريـن	19,136	16,365	12,566	12,891	13,893	14,485	4.3	0.27	0.29	0.28	0.32	0.33	0.34
تونـس	4,070	5,260	6,645	7,970	7,789	7,933	1.8	0.40	0.62	0.67	0.72	0.69	0.70
الجزائـر	4,113	6,536	17,266	17,428	16,856	17,053	1.2	0.71	1.21	1.25	1.22	1.18	1.20
جيبوتـي	142	107	16,643	19,583	19,862	18,941	-4.6	1.87	1.06	1.27	1.47	1.46	1.40
السعودية	26,819	35,722	39,602	37,858	46,972	49,325	5.0	0.42	0.47	0.73	0.91	1.07	1.05
السودان	3,800	6,004	1,739	5,602	5,454	5,272	-3.3	0.74	0.75	0.50	0.84	0.84	0.86
سـورية	8,411	9,034	14,550	7,589	7,355	6,867	-6.6	1.31	2.33	3.11	2.53	2.68	2.71
الصومال	....	....	....	....	....	....	....	....	....	....	....	....	....
العـراق	16,786	16,150	4,096	6,666	6,596	5,556	-15.8	0.25	0.21	0.20	0.44	0.40	0.33
عمـان	2,533	1,737	17,127	24,481	27,808	25,623	-7.9	0.24	0.33	0.47	0.77	0.84	0.77
فلسطين	9,372	9,243	15,388	12,573	10,948	9,568	-12.6	0.76	0.85	1.18	1.11	0.99	0.88
قطـر	18,441	18,642	18,230	19,717	20,376	20,958	2.9	0.08	0.13	0.22	0.25	0.25	0.24
القمـر	2,316	2,569	4,715	3,958	4,014	3,990	-0.6	0.67	0.82	0.82	0.79	0.80	0.80
الكويـت	32,557	23,692	10,194	12,071	12,621	13,954	10.6	0.19	0.24	0.19	0.28	0.28	0.30
لبنـان	51,196	56,123	20,062	25,086	22,811	23,224	1.8	0.99	0.84	0.83	1.25	1.24	1.36
ليبيـا	8,517	6,304	7,425	838	845	851	0.6	0.05	0.11	0.23	0.08	0.07	0.08
مصر	4,573	5,264	5,440	7,324	7,727	8,175	5.8	0.47	0.44	0.51	0.53	0.55	0.56
المغـرب	4,036	4,608	3,438	2,835	3,190	2,565	-19.6	0.32	0.32	0.32	0.31	0.35	0.28
موريتانيا	1,212	2,662	5,545	5,165	4,915	5,030	2.3	0.46	0.63	0.71	0.75	0.72	0.73
اليمـن	1,696	1,903	1,928	1,771	1,721	1,699	-1.2	0.50	0.59	0.63	0.67	0.68	0.68

المصدر: علي ابراهيم المالكي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023، المرجع السابق، ص 290.

منظمة الأغذية والزراعة (1) قيمة الناتج الزراعي / عدد العاملين الزراعيين

نسبة الناتج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي / نسبة القوى العاملة بالزراعة إلى القوى العاملة الكلية

المصدر الملحق (3/1) ،

4- استعمال محدود للأسمدة والآلات الزراعية: لاتزال الأساليب التقليدية في الإنتاج تحتل مكانة مهمة في القطاع الزراعي للدول العربية وفي المقابل يبقى استخدام المبتكرات البيولوجية والميكانيكية ذات الدور المهم في الرفع من الإنتاجية محدودا ويبين تخلف الدول العربية[2].

فقد بلغ معدل استخدام الجرارات الزراعية في 2012 حوالي 11 جرار لكل 1000 هكتار في الوقت الذي يصل فيه هذا العدد إلى 20 جرار على المستوى العالمي.

[1] على ابراهيم المالكي وآخرون، تقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023، المرجع السابق، ص 61.

[2] تقرير المعهد العربي للتخطيط، **خصائص ومعوقات القطاع الزراعي والأمن الغذائي في الوطن العربي**، الموقع الالكتروني https://www.arab-api.org/Files/Training/programs/1/2018/216_P14008-5.pdf اطلع عليه في 12 ماي 2024.

من جهة أخرى، لا يزال معدل استخدام الأسمدة الكيماوية منخفضا على المستوى العربي حيث يقدر في 2012 بجوالي 54 كلغ هكتار في حين يصل المعدل العالمي إلى حوالي 96 كلغ .

خلافا لباقي البلدان العربية، يفوق استخدام الأسمدة المعدلات العالمية في كل من مصر، والأردن، وسلطنة عمان والإمارات والسعودية، والكويت، والعراق الشكل الموالي.

شكل رقم (4-2): معدل استخدام الأسمدة الكيماوية

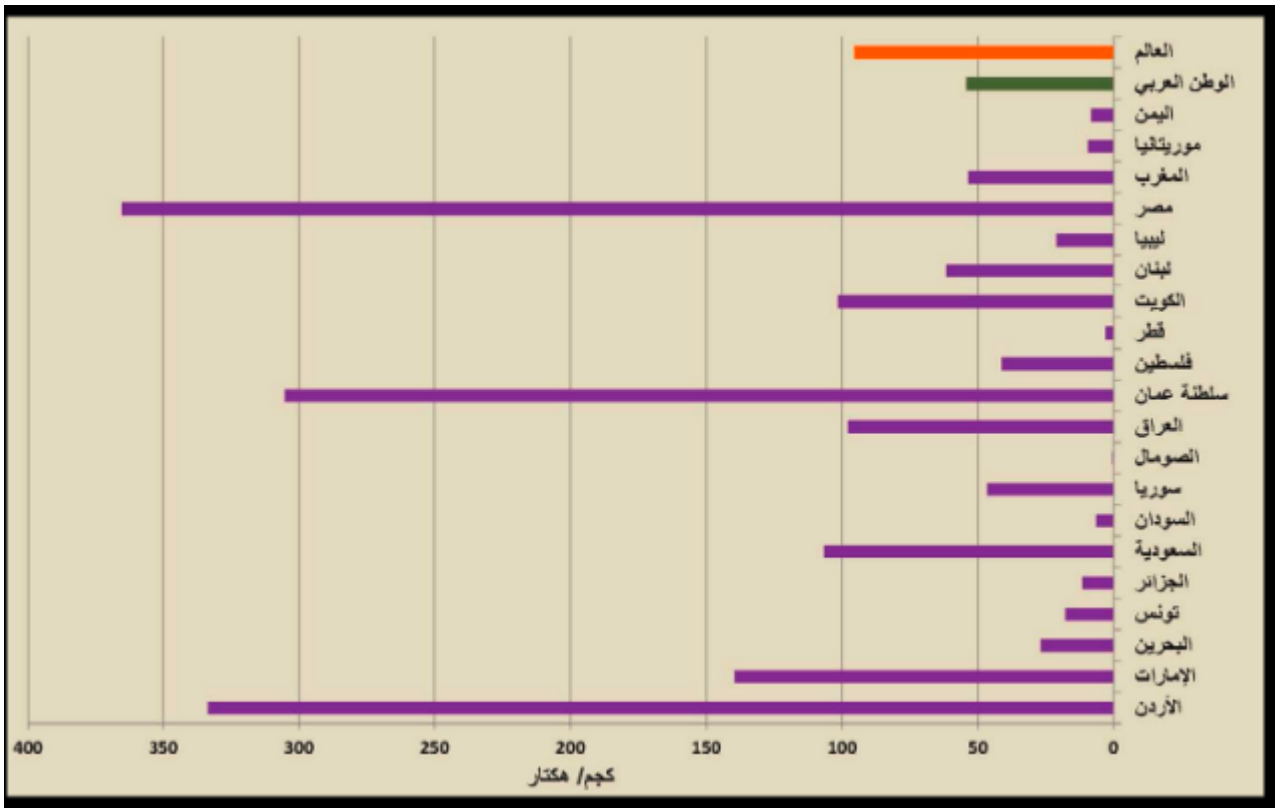

المصدر : طارق بن موسى الزدجالي، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2012، جريدة المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السودان، 2012 ص20.

المطلب الثاني: تطور إنتاج السلع الغذائية التي يتميز بها الوطن العربي.

عند استكشاف مسار تطور السلع الغذائية في الوطن العربي، نلقي الضوء على أحد الجوانب الحيوية التي تؤثر مباشرةً في حياة المجتمعات واقتصاديات الدول.

أولا: مساحات المحاصيل الغذائية وإنتاج السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي:

1- مساحات المحاصيل الغذائية الرئيسية في الوطن العربي: بلغت المساحة المزروعة من محاصيل الحبوب حوالي (54.7%) من جملة المساحات المزروعة بالمحاصيل الغذائية بالدول العربية في عام 2022، تليها مساحة محاصيل البذور الزيتية بنحو (23.2%) ومساحة محاصيل الفاكهة بنحو (7.7%)، ومحاصيل الخضر بنحو (4.9%)، بينما بلغت مساحة بقية المحاصيل نحو (6.4%) من المساحة المزروعة وتلاحظ الزيادة المقدرة في مساحات البذور الزيتية والحبوب في عام 2022، وذلك لأهمية هذه المحاصيل الحقلية التي تمثل سلع العجز في الأمن الغذائي العربي، ولما تتصف به من تدني إنتاجيتها وتأثرها بتقلبات المناخ، خاصة تذبذب معدلات الهطول المطري في نظمها المزرعية البعلية وفيما عدا محصولي الأرز والذرة الشامية، والتي تنتج في القطاع المروى، شهدت محاصيل الحبوب انخفاضات في المساحة خلال العام 2022 مقارنة بالعام 2021 بمعدل نقصان قدر بنحو (8%)، وتناقصا بنحو (3.5%) في عام2022 مقارنة بمتوسط المساحات خلال فترة 2016_2021.

كما شهدت المساحات المزروعة بمحاصيل الدرنات والبقوليات تناقصاً ملحوظا مقارنة بمتوسط المساحات خلال الفترة 2016-2021 بلغ نحو (15.6%) للدرنات و(13.4 %) للبقوليات، بينما شهدت مساحات محاصيل الخضر والفاكهة وقصب السكر تراجعا في العام 2022م مقارنة بمتوسط الفترة[1] 2016-2021م كما يوضح الجدول الموالي.

[1] طارق بن موسى الزدجالي، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2012، جريدة المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السودان، 2012، ص12.

الجدول رقم (2-14) : مساحات المحاصيل الغذائية الرئيسية في الوطن العربي (ألف هكتار) 2016_2022.

المحصول	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	التغير بين عام 2021ومتوسط الفترة 2016_2021 (%)	التغير بين عامي 2021 و2022 (%)
الحبوب	32474	31780	29803.42	30388.88	29301.32	26749.86	27683.89	-8.0	3.5
القمح	9348	10278	9839.125	10971.93	10868.92	10079.45	10605	3.7	5.2
الأرز	692	703	523.982	1048.06	763.954	688.973	784.6105	6.5	13.9
الشعير	4742	5549	4979.559	5528.08	5995.921	3808.362	4292	-15.9	12.7
الذرة الشامية	1683	1370	1608.013	1447.809	1896.711	1460.604	1363.284	-13.6	-6.7
الذرة الرفيعة والدخن	16009	13880	12852.75	11393	9775.813	10712.48	10639	-14.5	-0.7
الدرنات	610	626	726.534	741.716	741.911	808.477	819.6892	15.6	1.4
البقوليات	1437	1436	1529.653	1678.93	2061.179	1569.015	1834.778	13.4	16.9
البذور الزيتية والزيتون	9505	9369	11817	13004	15300	13637.43	14200.74	17.3	4.1
الخضروات	2879	2816	2624.69	2611.046	2465.836	2040.951	1961.524	-23.8	-3.9
الفاكهة	4063	4686	4533.653	4011.883	3240.437	3673.641	3634.343	-9.9	-1.1
المحاصيل السكرية	543	536	494.888	521.498	551.806	460.081	484.0221	-6.5	5.2
قصب السكر	236	243	226.762	235.48	223.384	217.305	215.9613	-6.2	-0.6
الشمندر	306	294	268.126	286.018	328.422	242.776	268.0608	-6.8	10.4

المصدر: طارق بن موسى الزدجالي، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2012، المرجع السابق، ص 13

2- إنتاج السلع الغذائية الرئيسية النباتية والحيوانية:

2-1- إنتاج السلع الغذائية الرئيسية النباتية: تعتبر مجموعة محاصيل الحبوب من أهم السلع الغذائية في الوطن العربي، وتساهم بالنصيب الأكبر سواء فيما يخص المساحات التي تستغلها، أو فيما يخص المساهمة في قيمة فجوة السلع الغذائية الرئيسية. وقد بلغ إجمالي إنتاجها في المنطقة العربية في عام 2022 نحو (49.5) مليون طن، وبمقارنة الإنتاج السنوي للحبوب للعام 2022 يتضح أنه قد تناقص عن إنتاج عام 2021 بنحو (9.1%)، وتناقص عن متوسط إنتاج محاصيل الحبوب[1] خلال الفترة 2016-2021 بنحو 9.9% جدول رقم (2-15) والشكل رقم (2-5)

[1] طارق بن موسى الزدجالي، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2012، المرجع السابق، ص15.

الجدول رقم (2-15): إنتاج السلع الغذائية النباتية الرئيسية في المنطقة العربية خلال الفترة 2016 – 2022 (ألف طن)

السلع	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	متوسط الفترة 2016-2021	التغير بين متوسط الفترة و2022 (%)	التغير بين عامي 2021و2022 (%)
الحبوب	49.71	55.10	54.09	57.77	53.36	54.46	49.49	54.96	-9.9	-9.1
الدرنات	14.92	15.35	16.64	17.17	18.73	18.09	18.58	16.6	12.0	1.5
السكر الخام	3.65	3.76	3.70	3.71	3.55	3.52	3.2798	3.6	-10.1	-6.8
البقوليات	1.23	1.49	1.72	1.74	1.80	1.93	1.85	1.6	14.1	-0.6
الخضر	53.86	50.43	49.68	54.82	51.64	52.05	48.88	50.9	-4.0	6.5
الفاكهة	35.92	35.42	46.66	40.28	45.46	47.88	44.22	40.1	10.4	-3.1

المصدر: طارق بن موسى الزدجالي، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2012، المرجع السابق، ص 14.

1-1-2- إنتاج القمح: يعتبر محصول القمح من أهم محاصيل الحبوب نظراً للنمط الاستهلاكي في المنطقة العربية، حيث يأتي دقيق القمح ومنتجاته في صدارة قائمة السلع الغذائية الاستهلاكية في الوطن العربي. وقد احتل محصول القمح نحو (38.3%) من مساحة محاصيل الحبوب في الوطن العربي في عام 2022 ، وساهم حجم إنتاجه بنحو (49.3%) من إنتاج الحبوب في الوطن العربي لعام 2022[1]، كما هو موضح في الجدول رقم (2-14) أعلاه و شكل رقم (2-6) .

ويتركز نحو (92%) من إنتاج القمح في الوطن العربي في عام 2022 في ست دول، تتصدرها جمهورية مصر العربية بإنتاج قدر بنحو (9.8) مليون طن ، بمساهمة بلغت حوالي (40%) من جملة إنتاج القمح في الوطن العربي، ثم الجزائر بحوالي (15%) ، والعراق بنحو (12%) ، والمغرب وسوريا وتونس بنسب (11%) و(8 %) و(5%) على الترتيب، شكل وبالمقارنة مع متوسط الفترة 2018-2021م فقد تناقص إنتاج القمح في العام 2022 بنحو (6.6%) ، كما تناقص بنحو (12.1%) مقارنه مع العام 2021م. وفيما يتصل بإنتاجية محصول القمح فقد بلغت إنتاجيته في مصر نحو (6.9) طن للهكتار، وهي تعادل أكثر من ضعف متوسط الإنتاجية على المستويين العربي والعالمي ا الجدول رقم (2-16).

[1] طارق بن موسى الزدجالي، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2012، المرجع السابق، ص 14

الجدول رقم (2-16): إنتاج محاصيل الحبوب والبذور الزيتية الرئيسة في المنطقة العربية(ألف طن)

المجموعة السلعية/ السلعة	2018	2019	2020	2021	2022	التغير بين عامي 2022و متوسط الفترة 2018ـ2021 (%)	التغير بين عامي 2021 و2022 (%)
الحبوب	54091.85	57771.85	53357.61	54456.67	49493.72	-9.9	-9.1
القمح	25772.35	26124.66	26517.22	27734.61	24381.0	-6.6	-12.1
الشعير	6499.928	8626.032	7064.429	5746.792	4397.0	-32.0	-23.5
الذرة الشامية	8849.358	8449.92	8488.549	8548.317	8176.691	-3.8	-4.3
الذرة الرفيعة والدخن	7102.803	6552.08	5250.115	6420.511	7856.0	18.4	22.4
الأرز	5594.818	7781.188	5832.967	5801.987	4411.127	-25.0	-24.0
حبوب اخرى	272.593	237.979	204.325	204.4447	241.8972	4.2	18.3
السمسم	1060.587	1318.048	1326.183	1229.852	1362.65	8.2	10.8
الفول السوداني	3190.011	3162.316	3173.419	2592.017	2583.721	-12.1	-0.3
فول الصويا	49.438	46.826	56.987	47.48986	51.26436	1.7	7.9
زهرة الشمس	164.946	163.34	164.642	168.8967	168.7447	1.6	-0.1

المصدر: طارق بن موسى الزدجالي، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2012، المرجع السابق، ص 15.

الشكل رقم (2-5): إنتاج محاصيل الحبوب الرئيسة في المنطقة العربية (ألف طن)

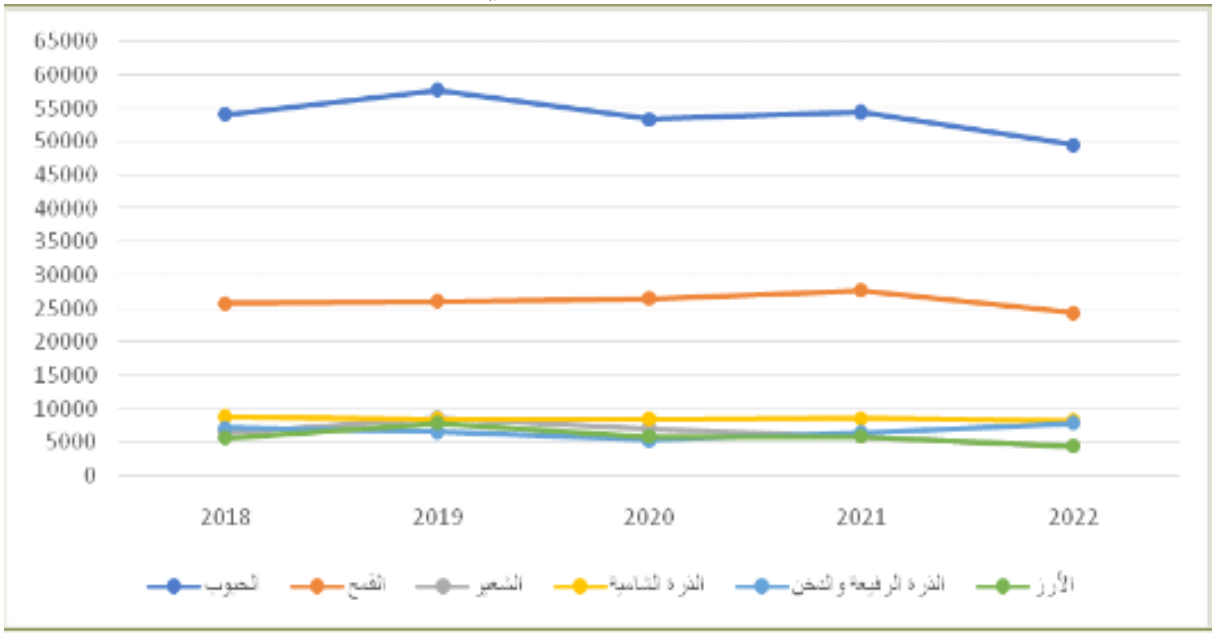

المصدر: طارق بن موسى الزدجالي، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2012، المرجع السابق، ص 16.

الشكل رقم (2-6) : إنتاج القمح في الدول العربية المنتجة الرئيسة خلال الفترة 2018- 2022 (ألف طن)

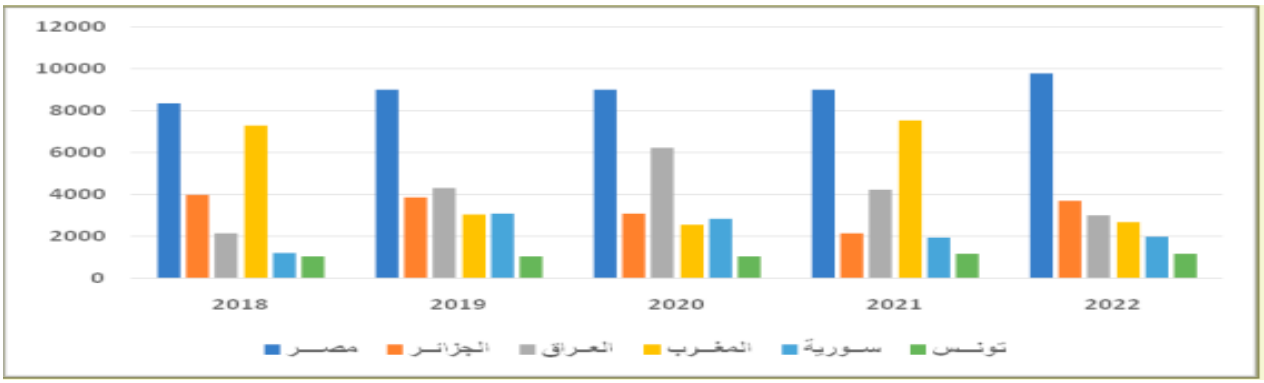

المصدر: طارق بن موسى الزدجالي، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2012، المرجع السابق، ص 16.

2-1-2- إنتاج الذرة الرفيعة والدخن: يشغل محصولا الذرة الرفيعة والدخن نحو (38.4%) من مساحة محاصيل الحبوب في الوطن العربي، في عام 2022 . وعلى الرغم من ذلك فإن كمية إنتاج هذين المحصولين تعادل فقط نحو (15.9%) من إنتاج محاصيل الحبوب. ويعود ذلك بصفة أساسية إلى تدني إنتاجية محصول الذرة الرفيعة في قطاع الزراعة المطرية في السودان، وهو الدولة المنتجة الرئيسية للمحصول في الوطن العربي. وفي عام 2022 شهد إنتاج الذرة الرفيعة والدخن ارتفاعا ملحوظا ، إذ بلغ حجم الإنتاج حوالي (7.9) مليون طن، وبزيادة بلغت (22.4 %) مقارنة بإنتاج عام 2021، وترجع الزيادة بصفة رئيسية لتحسن معدلات هطول الأمطار في عام 2022 مقارنة بالموسم السابق. وبالرغم من التغيرات المناخية وتأثيرها على القطاع المطري في الدول المنتجة إلا أنه ونتيجة للزيادة المطردة في المساحات المزروعة بالذرة الرفيعة والدخن فقد شهد الإنتاج تزايدا في العام 2022 مقارنة بمتوسط 2016-2022 حيث بلغ نحو 18.4%.

2-1-3- إنتاج الأرز: يعتبر محصول الأرز من المحاصيل الغذائية ذات الأهمية الكبيرة التي يتجه استهلاكها نحو التزايد في الدول العربية، وهو من المحاصيل التي تعتمد في زراعتها على نظام الزراعة المروية. وقد تراجعات المساحات المزروعة بمحصول الأرز، وذلك تبعا لسياسة ترشيد استهلاك المياه، وبخاصة في مصر التي تعتبر الدولة الرئيسية المنتجة للأرز في المنطقة العربية. ويعادل إنتاج الأرز حوالي (8.9%) من كمية إنتاج الحبوب في عام 2022 على الرغم من أنه يشغل فقط نحو (2.8%) من مساحة محاصيل الحبوب في الوطن العربي وأن إنتاج الأرز في المنطقة العربية، والذي يمثل نحو (1%) من الإنتاج العالمي. وقد اتجه محصول الأرز نحو الانخفاض بين عامي 2021 و2022 ، بنحو (24%) ، وذلك لنخفاض إنتاجية المحصول في مصر في عام 2022، والتي قدرت بحوالي (4.52) طن للهكتار ويوضح الشكل رقم (2-7) أن إنتاج الأرز يتركز بشكل أساسي في مصر التي تنتج حوالي (81.6 %) من إنتاج الأرز في المنطقة العربية، في حين تساهم موريتانيا والعراق بنحو (8.4%) و(8.3%) من إنتاج الأرز في الوطن العربي على الترتيب.

الشكل رقم (2-7): إنتاج الأرز في الدول العربية المنتجة الرئيسية خلال الفترة 2018-2022 (ألف طن)

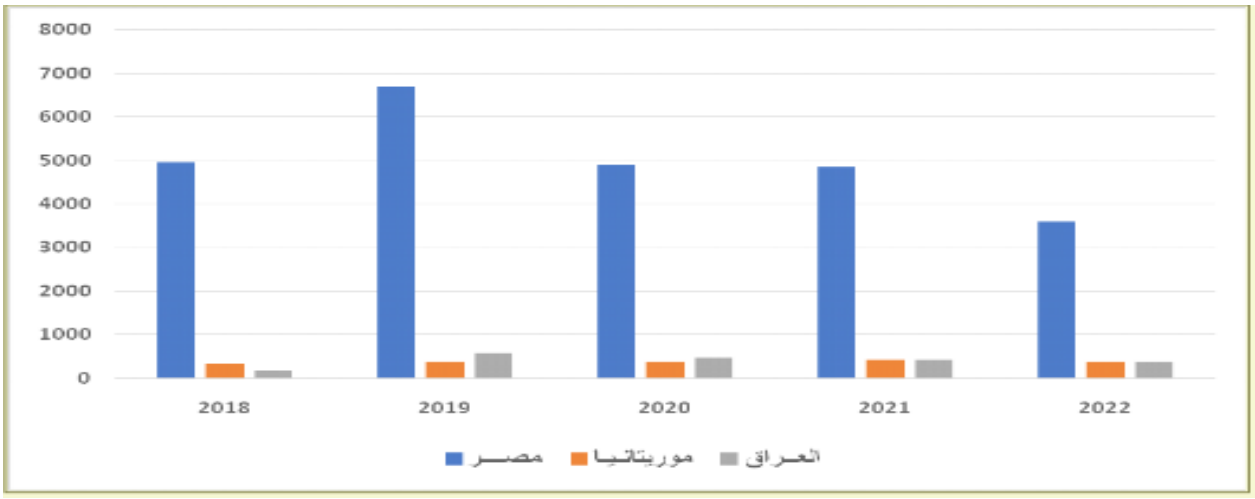

المصدر: طارق بن موسى الزدجالي، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2012، المرجع السابق، ص 17

4-1-2- إنتاج الشعير: يمثل الشعير أحد المحاصيل الغذائية المهمة في الوطن العربي كمحصول علفي، بالإضافة إلى بعض استخداماته الغذائية. وقد بلغ إنتاج الشعير من إجمالي كمية إنتاج الحبوب في عام 2022 نحو (4.4) مليون طن، وحدث تناقص في الانتاج بلغ نحو (23.5%) مقارنه بإنتاج العام السابق الجدول. وقد انخفضت إنتاجية الشعير في المنطقة العربية في العام 2022 مقارنة بالعام السابق 2021، اذ بلغت حوالي (1.02) طن للهكتار، إلا أن معدل النمو السنوي لإنتاجيته خلال العشر سنوات الأخيرة يقدر بحوالي(4.5 %) مقارنة بمعدل النمو المتوسط الإنتاجية العالمية (0.8%). ومن حيث حجم الإنتاج تعتبر الجزائر والمغرب وسوريا وتونس من أهم الدول العربية التي تنتج الشعير في الوطن العربي بنسبة إنتاج لتلك الدول مجتمعة في عام 2022 تقدر بحوالي (93.2%) من جملة إنتاج الشعير في المنطقة العربية. وتساهم الجزائر بنحو (36.4%) تليها كل من سوريا المغرب وتونس بحوالي (15.9 %) و(15.9 %) و(15.4 %) و(9.5)%) على الترتيب، الشكل الموالي.

الشكل رقم (8-2): إنتاج الشعير في الدول العربية المنتجة الرئيسية خلال الفترة 2018-2022 (ألف طن)

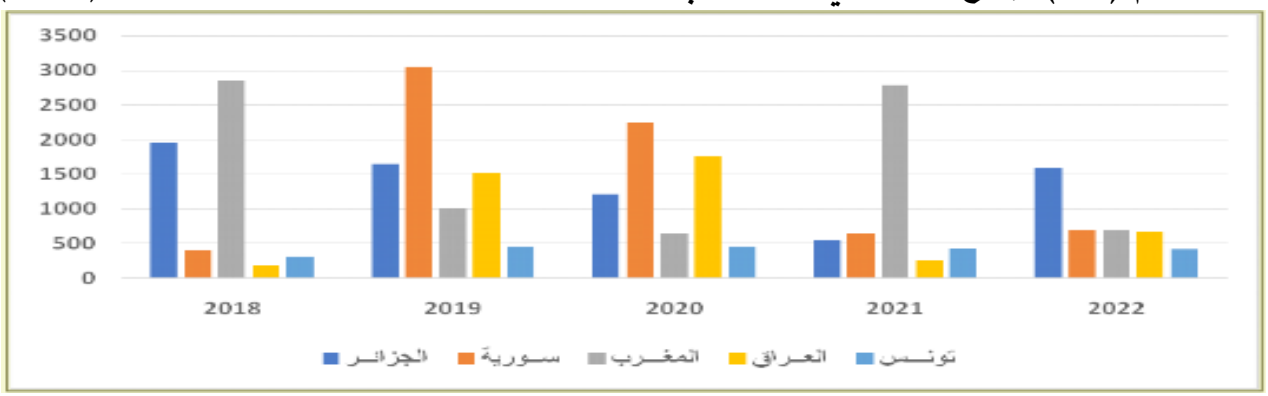

المصدر: طارق بن موسى الزدجالي، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2012، المرجع السابق، ص 18

5-1-2- إنتاج الذرة الشامية: تعتبر الذرة الشامية من محاصيل الحبوب التي تتدنى معدلات الاكتفاء الذاتي منها بالدول العربية، وهي تستخدم بصفة رئيسية كأعلاف للدواجن وتلاحظ انخفاض في المسحة المزروعة خلال عامي 2022 والعام 2021. حيث بلغت مساحة المحصول في حدود (1.36) مليون هكتار في عام 2022،

وبلغ الانتاج في حدود (8.2) مليون طن في عام 2022 وتلاحظ تدني الإنتاج بحوالي (-6.7%) مقارنة بعام 2021، وبحوالي (-13.6%) عن متوسط الإنتاج خلال الفترة 2016-2021 جدول

ويتركز إنتاج الذرة الشامية في مصر بصفة رئيسية، إذ تنتج نحو (90.6%) من إنتاج الذرة الشامية في الوطن العربي، بينما تساهم كل من العراق وسوريا بنحو (3.8%) و(1.7%). على الترتيب كما يوضح الشكل.

وقد بلغ متوسط إنتاجية المحصول حوالي (6.02) طن للهكتار في عام 2022. وخلال الفترة 2011 – 2021 تحسنت إنتاجية الذرة الشامية في الوطن العربي بمعدل نمو سنوي قدر بنحو (1.83%) يعادل أكثر من ثلاثة أضعاف معدل نظيره العالمي خلال نفس الفترة الشكل الموالي.

الشكل رقم (9-2): إنتاج الذرة الشامية في الدول العربية المنتجة الرئيسية له خلال الفترة 2018-2022 (ألف طن)

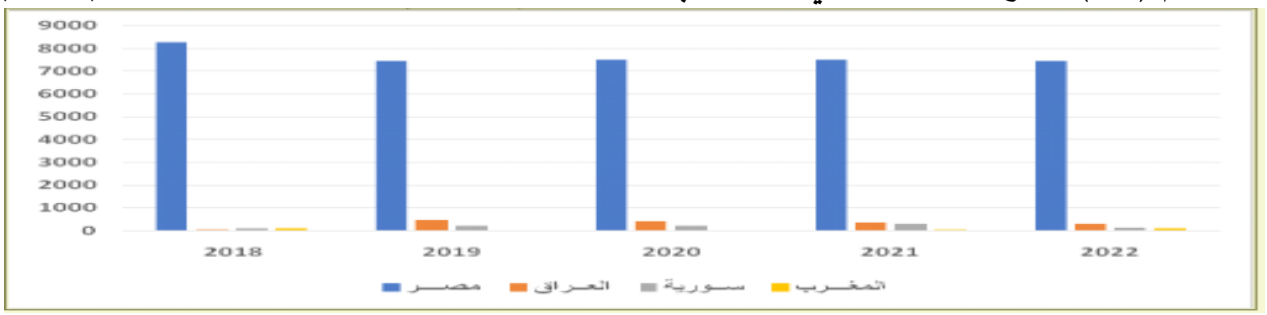

المصدر: طارق بن موسى الزدجالي، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2012، المرجع السابق، ص 17

6-1-2-إنتاج مجموعة المحاصيل السكرية: تتمثل المحاصيل السكرية في الوطن العربي بصفة رئيسية في قصب السكر والشمندر السكري. وهي من المحاصيل التي تنحصر زراعتها في دول محدودة من دول الوطن العربي، وهي مصر والمغرب والسودان وسوريا. وقد بلغ إنتاج السودان ومصر والمغرب حوالي (99%) من جملة الإنتاج العربي من قصب السكر بينما بلغ إنتاج سوريا ومصر والمغرب حوالي (98%) من إنتاج المنطقة العربية من الشمندر السكري في العام 2022. وتوضح بيانات الجدول أن إنتاج السكر الخام في المنطقة العربية قد بلغ نحو (3.27) مليون طن في عام 2022 با نخفاض طفيف عن إنتاج عام 2021، وذلك لانخفاض المساحة المزروعة بالمحاصيل السكرية في عام 2022 بنحو (0.4%)[1].

7-1-2-إنتاج مجموعة البذور الزيتية والزيتون: شهدت المساحة المزروعة بمحاصيل البذور الزيتية والزيتون زيادة طفيفة في عام 2022، قدرت بنحو (4%) عن المساحات للعام السابق 2021، واحتلت المرتبة الثانية من حيث المساحة المزروعة بعد مساحة محاصيل الحبوب بنسبة قدرت بنحو (23.2%) من جملة المساحات المزروعة وتعتبر محاصيل السمسم والفول السوداني وزهرة الشمس وفول الصويا من أهم محاصيل البذور الزيتية.

ويتركز إنتاج السمسم والفول السوداني، وزهرة الشمس في السودان.

وقد شهد إنتاج كل من محصولي الفول السوداني وزهرة الشمس استقرارا نسبيا، اذ انخفض إنتاج الفول السوداني وزهرة الشمس في العام 2022 بحوالي (-0.3%) و(-0.1%) على الترتيب مقارنة بإنتاج العام 2021، بينما

[1] طارق بن موسى الزدجالي، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2012، المرجع السابق، ص 19

شهد انتاج كل من السمسم وفول الصويا ارتفاعا ملحوظا في العام 2022 بلغ نحو (10.8%) و(7.9%) على الترتيب مقارنة بإنتاج العام 2021[1].

8-1-2- إنتاج مجموعة الدرنات: تمثل البطاطس أهم محاصيل الدرنات في الدول العربية بصفة عامة، حيث يشكل إنتاجها نحو (93%) من جملة إنتاج الدرنات. وتشمل محاصيل الدرنات الأخرى في الدول العربية البطاطا الحلوة، والقلقاس واليام، والكسافا. ويعتبر محصول البطاطس من المحاصيل الغذائية المهمة بالدول العربية، إذ يعتبر محصولا تصديرياً لعدد من الدول العربية علاوة على أهميته الغذائية.

وقد ارتفعت المساحة الكلية المزروعة بالدرنات في المنطقة العربية في العام 2022 بنحو (8%) مقارنة بعام 2021، حيث بلغت نحو (819) ألف هكتار، بينما بلغ الإنتاج الكلي من الدرنات في عام 2022 نحو 18.5 مليون طنا، مرتفعا بنحو (1.5%) عن إنتاج عام 2021، وبنحو (12%) مقارنة مع متوسط الفترة 2016-2022.

9-1-2-إنتاج مجموعة البقوليات: شهدت مساحة البقوليات انخفاض طفيفا خلال العامين 2021 و2022، اذ انخفضت بنحو (0.6%) يعتبر الفول والحمص والفاصوليا الجافة والعدس من أهم محاصيل البقوليات، وتساهم بأكثر من (60%) من جملة إنتاج البقوليات. وقد أدى الانخفاض في متوسط إنتاجية البقوليات في العام 2022، والذي قدر بنحو (-23%) إلى تناقص إنتاج البقوليات بمعدل (-4.1%) من حوالي (1.93) مليون طن في العام 2021 إلى حوالي (1.85) مليون طن في العام 2022، كما يوضح جدول رقم (15) أعلاه .

10-1-2-إنتاج مجموعتي الخضر والفاكهة: تنتشر زراعة الخضر والفاكهة في كافة الدول العربية، وهي من المحاصيل ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المرتفعة، وتعتمد عليها الكثير من الدول العربية كسلع تصديرية، هذا بالإضافة إلى أهميتها الغذائية. كما أنها من السلع التي يزداد الطلب عليها باستمرار في الدول العربية مع استمرار الزيادات السكانية وتحسن مستويات الدخول.

وعلى الرغم من الانخفاض في مساحات محاصيل الخضر في العام 2022 بنحو (3.1%) مقارنة بعام 2021 إلا أن إنتاج محاصيل الخضر قد زاد بنحو (6.5%) في عام 2022، إذ بلغ حوالي (52.1) مليون طن مقارنة بنحو (48.8) مليون طن في عام 2021. ويرجع ذلك إلى التحسن في إنتاجية محاصيل الخضر بنحو (2.4%) كما هو موضح بالجدول (2-2). أما إنتاج محاصيل الفاكهة فقد شهد انخفاضا بين عامي 2021 و2022 قدر بنحو(-3.1%) ، على الرغم من الاستقرار النسبي للمساحة. ويعزى ذلك إلى الانخفاض في الإنتاجية والذى يقدر بنحو (-6.6%). وبمقارنة انتاج محاصيل الفاكهة في العام 2022 مع متوسط الإنتاج خلال الفترة 2016 2021 يلاحظ انه يزيد بنحو (10.4%)، وذلك للزيادة الكبيرة في المساحة المزروعة بمحاصيل الفاكهة في المنطقة العربية[2] جدول رقم (2-15) أعلاه .

[1] طارق بن موسى الزدجالي، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2012، المرجع السابق، ص 19

[2] طارق بن موسى الزدجالي، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2012، المرجع السابق، ص 19، ص 20

2-2- إنتاج السلع الغذائية الرئيسية الحيوانية: تمثل المنتجات الحيوانية والسمكية مصدراً هاماً للبروتين الحيواني في الوطن العربي الذي يتمتع بثروة حيوانية ضخمة، حيث قدرت أعداد القطيع من الثروة الحيوانية في المنطقة العربية في العام 2022 بنحو (344.05) مليون رأس حيث نقصت الثروة الحيوانية بمعدل بلغ نحو (2.8 %) عن عام 2021. وتمثل أعداد الأغنام والماعز، والمقدرة بنحو (273.16) مليون رأس، نحو (79.3%) من أعداد القطيع العربي من الثروة الحيوانية، في حين تمثل الأبقار والجاموس، المقدرة بنحو 54.19) مليون رأس، نحو (15.7%) من أعداد القطيع، بينما تمثل الإبل، والتي تقدر بنحو (16.6) مليون راس نحو (4.8 %)، جدول رقم (17). وتتركز أعداد الثروة الحيوانية في المنطقة العربية في خمس دول رئيسة هي: السودان والجزائر والصومال وموريتانيا ومصر.

وبصفة عامة فإن معظم الثروة الحيوانية في الوطن العربي تعتمد على المراعي الطبيعية، ولا تتوافر لها النظم المناسبة للتربية والرعاية التي تحقق لها القدر المناسب من الكفاءة الإنتاجية، وتطوير الإنتاج والقيمة المضافة في الإنتاج الحيواني.

1-2-2- إنتاج اللحوم: شهد قطاع إنتاج اللحوم في المنطقة العربية استقرارا، حيث استقر إنتاج اللحوم اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن في المنطقة العربية خلال عامي 2021 و2022 في حدود 9.4) مليون طن تمثل اللحوم الحمراء منها نحو (45%)، بينما تمثل لحوم الدواجن نحو (55%). وقد قدر الانخفاض في حجم إنتاج اللحوم الحمراء بنحو (-2.7%) مقارنة بإنتاج عام 2021، بينما قدرت الزيادة في إنتاج لحوم الدواجن بنحو (1.7%) مقارنة بإنتاج العام 2021، كما هو موضح بالجدول رقم (2-17).

2-2-2- إنتاج الألبان: يعتمد حجم إنتاج الألبان في المنطقة العربية على التحسن في قطاع الماشية في جوانبها الغذائية والصحية. وعلى الرغم من الارتفاع النسبي لمعدل الانتاج من الألبان في الوطن العربي في السنوات الاخيرة إلا أن المنطقة العربية لا زالت تستورد كميات مقدرة من الألبان سنويا. وكما هو الحال بالنسبة لتطوير قطاع اللحوم الحمراء، يرتبط تطوير إنتاج الألبان بتطوير قطاع الإنتاج الحيواني التقليدي ورفع كفاءته الإنتاجية.

وقد قدر إنتاج الألبان في المنطقة العربية بنحو (27.36) مليون طن عام 2022، بمعدل ارتفاع طفيف بلغ نحو (0.3%) عن إنتاج عام 2021 المقدر بنحو (27.28) مليون طن. وبصفة عامة يمكن القول أن إنتاج الألبان قد شهد استقرارا خلال الفترة 2016-2022، كما هو موضح بالجدول رقم (17).

3-2-2-إنتاج بيض المائدة: يأتي معظم إنتاج بيض المائدة في الدول العربية من القطاعات التجارية الحديثة، ويعتمد إنتاجه إلى حد كبير على الأعلاف المستوردة، وبخاصة الذرة الشامية. وعلى الرغم من انتشار إنتاج بيض المائدة في كافة الدول العربية، إلا أن معظم إنتاجه السنوي يقع في سبع دول هي: مصر والمغرب والأردن

والسعودية والجزائر والكويت وسوريا. وقد بلغ إنتاج الوطن العربي من بيض المائدة نحو (2.29) مليون طن عام 2022، بمعدل تناقص بلغ نحو (7.5%) عن إنتاج عام 2021، كما هو موضح بالجدول رقم (17).

4-2-2- إنتاج الأسماك: رغم أن أداء قطاع الأسماك في الدول العربية يتسم بتحقيق فائض تصديري، إلا أن هناك فرصاً كبيرة الزيادة الإنتاج الحالي بالاستغلال الأمثل للإمكانات المتاحة التي تنطوي على موارد ضخمة من المجاري المائية والأودية (16.6 ألف كيلومتر) والمستنقعات والسواحل البحرية (22.4 ألف كيلومتر، والجرف القاري (604) ألف كيلومتر مربع، هذا بالإضافة لإمكانات الاستزراع السمكي غير المستغلة. وقد قدر إنتاج الأسماك في المنطقة العربية بنحو (6.18) مليون طن في عام 2022 ، بمعدل تناقص بلغ نحو (0.7%) عن إنتاج عام 2021 ، كما هو موضح بجدول ويتم معظم إنتاج الأسماك في الوطن العربي في المغرب ومصر وموريتانيا وسلطنة عمان. ومن الدول المنتجة الرئيسية الأخرى للأسماك السعودية وتونس والجزائر والإمارات[1].

[1] طارق بن موسى الزدجالي، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2012، المرجع السابق، ص 20، ص 21

الجدول رقم (17-2): تطور الإنتاج الحيواني في المنطقة العربية خلال الفترة 2016-2022 (ألف طن)

المجموعة السلعية/ السلعة	2016	2017	2018	2019	2020	*2021	*2022	التغير بين عامي 2021 و2022 (%)
الأسماك	5205	5630	4979	5651	5745	6225	6184.2	0.7-
البيض	2154	2333	2253	2558	2344	2476	2290.271	7.5-
الألبان	27808	27421	26016	25380	27308	27283	27359.34	0.3
اللحوم الحمراء	4652	4361	4287	4389	4314	4356	4237.788	2.7-
لحوم الدواجن	4267	4647	5090	4931	5126	5085	5171.413	1.7
الأبقار والجاموس (ألف رأس)	58556	58715	58250	58129	55004	57737	54193.9	6.1-
الأغنام والماعز (ألف رأس)	275594	274447	304914	274756	287132	279627	273161.3	2.3-
الإبل (ألف رأس)	16424	16486	16431	16547	16781	16766	16695.94	0.4-

المصدر: طارق بن موسى الزدجالي، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2012، المرجع السابق، ص 20

المبحث الثالث: مساهمة الزراعة بالدول العربية في تحقيق أمنها الغذائي.

تمتلك الزراعة في الدول العربية دورًا بالغ الأهمية في دعم وتحقيق الأمن الغذائي، وهو ما يعد ضرورة حتمية لضمان استقرار ورفاهية شعوبها.

المطلب الأول : مؤشر الغذاء بالوطن العربي.

مؤشر الغذاء في الوطن العربي يعكس التحديات والجهود نحو تأمين الغذاء، ويؤكد على أهمية الاستراتيجيات المحلية والإقليمية لتعزيز الإنتاج والاكتفاء الذاتي.

أولا: درجات مؤشر توفر الغذاء في الدول العربية يقيس مؤشر توفر الغذاء كفاية الإمدادات الغذائية الوطنية، وخطر انقطاع الإمدادات والقدرة الوطنية على توزيع الأغذية وجهود البحث لتوسيع الإنتاج الزراعي والغذائي. ويتم قياس مؤشر توفر الغذاء عبر خمسة مؤشرات هي كفاية إمدادات الغذاء، والإنفاق العام على البحوث الزراعية والتطوير، والبنية التحتية الزراعية، وتقلب الإنتاج الزراعي، ومخاطر عدم الاستقرار السياسي. وقد قدر متوسط مؤشر توفر الغذاء في الوطن العربي عام 2022 ممثلا بأربع عشرة دولة بنحو (55.6) درجة وهو يقل عن المتوسط العالمي المقدر بنحو (57.0) درجة، كما هو موضح بالجدول رقم (18). ويتضح من الجدول تراجع المؤشر بين عامي 2021 و2022 على المستويين الدولي والعربي. وعلى المستويات القطرية، تراوحت قيمة المؤشر في الوطن العربي بين (26.9) درجة و(26.6) درجة و(48.2) درجة في اليمن وسوريا والسودان، وبين (42.9) درجة و(54.1) درجة (59.8) درجة في المغرب وتونس والأردن وسلطنة عمان والجزائر ومصر. بينما تراوحت قيمة المؤشر بين (60.1) درجة و(74.4) درجة في باقي الدول العربية الموضحة بالجدول رقم (2-18) وهي: البحرين والسعودية والإمارات والكويت وقطر.

الجدول رقم (18-2): درجات مؤشر توفر الغذاء في الدول العربية خلال الفترة 2019 – 2022 الدرجات من 0 – 100)

الدولة	2019	2020	2021	2022	التغيير بين عامي 2022_2021(%)
مصر	74.3	62.8	60	54.2	-9.7
السعودية	70.7	73	67.8	67.2	-0.9
قطر	69.5	70.7	74.4	72.9	-2.0
الكويت	60	68.3	72.3	62.9	-13.0
الإمارات	66.8	66.5	71.3	73.8	3.5
سلطنة عمان	63.9	59.1	57.3	64.3	12.2
البحرين	56.2	56.8	67.5	60.1	-11.0
تونس	59.6	56.7	54	54.1	0.2
الجزائر	59	55.7	58	57.3	-1.2
المغرب	51.9	51.4	51.8	42.9	-17.2
الأردن	51.7	48.2	55.2	59.8	8.3
سوريا	42.4	41.3	30.1	26.6	-11.6
السودان	37.5	30.8	31.6	48.2	52.5
اليمن	27.3	27.5	27.6	26.9	-2.5
الوطن العربي	56.5	55.8	54.6	55.6	1.9
العالم	56.85	57.32	56.7	57.0	0.5

المصدر: طارق بن موسى الزدجالي، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2012، المرجع السابق، ص 27

ثانيا: الحصول على الغذاء:

امكانيات الحصول على الغذاء وعوامل المؤثرة عليها: تقاس إمكانية الحصول على الغذاء بقدرة الأفراد على تلبية احتياجاتهم من السلع الغذائية، وهي بذلك تمثل جانب طلب المستهلكين على السلع الغذائية وفق إمكاناتهم المادية والعوامل المؤثرة على إمكانات الحصول عليها. ويزداد الاهتمام بدراسة وتحليل محور إمكانات الحصول على الغذاء والعوامل المؤثرة على إمكانات الحصول عليه مثل دخول الأفراد وأسعار السلع الغذائية والنمو السكاني ومعدل النمو في إنتاج الغذاء وتطور النظم التسويقية وتوفر شبكات الأمان الاجتماعي.

ويعكس مؤشر إمكانات الحصول على الغذاء مدى قدرة المستهلكين على شراء الغذاء، ودرجة تعرضهم الصدمات الأسعار، ومدى توفر برامج وسياسات لدعمهم عند حدوث الصدمات. ويتم حساب هذا المؤشر عبر ستة مؤشرات فرعية هي: استهلاك الغذاء كنسبة من إجمالي إنفاق الأسرة، ونسبة السكان الذين يعيشون تحت أو بالقرب من خط الفقر العالمي، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والتعريفة الجمركية على الواردات الزراعية، وبرامج شبكات الأمان الغذائي، وإمكانات وصول المزارعين للتمويل.

ومن أهم العوامل التي تؤثر على كميات وأنواع سلع سلة الغذاء في الوطن العربي مستويات الدخول. وتشير إحصاءات البنك الدولي لعام 2022 إلى أن معدل النمو السنوي المتوسط دخل الفرد في الوطن العربي كان سالبا في 2019 و2020 ، ثم تحسن بمعدل (1.9%) في عام 2021، وتحسن كثيرا ليبلغ (4.1) في العام 2022 ، متجاوزا بذلك المعدل العالمي كما يوضح جدول رقم (2-19)، وقد ارتبطت تلك التقلبات بشكل مباشر بالمتغيرات

التي أثرت على حركة النمو الاقتصادي والتبادل التجاري بالوطن العربي والعالم، ومن أهمها التحسن في عائدات النفط والغاز في المنطقة العربية بين عامي 2021 و2022.

الجدول رقم (19-2) : معدل النمو السنوي لمتوسط دخل الفرد في الوطن العربي والعالم (%)

البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الوطن العربي	0.94	1.55	−0.83	0.34	−0.67	−6.71	1.91	4.10
العالم	1.97	1.62	2.22	2.16	1.52	−4.04	5.12	2.26

المصدر: طارق بن موسى الزدجالي، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2012، المرجع السابق، ص 28

من خلال الجدول نلاحظ تفاوت مستويات دخول الأفراد في الدول العربية، حيث ترتفع دخول الأفراد في دول مجلس التعاون الخليجي، إذ تراوح متوسط نصيب الفرد في تلك الدول بين (82.14) و(23.81) ألف دولار في عام 2022 جدول رقم (2-20) ، بينما تراوح المتوسط بين نحو (6) آلاف دولار و(3) ألف دولار في العراق وليبيا والجزائر ولبنان والأردن وتونس ومصر وفلسطين والمغرب وجيبوتي. وفي باقي الدول العربية تراوح المتوسط بين نحو(2) ألف دولار و(0.46) ألف دولار[1].

[1] طارق بن موسى الزدجالي، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2012، المرجع السابق، ص 28

الجدول رقم (20-2): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (ألف دولار

الدولة	2018	2019	2020	2021	2022	نسبة التغير بين عامي 2021و 2022 (%)
الأردن	4.16	4.22	4.04	4.31	4.25	% 1-
الإمارات	43.84	43.10	36.28	43.30	53.37	% 23
البحرين	23.99	23.51	22.59	26.56	29.58	% 11
تونس	3.10	3.33	3.36	3.81	3.76	% 1-
الجزائر	4.80	3.98	3.34	3.70	4.27	% 15
جزر القمر	1.42	1.37	1.42	1.63	1.48	% 10-
جيبوتي	3.05	3.25	3.47	3.35	3.32	% 1-
السعودية	23.34	23.14	20.11	23.19	27.76	% 20
السودان	1.15	0.80	1.42	1.75	1.25	% 28-
سوريا	0.97	1.19	0.89	0.92	0.79	% 15-
الصومال	0.10	0.11	0.12	0.45	0.46	% 3
العراق	5.65	5.76	4.15	4.69	6.36	% 36
عمان	17.21	16.59	12.41	19.51	23.81	% 22
فلسطين	3.35	3.42	3.05	3.51	3.79	% 8
قطر	70.39	66.47	52.36	66.80	82.14	% 23
الكويت	33.28	32.00	24.81	32.15	42.63	% 33
لبنان	9.24	9.23	11.22	6.78	4.14	% 39-
ليبيا	5.20	4.81	4.24	5.79	5.96	% 3
مصر	3.14	3.17	3.63	3.90	3.64	% 7-
المغرب	3.28	3.28	3.11	3.85	3.61	% 6-
موريتانيا	1.60	1.68	1.70	2.17	2.10	% 3-
اليمن	0.70	0.69	0.58	0.60	0.68	% 12
الوطن العربي	6.67	6.47	5.75	6.28	7.63	% 21
العالم	11.26	11.26	10.86	12.13	12.42	% 2

المصدر: طارق بن موسى الزدجالي، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2012، المرجع السابق، ص 29

أما متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الزراعي لعام 2022 يتفاوت بين الدول العربية، حيث بلغ أقصاه في السعودية بنحو (551.66) دولار للفرد وأدناه في جيبوتي بنحو (41,45) دولار للفرد ، كما موضح بالجدول رقم (2-21) وعلى مستوى المنطقة العربية فقد شهد نصيب الفرد من الناتج المحلى الزراعي لعام 2022 انخفاضا طفيفاً حوالي (- 0.9%) مقارنة بمستوى العام 2021 حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الزراعي نحو (323.78) دولار للفرد بينما مثيله العالمي قدر بنحو (520.75) دولارا للفرد.

الجدول رقم (2-21): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي خلال الفترة 2018-2022

الدولة	2018	2019	2020	2021	بالدولار (بالأسعار الجارية) 2022
الأردن	201.52	208.01	210.37	212.88	228.76
الإمارات	315.09	315.00	333.31	379.81	397.71
البحرين	69.38	71.44	64.93	78.11	81.26
تونس	338.52	335.40	393.91	385.99	375.32
الجزائر	487.55	588.16	469.07	450.54	457.29
جزر القمر	462.20	453.07	283.2	326.8	372.52
جيبوتي	38.54	41.37	44.42	39.41	41.45
السعودية	519.16	516.78	515.34	535.94	551.66
السودان	247.67	347.92	302.87	445.80	363.35
سوريا	199.39	245.76	183.28	190.45	162.44
الصومال	54.73	55.69	62.32	236.34	248.70
العراق	140.22	189.55	244.36	188.72	200.56
عمان	364.96	387.34	279.11	413.75	443.48
فلسطين	24.68	24.18	218.10	251.99	258.16
قطر	123.48	43.94	150.04	199.40	219.51
الكويت	146.16	144.47	113.49	138.18	139.68
لبنان	298.86	488.49	281.02	275.92	242.22
ليبيا	41.39	39.41	174.66	224.38	220.40
مصر	355.36	350.42	418.32	445.81	400.06
المغرب	400.44	388.24	363.11	463.78	424.46
موريتانيا	320.76	314.03	343.69	402.42	416.01
اليمن	132.38	156.50	180.69	57.95	57.19
الوطن العربي	303.85	331.16	337.52	326.80	323.87
العالم	445.00	454.32	472.52	524.48	520.75

المصدر: طارق بن موسى الزدجالي، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2012، المرجع السابق، ص 30

ثالثا:الاستفادة من الغذاء: يمثل محور الاستفادة من الغذاء جانب مهم من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للأمن الغذائي والتغذوي على مستوى الأسرة، حيث ترتبط تلك الجوانب بالمعرفة والعادات الغذائية مع افتراض توفر غذاء صحي للأسرة يسهل الوصول إليه، ومن ثم تحديد نوع الطعام الذي يجب شراؤه وكيفية تحضيره واستهلاكه وتوزيعه داخل الأسرة كما يمثل المحور – أيضا – الاستخدام البيولوجي الذي يتعلق بقدرة جسم الإنسان على تناول الطعام وتحويله والاستفادة منه ويتطلب الاستخدام الأمن والمغذي للطعام توفر بيئة مادية صحية، ومرافق صحية مناسبة، ومياه صالحة للشرب، بالإضافة إلى الفهم والوعي بالرعاية الصحية المناسبة، وإعداد الطعام، وعمليات التخزين ويقيس مؤشر الاستفادة من الغذاء التنوع والجودة التغذوية للوجبات الغذائية المتوسطة، وكذلك سلامة الغذاء ويتم قياس مؤشر جودة الأغذية وسلامتها عبر خمسة مؤشرات فرعية هي : تنويع النظام الغذائي، الالتزام الحكومي بتحسين الأوضاع التغذوية وتوافر المغذيات الصغرى، وجودة البروتين، وسلامة الغذاء ووفقا المكونات مؤشر الأمن الغذائي العالمي لوحدة الاستخبارات الاقتصادية (EIU) عام 2022، فإن مؤشر سلامة الغذاء للوطن العربي، والذي قدر بنحو (63.1)، يقل عن نظيره على المستوى العالمي الذي قدر بنحو (65.9) درجة ويتضح من شكل رقم (2-10) أن درجات المؤشر تراوحت في مستوياتها العليا – بين نحو (81.3) درجة و(67.8) درجة في دول مجلس التعاون الست وبلغت قيمة المؤشر (73.1) درجة في المغرب،

في حين تقل قيمة المؤشر عن المتوسطين العربي والعالمي في باقي الدول العربية، حيث بلغت أدناها في سوريا واليمن ومصر بنحو (50.8)، (48.7)، (46.0) درجة على الترتيب.

الشكل رقم (2-10) مؤشر جودة وسلامة الغذاء في الدول العربية والعالم عام 2022

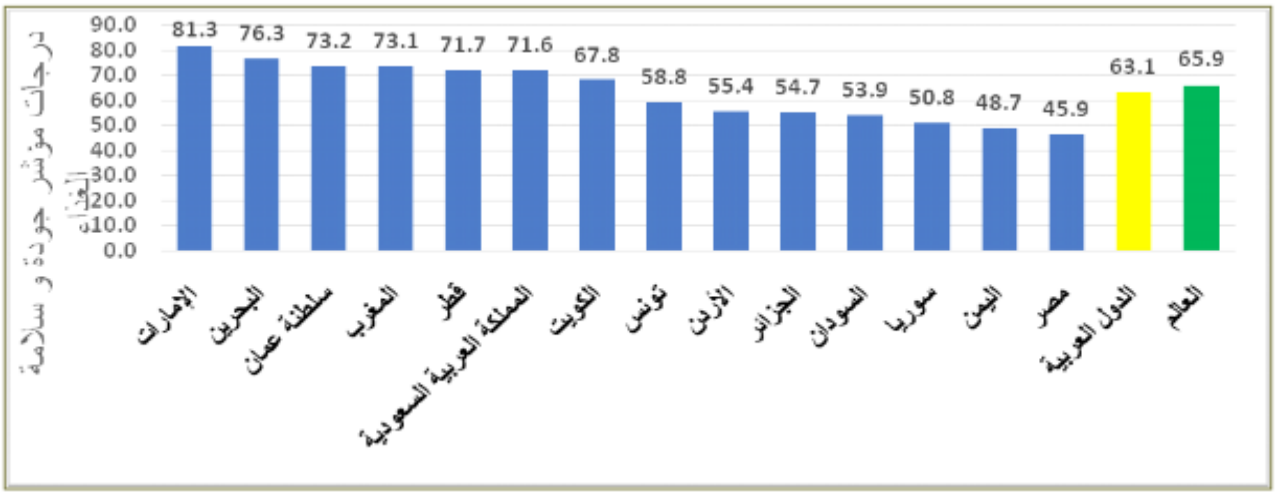

المصدر: طارق بن موسى الزدجالي، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2012، المرجع السابق، ص 33

2-1- المتاح من الاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية: يمكن تحليل بيانات استهلاك السلع الغذائية للتعرف على طبيعة ونمط الاستهلاك في الدول العربية ويتأثر استهلاك الغذاء ونصيب الفرد منه بعدة عوامل من أهمها فيما يتصل بالاستفادة من الغذاء تطورات العادات التغذوية والوعي التغذوي والوضع الصحي للمستهلك. ويتمثل المتاح للاستهلاك في الإنتاج المحلي من السلع الغذائية مضافا إليه كمية الواردات ناقصا كمية الصادرات منها في فترة زمنية معينة. ويتفاوت نصيب الفرد من مختلف السلع الغذائية فيما بين الدول العربية. وتوضح بيانات جدول رقم (2-22) أن إجمالي المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي قدر بنحو (337.8) مليون طن في عام 2022 مقارنة بنحو (338.9) مليون طن في عام 2021. وتساهم السلع النباتية، وبخاصة الحبوب بالنصيب الأكبر من المتاح للاستهلاك، وهي تشكل المصدر الأساسي للغذاء في الوطن العربي. وكما هو موضح بالجدول رقم (2-22) فقد ساهم المتاح للاستهلاك من السلع النباتية بنحو (79.3 %) من إجمالي المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية عام 2022، بينما بلغت نسبة مساهمة المنتجات الحيوانية والأسماك نحو (20.7 %) وتشكل نسبة كمية المتاح للاستهلاك من مجموعة الحبوب نحو (39.5) من إجمالي المتاح للاستهلاك في الوطن العربي من السلع الغذائية الرئيسية لعام 2022، وتمثل مساهمة كل من حاصلات الخضر والفاكهة والألبان ومنتجاتها نحو (16.7 %)، (12 %)،(10%) على الترتيب.

الجدول رقم (2-22) المتاح من الاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية

خلال الفترة 2018 – 2022) **(مليون طن)**

المجموعة السلعية/السلعة	2018	2019	2020	2021	2022	النسبة من الاجمالي المتاح للاستهلاك	معدل التغير بين عامي 2021و 2022
الحبوب	137.0	134.9	137.4	134.7	133.4	39.5	-1.0
القمح	65.5	64.0	68.4	73.5	73.6	0	0
الشعير	15.0	15.6	15.3	16.0	13.3	0	0
الذرة الشامية	36.6	33.2	34.7	28.4	27.0	0	0
الذرة الرفيعة والدخن	6.8	6.7	5.5	5.1	6.6	0	0
الارز	11.7	14.4	12.4	10.7	11.0	0	0
حبوب أخرى	1.4	0.9	1.1	1.0	1.9	0	0
السكر	17.6	16.6	17.0	17.0	16.9	5.0	-1.0
الدرنات	16.1	16.4	16.5	16.3	16.4	4.9	0.5
البقوليات	4.0	4.4	4.0	4.2	4.2	1.2	1.0
الخضروات	58.5	54.7	57.9	57.0	56.5	16.7	-0.9
الفاكهة	38.9	43.3	38.5	40.2	40.7	12.0	1.1
جملة اللحوم	13.6	13.6	13.4	13.5	13.5	4.0	-0.1
لحوم حمراء	6.0	6.0	5.9	6.0	6.0	1.8	-0.2
لحوم بيضاء	7.6	7.5	7.5	7.5	7.5	2.2	0.0
الألبان	33.7	32.6	36.9	34.4	34.6	10.3	0.7
البيض	2.8	2.9	2.6	2.8	2.7	0.8	-1.0
الأسماك	4.5	5.5	5.4	5.1	5.3	1.6	3.9
الجملة	340.4	338.3	343.1	338.9	337.8	100.0	0.0

المصدر: طارق بن موسى الزدجالي، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2012، المرجع السابق، ص 34

2- 1-1 متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية في الوطن العربي: أما نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من مختلف السلع الغذائية فيتأثر بمعدلات نمو إنتاج الغذاء من ناحية ومعدلات نمو السكان من ناحية أخرى، بالإضافة إلى التغيرات في العادات التغذوية. وتوضح بيانات الجدول رقم (2-23) متوسط نصيب الفرد من السلع الغذائية في الوطن العربي، وأن المتوسط الخاص بالمنتجات الحيوانية والسكر والبقوليات والفاكهة في الوطن العربي قد شهد تغيرا طفيفا بين العامين 2021 و2022 ، في حين تراجع متوسط نصيب الفرد من الحبوب.

الجدول رقم (2-23): متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية في الوطن العربي للفترة 2018-2022)

المجموعة السلعية/ السلعة	2018	2019	2020	2021	2022
الحبوب	317.4901	286.0474	305.7198	264.6016	249.3794
القمح	151.2625	145.002	152.2155	161.029	158.2413
الشعير	34.6425	35.34724	33.97234	35.03372	28.66046
الذرة الشامية	84.56029	75.24869	77.20384	62.13936	58.1211
الذرة الرفيعة والدخن	15.80248	15.076	12.28998	11.15973	14.23773
الارز	26.99667	32.70515	27.68987	23.43171	23.75394
حبوب أخرى	3.332667	1.966451	2.406656	2.226692	3.983726
السكر	40.61557	37.50218	37.82412	37.3246	36.28918
الدرنات	37.19592	37.1474	36.74524	35.77623	35.32208
البقوليات	9.320356	10.06834	8.848748	9.092005	9.017687
الخضروات	135.1272	123.7955	128.758	124.8215	121.576
الفاكهة	89.99731	97.94965	85.67515	88.1036	87.48244
جملة اللحوم	31.36202	30.70782	29.88737	29.60824	29.05276
لحوم حمراء	13.91517	13.63037	13.12366	13.09378	12.83391
لحوم بيضاء	17.44685	17.07745	16.76371	16.51446	16.21885
الألبان	77.84361	73.80727	82.19041	75.33928	74.53349
البيض	6.551117	6.45855	5.732791	6.031603	5.868098
الأسماك	10.4974	12.41085	12.02252	11.25995	11.49229

المصدر: طارق بن موسى الزدجالي، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2012، المرجع السابق، ص 35

المطلب الثاني: مساهمة السلع الزراعية العربية في تحقيق الأمن الغذائي للدول العربية.

في ظل التحديات المتزايدة التي تواجهها الدول العربية، من تغير المناخ إلى التوسع العمراني الذي يضغط على المساحات القابلة للزراعة، تبرز أهمية السلع الزراعية العربية في تعزيز الأمن الغذائي بشكل لافت. الاستثمار في الزراعة وتبني التقنيات الحديثة يمكن أن يساعد في زيادة إنتاجية هذه السلع.

أولا: نقص التغذية والجوع بالدول العربية: تفيد تقارير الأمم المتحدة بأن نسبة تقارب 29.6 في المائة من سكان العالم، أي ما يعادل 2.4 مليار شخص، لم يتمكن من الحصول على الأغذية بصورة مستمرة، وفقا لمقياس معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في عام 2022م وفي الدول العربية ترتبط حالات نقص التغذية بالكثير من العوامل التي أثرت على الأوضاع التغذوية مثل ارتفاع الأسعار والكوارث الطبيعية وعدم الاستقرار. وفي السنوات الأخيرة تزايدت ظاهرة الجوع ونقص التغذية في العديد من الدول العربية التي شهدت حالات من عدم الاستقرار، والظروف الطبيعية غير الملائمة، وانتشار موجات الجفاف وزيادة التصحر والتأثر بالنزاعات الدولية، ويمكن رصد نقص التغذية في الوطن العربي من خلال معدلات سوء التغذية ونقص الوزن بين الأطفال المواليد وفقا الإحصاءات المعهد الدولي لبحوث سياسات الغذاء، كما هو موضح بالجدول الموالي.

الجدول رقم (24-2) : نقص التغذية ومؤشر الجوع في بعض الدول العربية (2011-2022)

الدول	نسبة السكان ناقصي التغذية (%)		مؤشر الجوع (0-100)			التغيير المطلق في مؤشر الجوع منذ عام 2014
	2011 - 2013	2020 - 2022	2014	2021	2022	
الأردن	8	-	7.4	8.3	10.6	3.2
تونس	3.1	3	6.7	6	6.1	0.6-
الجزائر	3.5	-	8.9	6.9	6.9	1.8-
جيبوتي	20.9	16.8	27.4	27.4	21.5	5.9-
السعودية	5.1	3.8	7.4	6.8	6.7	0.7-
السودان	13.5	11.9	29.3	25.1	28.8	0.5-
سوريا	-	3.8	*42.3	*42.3	-	-
الصومال	77.6	48.7	65.1	50.8	-	7.3-
العراق	36.8	16.3	16.6	22.8	13.7	2.9-
سلطنة عمان	7.5	2.8	11.5	12.3	13	1.5
جزر القمر	-	13.5	29.1	*49.9	26.9	2.2-
الكويت	2.5	0	5<	5<	5<	-
لبنان	13.2	-	8.7	12.3	10.5	1.8
مصر	5.1	7.2	15.2	14.6	12.3	2.3-
المغرب	4.9	6.3	9.6	8.8	9.2	0.4-
موريتانيا	7.1	8.7	26.3	22.6	20.7	5.6-
اليمن	31.8	34.5	41.7	38.4	45.1	3.4

المصدر: طارق بن موسى الزدجالي، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2012، المرجع السابق، ص 38

الفجوة الغذائية من السلع الغذائية الرئيسية: تتأثر قيمة وكمية الفجوة من السلع الغذائية بالتطورات في إنتاج وأسعار وتجارة السلع الغذائية وفيما بين عامي 2021 2022 تأثرت التجارة الخارجية للسلع الغذائية في الوطن العربي بالإجراءات التجارية التي صاحبت اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية في فبراير 2022، بما في ذلك تصاعد أسعار الأغذية العالمية. وعلى مستوى الوطن العربي أدت الزيادات التي شهدها إنتاج العديد من السلع الغذائية بين عامي 2021 2022 وبطء حركة التجارة الدولية إلى انخفاض حجم واردات الغذاء أما قيمة الفجوة في السلع الرئيسية فقد شهدت انخفاضا طفيفا من نحو (37.9) مليار دولار إلى (36.2) مليار دولار، ويعود ذلك بصفة رئيسية لانخفاض حجم الواردات الغذائية بنسبة كبيرة العديد من السلع الغذائية الرئيسية وتوضح بيانات الجدول رقم (2-25) مساهمة مختلف السلع الغذائية في القيمة الإجمالية لسلع العجز عام 2022 والتي بلغت نحو (47) للحبوب، (7.11) للألبان[1]

و منتجاتها، ونحو (1.7) للسكر المكرر، ونحو (9.4) للزيوت النباتية وقد ساهمت تلك السلع بنحو (51.5%) من قيمة سلع العجز عام 2022 ويتضح من تلك البيانات النسبة العالية التي شكلتها محاصيل الحبوب في قيمة سلع العجز مما يستدعي بذل المزيد من الجهود لتضييق الفجوة في محاصيل الحبوب والبذور الزيتية عن طريق التوسع الرأسي في إنتاجها في القطاعين المروي والمطري، وتحسين نظم الإنتاج الحيواني لزيادة إنتاجية الوحدة الحيوانية من الألبان واللحوم.

الجدول رقم (2-25) مساهمة السلع الغذائية في قيمة الفجوة الغذائية

بين عامي 2021 و2022 (مليار دولار)

[1] طارق بن موسى الزدجالي، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2012، المرجع السابق، ص 38

المجموعة السلعية/ السلع	2021	2022	%
مجموعة الحبوب	24.35	24.12	46.90
القمح	10.58	13.33	25.93
الأرز	3.97	4.73	9.20
الذرة الشامية	6.35	6.80	13.22
البذور الزيتية	1.85	4.38	8.51
الزيوت النباتية	3.57	4.82	9.38
السكر	1.02	0.88	1.71
البطاطس	0.32	0.24	0.46
البقوليات	1.44	1.92	3.74
الخضر	-0.57	-1.37	-2.65
الفاكهة	1.76	1.14	2.21
الحيوانات الحية	1.61	1.76	3.42
اللحوم الحمراء	4.33	3.66	7.12
لحوم الدواجن	3.76	4.59	8.93
الالبان ومنتجاتها	6.02	6.74	13.10
بيض المائدة	0.68	0.50	0.98
الأسماك	-1.48	-1.95	-3.80
قيمة سلع العجز	50.71	51.42	100
قيمة سلع الفائض	2.06	3.32	
قيمة التجارة البينية	10.75	11.96	
قيمة الفجوة	37.90	36.14	

المصدر: طارق بن موسى الزدجالي، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2012، المرجع السابق، ص 40

ثانيا: معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية شهد معدل الاكتفاء الذاتي العام من إجمالي المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية في عام 2022 انخفاضا طفيفا قدر بنحو (62.5%) مقارنة بنحو (62.9%) في العام 2021 موتراوحت معدلات الاكتفاء الذاتي في عام 2022 في حدودها القصوى بين (108) و(96) لسلع الفاكهة والخضر والأسماك والدرنات، وفي حدودها المتوسطة بين (69%) و(48) لسلع البيض، والألبان، واللحوم الحمراء ولحوم الدواجن وتراوحت المعدلات في حدودها الدنيا بين (38.63%) و(34.36%) لسلع الحبوب والسكر والبقوليات والزيوت النباتية[1]، كما هو موضح في الجدول الموالي.

الجدول رقم (26-2): نسبة الاكتفاء الذاتي للأهم السلع الغذائية خلال الفترة 2018 و2022

[1] طارق بن موسى الزدجالي، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2012، المرجع السابق، ص 40

السلعة	2018	2019	2020	2021	2022*
الحبوب والدقيق	41.72	45.73	38.83	39.33	38.63
القمح والدقيق	39.32	40.79	38.76	36.19	35.30
الشعير	43.35	55.25	46.27	44.89	45.99
الأرز	52.96	53.87	46.87	49.76	48.53
الذرة الشامية	24.18	25.42	24.46	24.19	23.35
البطاطس	96.39	96.97	96.63	95.73	94.95
سكر (مكرر)	34.61	37.75	36.33	40.75	41.38
بقوليات	42.64	39.17	42.86	38.68	36.60
زيوت وشحوم	32.98	34.95	35.04	34.52	34.36
الخضراوات	98.23	99.18	95.93	97.79	96.94
الفواكه	94.12	93.10	94.72	96.68	96.03
لحوم	70.12	67.87	70.56	69.71	69.13
الألبان ومنتجاتها	78.98	80.91	75.50	81.70	82.09
البيض	83.04	87.22	91.28	87.68	86.72
الاسماك	108.71	106.33	106.33	106.50	108.82

المصدر: طارق بن موسى الزدجالي، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2012، المرجع السابق، ص 41

ثالثا: مؤشر الأمن الغذائي العام : توضح بيانات الجدول رقم (2-27) ترتيب وتصنيف الدول العربية بناءا على الدراسة التي أجريت في يوليو 2022 م، والتي تشير إلى مجهودات الدول العربية في محاور الأمن الغذائي المختلفة، حيث أن الدول العربية النفطية قد حصلت على نقاط أعلى من بقية الدول العربية الأخيرة، بينما جاءت الدول العربية التي تشهد نزاعات واضطرابات أمنية في مؤخرة التصنيف الدولي[1].

الجدول رقم (2-27) مؤشر الأمن الغذائي في المنطقة العربية في العام 2022م (النقاط من 10-1)

الدولة	مؤشر الأمن الغذائي	الدولة	مؤشر الأمن الغذائي

[1] طارق بن موسى الزدجالي، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2012، المرجع السابق، ص 42

الإمارات	7.07	**سوريا**	5.01
السعودية	6.75	**العراق**	5.35
قطر	6.99	**فلسطين**	5.76
الكويت	6.69	**جزر القمر**	5.60
سلطنة عمان	6.77	**لبنان**	5.94
البحرين	6.99	**جيبوتي**	5.16
تونس	6.39	**ليبيا**	5.35
الجزائر	6.76	**موريتانيا**	4.98
المغرب	6.40	**السودان**	4.38
الأردن	6.10	**اليمن**	4.41
مصر	5.76	**الصومال**	2.97

Source : *Security Food Global Analytic Knowledge Deep2022*

خلاصة:

يعد القطاع الزراعي الشريان الحيوي في تحقيق الأمن الغذائي في الدول، وتكمن أهميته في تجاوز المخاطر المتعلقة بالأمن الغذائي وهذا ما ترجمته الاحصائيات المعتمد عليها في الدراسة، حيث أننا نلحظ أن الدول العربية سعت لتحقيق أمنها الغذائي بتوفير جميع متطلبات الزراعة الغذائية الحديثة.

خاتمة

خاتمة

يظل الأمن الغذائي في الوطن العربي موضوعا ذا أولوية يتطلب جهودا متواصلة وعميقة لمواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية مع التغلب على العقبات مثل ندرة المياه التغيرات المناخية، والاعتماد الكبير على الواردات، يمكن للدول العربية تعزيز الاستقرار الغذائي الإقليمي وتحقيق اكتفاء ذاتي مستدام. من خلال الاستثمار في التقنيات الزراعية المتطورة وتحسين إدارة الموارد وترسيخ أسس التعاون الاقتصادي والفني بين الدول العربية، يمكن الارتقاء بمستوى الأمن الغذائي في خلال بناء منظومات غذائية فاعلة يقلص من مخاطر الجوع وسوء التغذية، ويسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين الصحة العامة. يجب العمل بصفة مستمرة على تقييم سياسات الأمن الغذائي وتحديثها لتتواءم مع المستجدات العالمية والإقليمية، لضمان أن يعيش كل فرد في الوطن العربي حياة كريمة مع ضمان حقه في الغذاء الكافي والمناسب.

نتائج الدراسة :

- على الرغم مما يحوزه العالم العربي من إمكانيات بشرية ومادية في القطاع الزراعي، إلا أن هذا القطاع لا يزال غير قادر على الوفاء بمتطلبات واحتياجات السكان من الغذاء نتيجة عدة صعوبات والتحديات يأتي في مقدمتها النمو السكاني المتزايد، والذي تتبعة الزيادة في احتياجات السكان.
- الإنتاج الزراعي العربي يساهم بنسبة بسيطة في الناتج المحلي الإجمالي، وترجع أسباب هذا الإنخفاض إلى قلة الأمطار وعدم إنتضامها خلال الموسم الزراعي وعدم الاعتماد على التقنيات الحديثة المتطورة في الزراعة إضافة إلى كون معظم الدول العربية تقع في مناطق جافة وشبه جافة، الأمر الذي يجعل إنتاجها الزراعي معرضا للعوامل والمحددات الجوية المتقلبة، إضافة إلى تأثر القطاع الزراعي بعامل أساسي ومهم وهو تباين حجم الموارد المالية في الدول العربية.
- الدول العربية لا تزال تعاني من فجوة الغذائية أثقلت عاتقها وجعلت مسألة الأمن الغذائي في منعرج خطير الأمر الذي يتطلب ضرورة بذل وتكامل جهود الدول العربية لتقليص من هذه الفجوة.
- إن العوامل مثل تغير المناخ والنازعات والقضايا الهيكلية مثل الفقر وانعدام المساواة تزيد من عبئ تحقيق الأمن الغذائي وتحسينا لتغذية في المنطقة لذلك خلص شركاء الأمم المتحدة إلى أنهم من غير المرجح أن تحقق المنطقة العربية الهدف الثاني من والممثل في القضاء على أهداف التنمية المستدامة الجوع.

توصيات الدراسة:

خاتمة

- استخدام التكنولوجيا والابتكار في الزراعة يمكن أن يزيد من كفاءة الإنتاج ويقلل من تكاليف الإنتاج مما يسهم في تحسين الأمن الغذائي.
- يمكن أن يؤثر التغير المناخي على إنتاجية الزراعة وتوافر الموارد المائية، وبالتالي يجب تبني سياسات زراعية ملائمة لمواجهة تحديات التغير المناخي
- يلعب الدور الحكومي دوراً مهماً في دعم القطاع الزراعي من خلال تبني سياسات تشجيعية وتوفير الدعم المالي والتشريعات الملائمة.
- يمكن أن يسهم الاستثمار في البحث والتطوير في تطوير أصناف جديدة من زراعات وتحسين التقنيات الزراعية، مما يزيد من إنتاجية الزراعة ويغزز الأمن الغذائي.
- يمكن أن تسهم الحملات التوعوية والتثقيفية في رفع الوعي بأهمية الزراعة والتغذية الصحية، وبالتالي تحسين الاستهلاك الغذائي والحد من الفقر الغذائي.
- دمج مفاهيم الزراعة المستدامة وإدارة الموارد الطبيعية بشكل أكبر الضمان حماية البيئة وتوفير الغذاء للأجيال القادمة.
- الاستفادة من الموارد غير التقليدية كالزراعة المائية، وتقنيات إعادة استخدام المياه المعالجة، وتطوير المحاصيل المقاومة للجفاف والملوحة.
- التعاون الدولي والشراكات التبادل الخبرات والمعرفة والتكنولوجيا يساعد في تعزيز الأمن الغذائي.
- تحسين البنية التحتية في المناطق الريفية لضمان الوصول إلى أسواق الغذاء وتقليل الفقر والهجرة إلى المدن.

المراجع

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1_ السيد محمد السريتي، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة رؤية إسلامية ودراسة تطبيقية على بعض الدول العربية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الأردن، 2000.

2_ حسين عبد المطلب الأسرج، **الأمن الغذائي العربي ودور القطاع الخارجي الخاص في تحقيقه**، النشرة المصرفية العربية، اتحاد المصارف العربية، لبنان، د.س.ن.

3_ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، **سلوك المستهلك**، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 1427.

4_ رحمن حسن الموسوي، **الاقتصاد الزراعي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

5_ رزيق المخادمي عبد القادر ، الأزمة الغذائية العالمية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009.

6_ عبد الوهاب مطر الداهري أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، مطبعة العالي، ط1، بغداد، العراق، 1969.

7_ علي أحمد هارون، **جغرافيا الزراعة**، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 2000.

8_ بكدي، رابح حمدي باشا، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة**، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن،2017.

9_ محمد عبد العزيز عجيمة، الموارد الاقتصادية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1983.

10_ محمود شافعي، **مدخل إلى الاقتصاد السكاني**، مكتبة الأقصى، عمان، 1986.

11_ مجموعة مؤلفين، المعجم الوسيط، الطبعة الرابعة، مكتبة الشروق الدولية، مصر، 2004.

الأطروحات والرسائل جامعية :

- **أطروحات دكتراه:**

فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، أطروحة دكتوراه، فرع اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008.

- **رسائل ماجيستر:**

عياش خديجة، **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر**، رسالة ماجستير تخصص التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر 3، 2011.

- **مذكرات شهادة ماستر:**

زهيرة بوعلام، **الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي في الجزائر دراسة تحليلية 1990 2025** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة بلحاج بوشعيب عين تيموشنت 2019-202

المجلات:

- إدارة الأرض الغذائية والمشروعات الزراعية والتنمية في الوطن العربي، **مجلة جامعة الدول العربية**، العدد الأول والثاني، 2009

- بلقاسم سلاطنية، مليكة عرعور، **معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده ، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية**، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، العدد الخامس، 2009

- بوخاري عبد الحميد، دريدي صفية، الأمن الغذائي كمدخل للتكامل الزراعي العرب، مجلة *Global Journal of Economic and Business*، المجلد 02، العدد 02، 2017

- جمال قاسم وأخرين واقع والتحديات القطاع الزراعي في الدول العربية، **مجلة دراسات اقتصادية**، العدد 117، صندوق النقد العربي، 2013

التقارير:

1_ تقارير منظمة الأمم المتحدة للزراعة والأغذية الفاو، لسنة2024.

2_ مدونة البنك الدولي ، مراعاة الفجوة ، سنة 2022 _2023.

3_ تقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022.

4_ مؤتمر القمة الافريقية للأغذية ، دكار 2،.2023

5_ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2022.

مواقع الأنترنت:

1 www.mawdoo3.com

2 www.almardia.qa

3 http://oujda-portoil-j-jpg

4 www.albankaldawli.org/ar/topic/agriculture/overview

5 https://www.argaam.com

6 https://www.*fao*.org/

7 https://www.fao.org/3/ca4445en/ca4445en.pdf

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى أهمية دور القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، وكان الهدف من البحث التطرق إلى عرض أهمية الزراعة في الوطن العربي والتي تعتبر كوسيلة تساعد على تحقيق الأهداف الإنمائية للنهوض بالأمن الغذائي في الوطن العربي من دائرة التبعية والاستيراد التي أصبحت من أبرز المشاكل التي يواجهها العالم في الوقت الراهن. وقد تم التوصل إلى أن القطاع الزراعي من الرغم مما يحوزه من إمكانيات بشرية ومادية إلا انه غير قادر على تحقيق الاكتفاء الذاتي للسكان وذلك يرجع إلى قلة الأمطار وعدم انتظامها خلال الموسم الزراعي وعدم الاعتماد على تقنيات متطورة وذكية في الزراعة، كما أن معظم الدول العربية تقع في مناطق جافة وشبه جافة، كما أنها لازالت تعاني من فجوة غذائية أثقلت عاتقها وجعلت مسألة الأمن الغذائي في منعرج خطير.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي؛ الزراعة؛ الإنتاج الزراعي؛ الاكتفاء الذاتي ؛الفجوة الغذائية؛ الوطن العربي.

Abstract:

This study aims to highlight the importance of the role of the agricultural sector in achieving food security in the Arab world. The aim of the research was to present the importance of agriculture in the Arab world, which is considered as a means to help achieve development goals to advance food security in the Arab world from the circle of dependency and importation, which has become one of the most prominent issues facing the world at the present time. It was concluded that the agricultural sector, despite its human and material potential, is unable to achieve self-sufficiency for the population due to the lack of rainfall and its irregularity during the agricultural season and the lack of reliance on advanced and smart techniques in agriculture, and most Arab countries are located in arid and semi-arid regions, and they are still suffering from a food divide that has burdened them and made the issue of food security at a dangerous juncture.

Keywords: *food security ؛ agriculture ؛ agricultural production ؛ self-sufficiency ؛ food gap. Arab world*